

مَدِينَةُ الْأَنْدَلُسِ السَّيِّئَةِ

~~~~~

— نَالَيْفٌ —

حَسْبُكَ  
فِي الْمَدِينَةِ

﴿ وکیل النبیاء العمومية ﴾

## الجزء الثاني

كل نسخة غير مختومة  
تعد مسروقة

حقوق الطبع والترجمة محفوظة للمؤلف

— ١٥٥ —

﴿ الطبعة الأولى في شهر يوليو سنة ١٩١١ ﴾

بمطبعة السبعاذه بجوار محافظة مصر

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿التجار﴾ لم يتدبّر التجار في تمثيل دورهم المهم في المبادلة إلا بعد انقضاء دور الأسرة الذي سبق الكلام عليه لأن كل أسرة كانت تهتم بمنافع مآجياتها فلم يكن ثمة من داع لدخول وسطاء بين أفرادها ولكن بسبب أن انتظمت شركات العملة ابتداءً التجار يشترون البضائع من أعضائها ليبيعوها في بلاد أخرى متجشمين الأخطار في هذا السبيل سواء من قطاع الطريق أو من تعرض أهالي تلك البلاد الذين كانوا يحتسرون على كثير منهم دفع رسم قبل أن يدخلوا في بلدهم ويشتروا السلع منها وكانوا يقبلون بكل تلك الشروط ويتأبأون تلك الأسعار الباهظة من مستبشرة لعلمهم أنهم إنما يسعون لأشرف غاية هي نفل الخيرات من مملكة إلى أخرى ونشر المدنية العمرانية في الديار التي يحوسرن خلالها وقد نعيم الجهل على ربوعها وضربت المجاعات أطنابها . كأن أولئك الجوارح المأسورين أولي بأس شديد ومكانة عالية ورأي شديد . يدور على ذلك ما نال سمع من أخبارهم ونقرؤه من أسفارهم وكيف كانوا يلبس في ثقل مدنية أمة إلى أخرى ووصل مصر بمصر لولاهم ما عرفت أمة ببارتها ولاقتصرت كل مملكة على الاتضاع بمواردها مهما كانت قليلة لا تيسر لها إلى نايها . لولاهم لبقيت مدنية كثير من الأمم أسراراً لا تشبه أسرار مدائنهم ولا يطالع عليها غيرها فينسج على منوالها . من ذا الذي كان السبب في معرفة حير الصين وخزفها ودمشق وصناعاتها والهندوم منسجعاتها ومصر وغيراتها واليمن وسيوفها والشام ودروعها غير أولئك الذين جابوا الافطار وجاسوا

خلال الديار . من غيرهم كان سببا في بث روح النشاط في نفس العامل حتي درجت الصناعة من مهدها وبلغت أشدها .

بعد أن توطدت ثقة الناس في التجار المتنقلين اتخذوا لهم حوانيت وصاروا بدل أن ينتقلوا المشتريين ينتقل هؤلاء اليهم وساعدهم على ذلك انتشار الأمن في البلاد التي يحلون بها فلم يعودوا يخافون سطو قطاع الطرق في البر أو القرصان في البحر وكان لهم من ثقة الجمهور مشجع على الاتقان والابتداع ففويت همهم وألفوا الشركات التجارية

ومما يزيد شهرة التجار ما ينشرونه من الاعلانات في الصحف والأسفار مما يكفيهم مؤونة الأسفار وكثيرا ما يرسلون الى الأقطار الأخرى كتباً مرسوما فيها جنس البضائع التي عندهم فتغني المشتريين عن رؤية السلع قبل شرائها . هذه كلها وسائل مفيدة للترويج سيما اذا كانوا يحققونها بحسن المعاملة . ومنها بطهارة الذمة . ومن الغريب أن كثيرا من التجار الشرقيين لا يهتمون بالاعلانات مع أن التجار الغربيين ربما صرفوا في مبدأ عملهم كل ما فيهم في سبيل الاعلان عن أنفسهم ومتي اشتهروا سهل عليهم كل شيء .

واذا بحثنا في الفوائد التي تعود علي الحالة الاقتصادية من وجود التجار نجدها كثيرة لانهم بتوسطهم بين أصحاب المعامل أو المزارع وبين الطالبيين للمصنوعات والمحاصلات الزراعية (١) يوفرون علي كل من الطرفين تعباً جسيماً ووقتا طويلاً (٢) ويقدرّون بفضل ما أوتوه من التمييز والحنكة من مزاوله تلك المهنة أن يحصلوا علي الاصناف الجيدة التي لم يكن المشتري ليحصل عليها لولا مساعدتهم (٣) ثم هم يشترون السلع بالجملة ويبيعونها

بالمفرق كما قدمنا وفي عملهم هذا تسهيل على من يريد شراء كمية قليلة . على أن كثيرا من التجار قد تغالوا في الربح حتي قام في العهد الاخير قوم يريدون أن يتخلصوا منهم ويستغنوا عن وساطتهم بمعاملة المعامل وبيع الحاصلات الزراعية مباشرة وذلك بتأليف جمعيات اشتراك يكون الغرض منها (أولاً) شراء ما يلزم من السلع سواء كانت ملابس أو آلات أو غيرها (ثانياً) بيع الاصناف التي عند الاعضاء وقد أمكن بهذه الطريقة اقتصاد الارباح الباهظة التي كان يسلبها الوسطاء بدون حق

### ❦ واجبات التاجر ❦

لما كانت وظيفة التاجر من الاهمية بحيث أن أقل تقصير منه ربما جربالبلاء علي غيره وعطل الحركة التجارية وعرقل المبادلة خصه المشرعون من كل أمة بالعناية ووضعوا له نظمات قيدوه بالسير عليها ولا بأس من ذكر واجبين قررهما الشارع المصري على كل تاجر وهما (أولاً) اعلان الشروط المتفق عليها في عقد نكاحه كما اقتضت المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من قانون التجارة الاهلي والمواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من قانون التجارة المختلط ومضمون تلك المواد أنه يلزم أن يودع في المحكمة ملخص عقد الزواج في قيد في دفتر مخصوص يمكن كل فرد الاطلاع عليه ويلزم أن يفعل ذلك في ظرف شهر من تاريخ زواجه أو في ظرف شهر من تاريخ افتتاح تجارته وان لم يفعل ذلك ثم أفلس فيحكم عليه بصفة مفلس مقصر اذا تبين ان عدم الاخبار منه بما سلف ذكره أوجب الغير أن يعتمد على اعتماداً غير مستحق



وفائدة ذلك من الوجهة الاقتصادية هي تعريف حالة التاجر وتمكين معامليه من الاطلاع عليها حتي لا يبقى هناك مجال للشك فيه وحتى توجد الثقة التي هي أهم ركن في المعاملات التجارية  
(ثانياً) استعمال دفاتر ثلاثة وهي:—

﴿ (أ) دفتر يومي ﴾ ويشتمل علي بيان ماله وما عليه من الديون يوماً فيوماً وعلي بيان أعمال تجارته وبيان ما اشتراه أو باعه أو قبله أو أحاله من الأوراق التجارية وعلي بيان جميع ما قبضه وما دفعه ويكون مشتملاً أيضاً على المبالغ المنصرفة علي منزله شهراً فشهرًا إجمالاً بغير بيان لمفرداتها

﴿ (ب) دفتر القيود ﴾ وهو دفتر مخصوص يقيد فيه صور ما يرسله من الخطابات المتعلقة بالاشغال وأن يجمع ما يرد اليه في كل شهر ويضعه في ملف علي حدته

﴿ (ج) دفتر المبرد ﴾ وهو دفتر يجرّد فيه كل سنة أمواله المنقولة والثابتة ويحصر ماله وما عليه من الديون

وقد حتم الشارع الاعتناء بتلك الدفاتر والتأشير عليها بواسطة مأمور مخصوص قبل استعمالها وبين أيضاً قوتها في الإثبات<sup>(١)</sup>

وكثير من التجار لا يقتصرون علي الدفاتر الاجبارية التي حتم القانون استعمالها بل يستعملون دفاتر اختيارية تساعد على معرفة تفاصيل تجارتهم وكيفية معاملاتهم وأصولهم وخصومهم وعلي اكتناه حقيقة حالتهم من مكسب أو خسارة وتختلف أهميتها باختلاف أهمية التجارة التي يتخذونها

(١) انظر المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من قانون التجارة الاهلي

ومن هذه الدفاتر ما يأتي — دفتر مسودة . يكتبون فيه الاعمال التجارية وقت نجاحها لكي ينسخوها بعد ذلك في دفتر اليومية والسجل الذي يقيد فيه ما في دفاتر اليومية بالترتيب — ودفتر الخزينة . وهو دفتر يقيد فيه مقدار ما يدفع للمحل وما يدفعه . ودفتر المراء والبيع . وهو دفتر يقيد فيه المراسلات وغيرها التي ترسل للمشتريين أو تستلم من البائعين — ودفتر قيم الكمبيالات . التي للمحل التجاري ووقت استحقاقها بحيث يقدر التاجر أن يقوم بالدفع قبل الوقت أو يعمل البروتستو اللازم

### ❦ فائدة الدفاتر التجارية ❦

ليس هناك أحسن للتاجر من معرفة مركزه الحقيقي فإذا وجدته حصينا ازداد أملة وقويت عزيمته وان رآه مخفواً <sup>١)</sup> انتشأ استعمل التبصر والحزم ليجد لنفسه مخرجاً وبما أن الدفاتر التجارية اجبارية كانت أو اختيارية تصور مركز التاجر الحقيقي وتظهر له ماله وما عليه بغاية الدقة كانت أهم مرشد له في معاملاته فهو يقدر بواسطة تلك الدفاتر أن يعرف بالضبط الديون التي له على الغير فلا يتكبد خسارة وباستعمالها يسهل عليه اثبات تلك الديون إذا أنكرها الغير <sup>(١)</sup>

وأما الفائدة التي تعود على الغير ممن يتعاملون مع التاجر فليست أقل من الفائدة التي تعود على التاجر نفسه لأن الدفاتر تسهل عليهم اثبات المعاملات التي تحصل بينهم وبينه وتساعدهم على معاملته بالنسيئة فلا يخافون أن يغير أو يبدل فيما لهم عليه وهي تفيد الهيئة الاجتماعية لأنها

(١) انظر ليون كان ورينولت شرح القانون التجاري الفرنسي ص ٢٣

تظهر الشطط الذي ارتكبه التاجر في ادارة تجارته حتي أفلس فيتعظ غيره ويتعد عن مثل ماأوجب سقوطه ولا شك في ان ذلك يقلل الافلاس ويقاوم الأزمات فتستقيم الاحوال التجارية

### ٥- (ب) وسائل النقل والمواصلات

كان نطاق المبادلة ضيقا بين القدماء لان وسائل النقل لم تكن متوفرة فلم يكن الانسان يجد امامه لنقل متاجره الا دواب الحمل كالابل والخيول والحمر وكانت كل أمة تستعمل الدواب التي أوجدتها الطبيعة في بلادها فالأمة العربية كانت تستخدم الابل في الغالب لصبرها علي مضض الصحراء قال تعالى ( والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون . ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسبحون . وتحمل أثقالكم الى بلد لم تكونوا بالغيه الا بشق الانفس ان ربكم لرؤوف رحيم . والخيول والبغال والحمر لتركبها وزينة ويخلق ما لا تعلمون ) أما الامم الجبلية فكان أغلبها يستعمل الخيل لتحملها المسير علي صلد الصخر . وكثيرا ماامست الحاجة العرب الي السفر في البحر لجلب المتاجر من الحبشة والبلاد المجاورة لها قال عز وجل ( والذي خلق الأزواج كلها وجعل لكم من الفلك والأنعام ما تركبون لتستووا علي ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم اذا استويتم عليه وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانا الي ربه نستعجبون ) ومما زاد تلك المواصلات صعوبة اختلال الأمن في طرق القوافل في البر من جراء قطاع الطرق وعدم أمان البحر من عبث القرصان هذا فضلا عن جهل الأقدمين بالاحتياطات التي تقي

السلع من التلف حتي كان الاتجار مقصوراً على بعض أصناف قليلة . ولا يخفي ما كان في ذلك من تضيق نطاق المبادلة . ثم عني بعد ذلك كثير من الأمم المتقدمة بتنظيم الطرقات وتسيير عربات النقل فيها تخفيفاً عن الدواب بيد أن هذه الطرق لم تكن وافية بالمطلوب (أولاً) لتأثير الأمطار عليها وجعلها كالصمغ تتعب الدواب (ثانياً) لأنه كان من الصعب تعييدها بالإصلاح ولذا كانت التجارة فيها معطلة . ثم فكر بعضهم في رصف الطرق حتي لا تعطل الأحوال السير فيها وآخر في عمل قضيب من الحديد لتسيير العربات عليه حتى لا تحتاج الدواب إلى اجتهاد قواها . وبعد اختراع البخار سيرت القاطرات البخارية في تلك السكك الحديدية بدل الدواب وكان ذلك سنة ١٨٢٨ م وأصبح من السهل نقل كمية عظيمة من السلع في أقرب وقت من شرق الأرض إلى غربها وبينما تسيير القاطرات البخارية في البر تمخر البواخر عباب البحر وتنتقل المتاجر من قطر إلى قطر وتسير الكهرباء في المدن والضواحي فتقرب البعيد ولا يزال كل عام يأتينا بتحسين جديد على وسائل النقل حتي لم يعد السوق مقصوراً على بعض السلع كما كان قبلاً بل أصبح من الممكن نقل الفاكهة والأسماك بواسطة عملية التثليج وصار من السهل نقل الأواني وغيرها بواسطة أحكام شحنها

وأما المواصلات في الزمن الحاضر من بريد وبرق وتلغراف لاسلكي فانها أهم داع إلى ارتباط الأمم بعضها ببعض في المبادلات التجارية وأقوى سبب في جعل الدنيا كلها سوقاً واحدة لافرق بين شرقها وغربها

## ❖ وسائل النقل في مصر ❖

توفرت في القرن الماضي وسائل النقل في مصر بعد ان كان النيل السعيد طريقها الذي يصل جنوبها بشمالها وذلك أولاً بحفر الجداول التي تسنى بواسطتها نقل البضائع من جهة الى أخرى في المراكب الصغيرة

ثانياً بمد السكك الحديدية في أغلب أنحاء القطر

ثالثاً بإنشاء سكك الحديد الضيقة وقد بلغ طولها في سنة ١٩١٠ ١٢٢٨ كيلو متراً وهي مفيدة لأنها (١) سهلت على الفلاح عرض حاصلاته على المدن خصوصاً ما كان من تلك الحاصلات قابلاً للتلف بسرعة كالفاكهة (٢) وصلت القرى بعضها ببعض وصار من المتيسر على ملاك الاطيان أن يصلحوا الأراضي البعيدة عن قراهم (٣) ساعدت المقيمين في المدن خصوصاً ما كان منها قريباً للريف أن يحصلوا على كثير من لوازمهم الضرورية بأسعار مناسبة .

رابعاً السكك الزراعية وهي طرق تقدر عربات النقل على السير فيها وقد اهتمت الحكومة في العهد الأخير بإنشاء كثير منها خصوصاً في ضواحي المدن وقد بلغ طولها سنة ١٩٠٥ ٢٥٣٤ كيلو متراً وازدادت الآن كثيراً عن ذي قبل وفائدتها تسهيل المواصلات في الجهات التي ليس فيها سكك حديد ولا ترع

خامساً وفضلاً عما تقدم يوجد النيل السعيد وفيه تسير المراكب بين شمال مصر وجنوبها مشحونة بالبضائع وقد كان الغاء رسوم الكباري

سبباً في زيادة المراكب وتفضيل النقل بواسطة النيل علي تكبد نفقات  
السكك الحديدية

❦ (ج) المنقود ❦

❦ (١) المقايضة ❦

كان الانسان في همجيته اذا اراد الحصول على شيء استخدم طريقة  
المقايضة وهي مبادلة سلعة بسلعة أخرى وكان يقف في طريقه عقبات  
كثيرة منها (أولاً) أنه كان يحتاج الى وقت طويل يبحث فيه عن  
شخص آخر معه الصنف الذي يريده (ثانياً) أنه حتي على فرض العثور  
على ذلك الشخص كانت تقف في سبيله عقبة أخرى فلربما كان الشخص  
الثاني لا يريد صنفه بالمرّة أو ربما كان يريد كمية قليلة منه والصنف لا يمكن  
تجزئته أو ربما كانت السلعة التي يريدها الشخص الاول أعلي قيمة من  
سلعته

بمثل هذه العقبات تعطلت المبادلة وبقي كثير من الاصناف لقيمة له  
والجهل سائداً وكيف ينتظر أن ترتقي جمعية من بني الانسان اذا أراد أحد  
أفرادها محرثاً مثلاً طاف شهوراً قبل أن يعثر عليه ؟

❦ (٢) توسيط صنف ثالث ❦

ثم وجد الانسان بعد ذلك أن ليس له مخرج من تلك العقبات الا  
بتوسيط صنف ثالث في المبادلة فصارت كل أمة تتفق علي صنف من  
الاصناف تقيس به قيم الاصناف الأخرى ويسمى هذا الصنف نقوداً  
وهي قوام المعاملة وكانت تلك الأصناف تختلف باختلاف الامم فقدماء

المصريين كانوا في أول الأمر يجعلون المواشي قوام القيم لأنها كانت قوام الحياة . وأمة اليونان كانت تتخذ الثيران واسطة يرجعون الاثمان اليها كما يؤخذ من كلام هو ميروس « المرأة البارعة تساوى أربعة ثيران » وكان الرومان يستعملون المواشى ثم الاغنام وقدماء الانكليز البقر كما قال السير « هنرى مين » « ولا ريب في أنه في العصور الخالية كانت الأبقار تستعمل واسطة في التعامل » ويؤخذ من كلام شعراء العرب انهم كانوا يتعاملون بالابل والغنم . وكثيراً ما استعملت الأمم الجبوب قواماً للاثمان ومن التي تداولت القمح والذرة والارز . وكان الاثيوبيون وهم سكان الحبشة يستعملون قطع الملح والازتيك وهم سكان المكسيك يتعاملون بالكاكو . والروسيون بالشاى ولا يزال كثير من قبائل أفريقية يتعاملون بالبلح وزيت النخل . الا أن تلك الاصناف لم تكن تفي بالغرض المقصود

أولاً لأن الأنعام والمواشي التي كانت تستعملها تلك الامم وان أفادت حيث المراعي كثيرة ولكنها كانت تحتاج في أغلب الاحيان الى تعب جسيم في علفها وتعهدها ونقلها من محل الى آخر ومن جهة أخرى كانت لا تقبل التجزئة ولا يخفي ما في ذلك من ضياع الوقت وصعوبة المعادلة ثانياً لأن الجبوب وان أمكن تجزئتها ولكن التعامل بها كان يحتاج الى كميات كثيرة في مقابل أشياء نافذة فضلاً عن سرعة تلفها وما يقال عن المواشى والحبوب يقال عن الأصناف الأخرى كالملح الذي يحتاج التعامل به الى حمل كميات عظيمة منه لشراء أقل شيء بسيط أو الزيت الذي يحتاج الى عناء في حمله

— (٣) المعادن —

وكل هذه الأسباب كانت داعياً الى استعمال المعادن فاستعمل  
 الفينيقيون واليهود والمصريون الذهب والفضة والرومان والانكليز  
 الرصاص والمكسيكيون الصفيح وهكذا اتخذت كل أمة المعدن الذي  
 يوجد في بلادها . وقد فضلت المعادن وخصوصاً الذهب والفضة  
 أولاً لسهولة نقلها — فبدل ان كان التاجر يشغل ظهره بالملح أصبح  
 في غني عن ذلك لان كمية قليلة من النقود تزيل عنه هذا الحمل الثقيل  
 ويترتب علي هذه السهولة ان النقود لا تتقيد بجهة من الجهات  
 ثانياً لتحملها للتأثيرات الجوية — فالملح الذي يستعمل نقوداً ربما  
 أمطرت السماء عليه فينمحي اثره ويخسر صاحبه وأما المعادن فلا خوف  
 عليها من أي طارئ وهي تمكث مدة طويلة بدون أن تنقص قيمتها  
 ثالثاً لسهولة أنواعها — فمثلاً جميع الذهب من نوع واحد متي كان  
 خالصاً بخلاف الاصناف الأخرى فان أنواعها كثيرة تستدعي تفضيل  
 بعضها على بعض

رابعاً لصعوبة غشها — فلا يقدر أحد على غش الذهب مثلاً بدون ان  
 ينكشف أمره بمجرد رؤية لون المعدن وشكله . أما الأنواع الأخرى  
 فمن السهل جداً غشها .

خامساً لسهولة تقسيمها الى أجزاء صغيرة بدون تغير في نوعها  
 فالسبيكة من الذهب أو الفضة يمكن عمل آلاف من النقود منها بدون  
 أدنى تغير في نوعها أو في النقود التي تصنع منها



سادساً مرونتها مما يزيد الانسان رغبة في اقتنائها . وكانت تلك الأعم في أول الأمر تزن من تلك المعادن ثمناً لما يأخذونه من الأصناف الأخرى كما كان يفعل الرومان في بدء مدنيهم ثم وجدوا أن أحسن وسيلة توفر على المتعاملين الوقت في وزن تلك المعادن هي أن يصنعوا منها نقوداً مسكوكة تقدر السلطة الحاكمة وزنها وقيمتها بحيث أن المتعامل بها لا يتكلف تعباً في الوزن كل مرة يتعامل بها

#### — (٤) "النقود المسكوكة" —

حقق هيرودوتس أن الليديين كانوا أول من استعمل الذهب والفضة نقوداً وأن أول من ضرب النقود هو جيجيس ملكهم سنة ٧٥٥ و٧٠٠ ق.م. وقال غيره من المؤرخين أن مخترعها « فيدون » ملك أرغوس في القرن الثامن قبل الميلاد ببلاد اليونان وأثبتوا رأيهم بقطعة رخامية وجدوا عليها أن ذلك الملك كان أول من ضرب الذهب والفضة . وسواء ثبت الرأي الأول أو الثاني فإن الفخر لبلاد اليونان لأن الليديين واليونان كانوا من أرومة واحدة . ثم تبعت الأعم الأخرى اليونان في ضرب النقود وصارت كل واحدة منهن تضرب نقوداً بعضها من الحديد وبعضها من النحاس وبعضها من الذهب والفضة وتحسنت النقود بعد ذلك وصارت قطعها متساوية وأشكالها منتظمة . وإذا بحثنا في تاريخ المعادن نجد أن النحاس والحديد والرصاص والصفير لعب كل منها دوراً مهماً في المبادلة فالنحاس استعمله الرومان في مدة الجمهورية إلى أن حكم أوغسطس وكذلك استعمله

الانكليز والصفيح استعمله الازتيك ولا يزال نقوداً يتعامل بها الصينيون الى الآن وسكان شبه جزيرة الملاي . والحديد اتخذ السويديون بعد أن أفقرتهم حروب ملكهم شارل الثاني عشر على أنه بعد اكتشاف أميركا لم تبق الفضة شيئاً لكثير من تلك المعادن فصار أكثرها يستعمل بصفة نقود تبعية . ثم ذهب الذهب بكثير من أهمية الفضة

### \*( ٥ ) دور الضرب \*

للحكومات وحدها الحق في اصدار النقود وهي التي تخول ضربها وكيفية سك النقود هي أن يحل المعدن على النار حتى يصير نقياً ويعبر العيار المطلوب بأنه يضاف عليه جزء من معدن آخر وبعد ذلك يسكب في قوالب مخصوصة وبعد عمليات كيمياوية دقيقة يطبع على كلتا وجهتيه بصمات تدل على مقداره وعلى اسم السلطة التي أصدرته وتاريخ ضربه ويشترش اذا كان ذهباً أو فضة فيصير نقوداً

وتسمى الدار التي تجرى فيها تلك العمليات دار السكة أو دار الضرب وتلتزم بعض الحكومات باصدار النقود وحدها بدون التصريح للأفراد بأن يجلبوا اليها المعدن لتضربه لهم . وأما البعض الآخر كانككترا مثلاً فانها تقبل المعادن التي يحضرها لها الأفراد وتضربها نقوداً لهم بعد أخذ رسم في نظير ذلك . والأصل في هذا الرسم هو انه مدة النظامات الاقطاعية القديمة كان الرعايا يدفعون للملك رسماً اذا أرادوا أن يضربوا نقوداً بمعادن من عندهم . وكان يختلف قلة وكثرة بحسب ارادة أولئك

الملوك . أما في مصر فقد نصت المادة ١٥ من دكرتيو ١٤٠٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ علي أن « ضرب العملة محفوظ للحكومة دون سواها وأنه يجوز مع ذلك أن تضرب عملة ذهب علي ذمة من يرغب من أفراد الناس بمقتضى الشروط التي تحددها نظارة المالية » وإنما عيّنت الحكومات بالنقود لهذا الحد لأن عليها تتوقف الثقة في التجارة ولذا شددت العقاب علي من يعيث بتلك الثقة ويزيف المسكوكات <sup>(١)</sup> وقد أفرد المشرع المصري باباً خاصاً لمعاقبة المزيفين

### \* (٦) شروط النقود \*

قبل أن تصير السلع أداة للتعامل يمكن الانتفاع بها حقيقة في ترقية شؤون البلاد الاقتصادية والتجارية يلزم أن يجتمع فيها صفات ( الأولى ) قابليتها للتداول بمعنى أن يتفق الناس علي قبولها في معاملاتهم بحيث أن الحائز لها يكون متأكداً في كل وقت من وجود من يقبلها . وقد كان الناس في العصور المتقدمة يتفقون عادة علي قبول السلع كالحبوب والأرز والزيت لأنها تكفي سد إحدى حاجاتهم مباشرة ولكن الأهم المتمدينة الآن لا تنظر مطلقاً الى الانتفاع بذات الصنف بل يكفيها أنه موصل الى حيازة الأصناف الأخرى ومساعد علي استخدام الغير فسواء علي المتعامل أبالذهب يتعامل أم بالورق مادامت نتيجة الاثنين واحدة

( الثانية ) أن تكون مضبوطة لا تتغير قيمتها كثيراً بحيث أن

المتعامل بها يكون في أمن من تحمل الخسارة بنقص قيمتها حتي تقبل  
الناس علي التعامل بها

( الثالثة ) أن تكون بحيث يمكن حملها وتقلها بغاية السهولة

( الرابعة ) أن تتنوع أفرادها بأن يكون فيها الذهب الغالي القيمة  
فيتعامل به الناس في الاعمال التجارية الكبرى والفضة وغيرها من المعادن  
ليتعاملوا بها في الاشياء البسيطة

### ﴿ (٧) منافع النقود ﴾

أول وظيفة لها أنها واسطة التعامل — فبدل ان كان الشخص في  
الاعصار الغابرة يبحث عن طالب لمتاعه عنده المتاع المطلوب له أصبح  
بواسطة النقود قادراً علي بيع صنفه بما به يبتاع الصنف المطلوب فوفر  
وقته وأراح نفسه وبما ان طلب النقود عام سواء كان لرغبة فيها أو بناء  
علي أمر الهيئة الحاكمة يقدر مالكيها أن يشتري بها أي متاع آخر

والوظيفة الثانية للنقود هي انها مقياس للمقيم . فاذا كان عند رجل  
كتاب وعند آخر دواة وأرادا أن يعرفا نسبة قيمتهما نسباهما كليهما  
الي النقود وبهذه الطريقة يعرفان نسبة قيمة كل منهما الي الآخر فاذا  
كانت النسبة بين الكتاب والنقود كنسبة ٢٠٠ : ١ وكانت نسبة الدواة  
اليها كنسبة ٤٠٠ : ١ قيل ان قيمة الاول ضعف قيمة الثانية

والوظيفة الثالثة للنقود هي انها تستعمل في دفع ديون مؤجلة فاذا  
اقترض شخص من آخر مائة جنيه علي أن يدفعها له بعد ثلاث سنوات  
فالنقود أحسن من غيرها لان قيمتها تبقي مدة طويلة لا تتغير

والوظيفة الرابعة للنقود هي انها قوام الاسعار فيمكن الشخص بواسطتها أن يعرف الاسعار في السوق حتي اذا اراد شيئاً ان يدفع فيه ثمنه فيحصل عليه

### ❖ (٨) قيمة النقود ❖

ظنت الامم عند اختراع النقود أنها أرقى من غيرها قيمة وانها سيدة أنواع الثروة فتغنى الشعراء بمدحها ومن بينهم الشاعر العربي الذي يقول \* أكرم به أصفر راقص صفرتة \*

وقد شغل قلوب الأوروبيين حب المال خصوصاً بعدا اكتشاف الاسبان للدنيا الجديدة وارسالهم المراكب العديدة مشحونة بالذهب والفضة حتي ظن الجميع انهم ان ذهبوا الى أمريكا ذهب البؤس عنهم بذهبها وفاضت عليهم السعادة من فضتها ولم تكن الحكومات في القرن السادس عشر بأعقل من رعاياها فقد منع كثير منهم تصديرالذهب مما كان كثيراً عندهم وشجعن استيراده والاستزادة منه

وكل ذلك خبط وخط في نظر الاقتصاديين لأن الغرض من النقود التعامل بها وليس النظر الى فاقع صفرتها أو ناصع بياضها والا كانت هي الحصى سواء وذهب هؤلاء العلماء الى القول بأن النقود هي النوع الوحيد من أصناف الثروة الذي لا تهتم كثرته أو قلته بخلاف الأنواع الأخرى كالتقمح مثلاً لانه اذا كان في بلد من البلدان نقود كثيرة قلت قيمتها في التعامل واذا كان هناك نقود قليلة زادت تلك القيمة فالنسبة محفوظة وقد تغالى « ميل » في احتقار النقود حتى قال « ليس هناك صنف

علي وجه البسيطة أدناً قيمة في ذاته من النقود فهي لا أهمية لها الا لكونها وسيلة لتوفير الوقت والشغل أو هي كآلة لانجاز عمل في وقت قصير لا تقوي الأصناف الأخرى علي انجازه ولا تحدث تلك الآلة تأثيراً الا اذا وقف دولابها »

علي انه يمكن التوفيق بين رأى العامة ورأى الاقتصاديين فهؤلاء ينظرون الي النقود من الوجهة الشخصية فكما كثرت عند شخص ازدادت ثروته الشخصية والاقتصاديون ينظرون اليها من الوجهة الاجتماعية أى بصفتها جزءاً من ثروة الشعب

#### ٥- (٩) كمية النقود والسعار ٥-

ان كمية النقود في جهة من الجهات تأثيراً علي الاسعار فيها فان ازدادت كميته مع بقاء كمية الأشياء الأخرى علي حالها فان هذه الزيادة ترفع الاسعار في تلك الجهة واذا نقصت تلك الكمية بدون أن يقابلها نقص في المطلوب منها انخفضت الاسعار

وتقدر كمية المعروض من النقود في أية مملكة ( أولاً ) بكمية المسكوكات أو النقود القرطاسية الموجودة في التداول ( ثانياً ) بسرعة تداول تلك النقود

فاذا فرضنا أن كمية النقود بلغت عشرة آلاف جنيه وأن الجنيه الواحد تتداوله الأيدي ثلاث مرات في الأسبوع فلا جرم اذا قلنا أن النقود التي عرضت في ذلك الاسبوع قامت بعمل ١٠٠٠٠ في ٣ أى ثلاثين ألفاً . وهذه السرعة في التداول تتوقف علي نشاط أهل الجهة أو

المصر وعلى درجتهم في التجارة

أما المطلوب من النقود لأية مملكة فهو عبارة عن القدر اللازم منها في المبادلة وليس من السهل الوقوف على هذا القدر (أولاً) لأننا لا يمكننا أن نقدره بجميع ثروة الجهة اذ من المقرر أن كل تلك الثروة لا يتبادلها الناس فمنها الأوقاف التي لا تباع ولا تملك ومنها الأراضي المخصصة للمنفعة العمومية التي لا تتبادل بأى حال من الأحوال (ثانياً) لأننا لا نقدر أن نقدره بما هو مخصص من تلك الثروة للمبادلة فعلاً كالأمتعة التجارية بجميع أنواعها اذ أن كثيراً من تلك السلع تباع أكثر من مرة وعلى فرض مبادلتها مرة واحدة نجد كثيراً منها يباع بدون دفع نقود في الحال أو يباع ويدفع ثمنه حوالات على أحد المصارف ومن ذلك نرى أن المطلوب من النقود في الجهة يختلف كثرة وقلة بحسب درجة مدنيته وحالتها الصناعية والتجارية ومن المشاهد أن المدنية وبسطة العيش يستدعيان كثرة طلب النقود للقيام بالمشروعات العظيمة أو التمتع بالانفاق وأن جمود الحركة الصناعية أو خمود التجارة يقتضى قلة المبادلة ولا يستلزم في أغلب الأحيان نقوداً كثيرة . وبتطبيق قانون العرض والطلب على كمية النقود أسوة غيرها من الاصناف الأخرى لا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة

(الأول) أن يكون المطلوب منها أكثر من المعروض أو بعبارة أخرى يكون مقدار المبادلات التجارية لا يلزم فيها دفع نقود كالبيع والشراء وغيرها أكثر من النقود الموجودة . وفي هذه الحالة تكون النسبة بين النقود والاصناف الأخرى قليلة أي أن النقود تكون أغلى من تلك الاصناف وبما أن سعر الأصناف ليس إلا النسبة بين تلك السلع

وبين النقود فينتج عن ذلك أن الاسعار تكون منخفضة فاذا فرضنا أن المعروض من النقود خمسة عشر ألفاً من الجنيهات والمطلوب لهو الاعمال التجارية ثلاثون ألفاً فمن المرجح أن تكون الاسعار منخفضة لان الوحدة من النقود تقوم مقام وحدتين من الاصناف

(الثاني) أن يكون المعروض أكثر من المطلوب أو بعبارة أخرى اذا كانت المبادلات التجارية تحتاج الى دفع نقود يكفيها جزء من النقود الموجودة ففي هذه الحالة تكون قيمة وحدة الاصناف أكثر من قيمة وحدة النقود فترتفع الاسعار فاذا فرضنا أن المتداول من النقود عشرون ألفاً سواء من الجنيهات أو القروش أو الريالات أو أية وحدة أخرى وأن المطلوب منها فعلاً لهو الاعمال التجارية وسد حاجة المشروعات عشرة آلاف فقط فما لا ريب فيه أن وحدة الاصناف تكون أكثر قيمة من وحدة النقود وتكون الاسعار مرتفعة وكثيراً ما يوجد الغلاء وقت نمو حركة التجارة فتبسط المصارف أيديها بالتسليف وتكثر التعهدات بدفع نقود في المستقبل لان ذلك يزيد كمية المعروض زيادة ربما كانت غير مناسبة لازدياد الاعمال التجارية وينبني على ذلك ارتفاع الاسعار والمضاربة برهان على ما تقدم لانا نرى أن المتاع الذي يتجر به المضارب سواء كان عقاراً أو منقولاً يزداد ثمنه لانه يبع عدة مرات ودفعت فيه أثمان كثيرة مع أنه متاع واحد

(الثالث) أن يكون المعروض من النقود مساوياً للمطلوب منها بان تكون النقود كافية بالضبط لهو الاعمال التجارية وفي هذه الحالة نرى أنه في أول الامر لا يوجد تفاضل بين قيمة النقود وقيمة الاصناف وأن



الوحدة من النقود سواء كانت جنيهاً أو قرشاً أو فرنكاً يشتري بها وحده  
من الاصناف

فاذا فرضنا أن كمية النقود في جهة من الجهات ألف جنيه ومقدار  
المطلوب لنهو الاعمال ألف فان وحدة النقود تكون مساوية لوحدة السلع  
فاذا ازدادت النقود ألفاً أخرى أو ازدادت حركة المبادلة بحيث أن  
الجنيه مثلاً كانت تتداوله الأيدي مرة واحدة في الاسبوع فأصبحت  
تداوله مرتين فلا شك في أن تأثير هذه الزيادة على الأسعار وهي كما قدمنا  
عبارة عن النسبة بين النقود والاصناف — تجعل النسبة أعلى ويصير  
الصنف أعلى من الأول

واذا حدث حادث فازدادت المعاملات التجارية وانفسح مجال  
المشروعات وكثر طلب النقود بدون أن تزيد كميتها بنسبة هذا الطلب  
صارت النقود أغلى من الأصناف وصار ثمن تلك الأصناف منخفضاً .  
وهذا هو الحال عند ما يقع أهل جهة من الجهات في مأزق مالي ويطلبون  
أداء ديونهم وتصفية شركاتهم وربما لوحظ أن كثيراً من الاصناف يبقى  
سعرها مرتفعاً أولاً يكون انخفاضه بنسبة انخفاض غيره حتي في وقت  
العسر المالي . والسبب في ذلك راجع الى أهمية بعض الأصناف دون  
بعض وأن من تلك الأصناف ما هو متجر كالقطان والأراضي وغيرها  
وهذا يتأثر سعره بكمية النقود وأن منها ما يكون طلبه مطرداً لحاجيات  
المعيشة من طعام ونحوه فان هذه لا يستغني أحد عنها ولا يفتر الناس  
عن طلبها

## ﴿ (١٠) قيمة النقود والأسعار ﴾

واذا نظرنا الى النقود المسكوكة نجد أنه يؤثر على قيمتها سعر المعادن المسكوكة منها ونفقات صنعها وغير ذلك من الاسباب التي تؤثر على قيمة الصنف وقد يؤثر عليها أيضاً كثرة أو قلة كمياتها مع بقاء كل الاشياء الأخرى على حالها . وبما أن النقود مقياس الأثمان فما لامشاحة فيه أن ثمن السلع التي تقاس بها يتغير اذا تغيرت قيمة النقود ولا يكون هذا التغير بنسبة طردية كما هي الحال في الكمية بل بنسبة عكسية بمعنى انه (أولاً) اذا انخفضت قيمة المقياس زادت النسبة بين المقياس وبينه أو بعبارة أخرى ارتفعت الاصناف فاذا فرضنا أن سعر الذهب نقص بحيث أن قيمة الجنيه المصرى اذا جردناه عن قوته في التعامل لا تساوي ١٠٠ قرش بل أقل أو بالحرى اذا ارتفعت النسبة بين الفضة والذهب لمجرد زيادة كميته باكتشاف مناجم له وبقاء كمية الفضة على حالها كانت نتيجة ذلك في الغالب صعود الأسعار

(ثانياً) اذا ارتفعت قيمة النقود انخفضت النسبة بين الأصناف الأخرى وبينها وبما أن ثمن تلك الاصناف ليس الا تلك النسبة تكون النتيجة هبوط الأسعار في كثير من الاصناف ولا يصح أن يتخذ بقاء أسعار بعض الاصناف على حالها دليلاً على عدم صحة هذه النظرية لأننا قدمنا أن لشدة طلب الاصناف تأثيراً على أسعارها

وينبى على ما تقدم أن سعر الاصناف يتغير مع ان قيمتها لم تتغير كما أن الثوب اذا قيس اليوم بقطعه من حديد ووجد أن طوله خمسة عشر

ثم امتدت هذه القطعة بالحرارة وقيس بها الثوب ذاته يصير طوله بحسب القياس أقل مع أنه في الحقيقة لم يتغير

### ❖ (١١) تقلب الأسعار ❖

وهذا التقلب في الأسعار تكون نتيجته سيئة في أغلب الأحيان لأنه يجعل الحركة التجارية مضطربة لا تثبت على حال فتارة تصعد الأسعار فيضيق الفقير ذرعاً وطوراً تهبط فيأس التاجر من الكسب وتركد التجارة ويقل الاقبال على المشروعات الكبرى لأنه لا سعى حيث لا أمل والا أمل حيث لا ربح والاقتصادى وان اختار أخف الضررين وفضل ارتفاع الأسعار على هبوطها بسبب نقص قيمة النقود — لأن ارتفاع الاسعار يحث الناس على اكثار احدات الثروة ويزيد في أجور العملة ويقوي روح المشروعات ويكون للتجارة بمثابة مقوم مفيد ولا جرم اذا اعتبر دليلاً على قوة الحركة الاقتصادية ولأن نزول قيمة النقود مفيد لطبقة المدينين فهم يقدررون على أداء ديونهم باعطاء دائنيهم نقوداً هي في الحقيقة أقل مما أخذوا..... وتكون النتيجة موافقة تماماً للتي تحدث من هبوط معدل الفائدة... وهو مفيد للحكومات خصوصاً اذ يساعدن على أداء ديونهن<sup>(١)</sup> الا انه لا يعزب عن باله أن انتظام الأسعار كانتظام النبض آمن عاقبة وأنه كلما كانت الأسعار ثابتة لا تتغير من وقت الى آخر أو ان تغيرت فتغيراً بسيطاً انتظمت حركة التجارة وأمن المدين والدائن على السواء وقوي الأمل وقل الخوف من التغير المفجأى في

الاسعار سواء كان صعوداً أو هبوطاً

وبما أن تغير الأسعار ناتج (أولاً) من التغير في كمية النقود قلة أو كثرة (ثانياً) من التغير في قيمتها (ثالثاً) من ارتفاع قيمة الصنف لقلة كميته أو كثرة نفقاته (رابعاً) من هبوط في قيمته لكثرة المعروض منه أو شدة الاعراض عنه فليس هناك أحسن لتنظيم الأسعار من مقاومة مؤثرين وهما (١) تأثير كمية النقود المتداولة في جهة من الجهات (٢) تأثير قيمة تلك النقود . أماعن الأول فان النقص في كمية النقود يسده .

(١) سرعة تداولها فقد علمنا أن الجنيه الواحد الذي تتداوله الأيدي في المبادلات ثلاث مررات في الأسبوع يقوم بعمل ثلاثة استعملت مرة واحدة فما دامت حركة التجارة سريعة في الجهة والنشاط عاماً فلا خوف على ساكنيها من نقص كمية النقود وبالتالي من تغير في الأسعار<sup>(١)</sup>

(ب) المصارف « البنوك » التي بواسطتها ينهوا الناس أشغالات كثيرة بدون احتياج الى نقود . وسيرد الكلام عليها في موضع آخر ان شاء الله

(ج) سهولة صنع النقود لأنها لا تحتاج في الغالب الى نفقات عظيمة ويمكن في أقرب وقت زيادة الكمية الموجودة ووضع حد لتقلب الاسعار وأما عن الأمر الثاني وهو تلافي التأثير الناتج عن تقلب قيمة النقود المعدنية فيوجد ثلاث وسائل

(الأولي) استعمال دليل يبين فيه من وقت الى آخر التغير الذي يطرأ على قيمة النقود حتي ان المدينين وخصوصاً المؤجلة ديونهم لمدة طويلة لا يدفعون أكثر مما عليهم

( الثانية ) اتخاذ معدنين كالذهب والفضة يكون كل منهما مقياساً للنقود  
 ( الثالثة ) التعامل بنقود من الورق . ولنتكلم على كل من هذه  
 الوسائل فنقول

- ٥٠ ( ١ ) فهرس الاسعار -

يتكون هذا الفهرس بواسطة جمع أسعار أصناف كثيرة يكون  
 كل منها عبارة عن متوسط سعر الصنف بين سنة معلومة تؤخذ قاعدة  
 للحساب وبين الوقت الذي يصدر فيه فاذا ابتدئ في سنة ١٨٨٠ مثلاً  
 واختير عدد معلوم من الأصناف الضرورية التي يكثر الاتجار بها كالقمح  
 والصوف والقطن والحرير والشاي والبن والسكر والنيلة والخشب والفحم  
 وفرضنا من باب التسهيل ان متوسط سعر القمح في تلك السنة كان ١٠٠  
 ثم في سنة ١٨٨٥ حسبنا متوسط سعر هذا الصنف فوجدناه ٦٥ كان  
 معنى هذه العبارة ان سعر القمح في سنة ١٨٨٠ أكثر من سعره في  
 سنة ١٨٨٥ أى انه هبطت قيمته وهكذا مع باقي الاصناف حتي تكون  
 عندنا مجموعة تدلنا علي هبوط أو صعود الأسعار وبما ان نسبة قيمة  
 النقود في الأسعار هي نسبة عكسية تكون النتيجة ان تلك المجموعة  
 تدلنا علي صعود أو هبوط قيمة النقود . وقد يحدث انه بدلاً من معرفة  
 متوسط كل صنف على حدة يجمع متوسط الأصناف وتتكون منها  
 النسبة العمومية . وقبل أن يجهز الفهرس يلزم ملاحظة أمور ثلاثة

( الأول ) أن تختار السلع التي نريد أن نعرف أسعارها في أوقات  
 مختلفة وهذه بالطبع لا تقتصر علي الاصناف المباعة بالجملة بل بالفرق أيضاً  
 وتشمل الخدمات مادية كانت أو عقلية لان تأجيل الدفع كثيراً ما يكون

للاجور فوجب اذاً أن تعرف قيمة النقود حتي لا يظلم العامل  
 (الثاني) ان نتحقق من أسعار تلك الاصناف وذلك بأن نأخذ متوسط  
 مادفعته الأمة في الأصناف وقت عمل الفهرس وما دفعته في السنة التي  
 تختار قاعدة. وللتحقق من أجور العملة يستحسن ملاحظتها سنة كاملة  
 بغاية الدقة في كثير من الحرف المهمة حتي بهذه الطريقة يمكن معرفة  
 المنصرف عليها في السنة التي نريدها والسنة التي نتخذها قاعدة

(الثالث) ان نأخذ متوسط أسعار الاصناف أو أجر الخدمات في تلك  
 المدن وهذا يختلف باختلاف الأحوال. وقد بالغ كثيرون مثل جيفونس  
 الانكليزي وروشير الالماني في المنافع التي تعود من تعهد الحكومات  
 مثل هذه الفهارس بنفسها واقترحوا أن تصدر من وقت الي آخر مقياساً  
 جدولياً « وهو عبارة عن فهرس رسمي »<sup>(١)</sup> يكون بمثابة مرشد يفيد  
 المدينين خصوصاً وقت أداء ديونهم فلا يضطرون الى دفع أكثر مما يجب  
 عليهم اذا نقصت قيمة النقود. فاذا فرضنا ان الاسعار نقصت ٧ بالمائة بين  
 سنة ١٨٩٠ و ١٩٠٠ وكان أحد المدينين اقترض سنة ١٨٩٠ مائة جنيه تخلص  
 من تعهده بدفع ٩٣ لانها تساوي المائة أو تزيد قليلاً

وهذه هي المزايا التي تعود من استعماله مثل هذا المقياس (١) تقرير  
 أجرة الارض وغيرها مما هو مؤجل لمدد طويلة (٢) امكان المقارنة بين  
 قيمة النقود أو إيرادات المالىين في جهتين مختلفتين (٣) امكان المقارنة بين  
 الحالة المالية في الماضي والحاضر وهذا يفيد المؤرخين كثيراً<sup>(٢)</sup> (٤)

(١) انظر اقتصاد نيكولسون ص ٣١

(٢) تقرير اللجنة البريطانية سنة ١٨٨٨ الذي رفعه السير جيفين

مساعدة المدينين فلا يضطر أحدهم ان يدفع أكثر مما أخذ وقد اعترض علي هذه الطريقة ( أولاً ) لأن المتعاقدين كالدائن ومدينه مثلاً لهما الخيار في الجرى على مقتضى المقياس وفي عدم اتباعه <sup>(١)</sup> (ثانياً) لأنه كما لاحظ « هادلى » يصعب وجود جهة اختصاص تقوم بهذا العمل يعتمد عليها الجمهور ويشق بتقريراتها ( ثالثاً ) لان بعض الأصناف التي تدرج في الفهرس تكون أهميتها قليلة جداً في جانب أصناف أخرى ومع ذلك يؤثر نزول أسعارها على أسعار تلك الأصناف كأن يؤثر سعر الملح مثلاً علي سعر القطن

### — (٢) انماذ معدنين —

تجعل الحكومات عادة بعض النقود قانونية في الدفع بمشي ان المدين الذى يدفع دينه من نوعها يقوم بتعبده نحو دائئه وليس لهذا ان يجبره على أداء دينه بغيرها ففي مصر مثلاً تعتبر الحكومة الجنيه المصرى فى أداء الديون ويقبل الدائن مايدفعه المدين من نوعه بالغاً قدره مابلق . أما النقود التي لا تحول الحكومة لها هذا الحق فليست قانونية فى الدفع أى ليس لدافعيها ان يجبر غيره على ان يقبل منها أكثر من كمية محدودة مثال ذلك نص دكرية سنة ١٨٨٥ بند ٢١ على انه لايجبر أحد على قبول نقود من فضة بمبلغ تتجاوز قيمته جنيهين مصريين ولا على قبول نقود من نيكل أو برونز بمبلغ تزيد قيمته على مئة مليم وانما على خزائن الحكومة أن تقبل حزءاً أو كامل المبلغ الذى يدفع لها من النعمود الفضة أو النيكل

(١) لاحظ مكروب سنة ١٨٣٣ ان المتعاقدين لا يجب مطلقاً ان يجبرا على اتباعه

وتسمى النقود في هذه الحالة «تبعية». وتجعل بعض الحكومات نوعاً واحداً من النقود قانونياً كالذهب أو الفضة مثلاً وبعضها تجعل نوعين كالذهب والفضة وبعضها تجعل أكثر

(١) ومن الحكومات ما تبيح للأفراد أن يأتوا بالمعدن لها لسكه نقوداً في دار الضرب غير آخذة في مقابل ذلك سوي جزء يسير بدل نفقات الضرب (٢) وبعضها تضرب النقود مجانا بمعنى أنها تقبل كل مايؤتي به اليها من المعدن وتضربه نقوداً في دار سكاتها ولا تأخذ من صاحبه شيئاً في مقابل ذلك . وفي هذه الحالة تكون نفقات الضرب ضمن النفقات العمومية للحكومة التي تدفعها كل الأمة <sup>(١)</sup> (٣) وبعض الحكومات تأخذ رسماً على المعدن هو أعلى من نفقات ضربه وبسمى ما يزيد على النفقات ويؤخذ على سبيل الربح ضريبة السلطة بحيث ان قيمة المعدن الموجود في النقود تكون أقل من القيمة الاسمية لها <sup>(٢)</sup> وينظر الى قيمة القطعة من النقود من وجهتين ( الأولى ) قيمتها التجارية بصفتها سبيكة ( الثانية ) قيمتها الاسمية بصفتها نقوداً مسكوكة . وعند مقارنة تينك القيمتين ببعضهما لا يخلوا الحال من أحد أمور ثلاثة ( الأول ) أن تكون قيمة السبيكة في السوق مساوية لقيمتها الاسمية في التعامل ( الثاني ) أن تكون أكثر منها ( الثالث ) أن تكون أقل

فان كان الأول سميت النقود « هبرة » ويكون الحال كذلك في

(١) انظر كتاب سكوت المسمى ( النقود والبنوك )

(٢) بعضهم لا يميز بين رسم السلطة ونفقات الضرب بل يعتبرهما الاثنان « نفقات الضرب »



البلاد التي تقبل حكوماتها ضرب النقود لكل من يأتيها بالمعدن  
كالولايات المتحدة

وان كان الثاني بأن كانت قيمة السبيكة في السوق أعلى من قيمتها في  
التعامل سميت « *مفيدة* » و« *مفيدة* » ويندر جداً وجود تلك النقود في التعامل  
(أولاً) لأن الحكومات لا تضرب نقوداً ثقيلة لأنها تكبد خسارة  
جسيمة (ثانياً) لأنه على فرض ان الحكومة ضربت مثل تلك النقود  
لا تلبث حتى يحتفظ الناس بها ويسحبوها من التعامل لبيعوها سبائك  
لما في ذلك من الكسب لهم

وان كان الثالث بان كانت قيمة السبيكة في السوق أقل من قيمتها  
في التعامل سميت « *مفيدة* » أو « *رديئة* » وأغلب النقود كانت  
من هذا القبيل في الأزمان الماضية وخصوصاً في العصور المظلمة بأوروبا  
قبل أن تبلغ التجارة شأوها الحالي لان الحكام المسرفين كانوا يتخذون  
ضرب النقود ذريعة الى ابتزاز أموال رعاياهم . والنقود الخفيفة لها مضار  
كثيرة أهمها اثنتان (الأولى) انها تغري الحكومات على الاكتساب  
من رعاياها الامر الذي يخالف وظيفتها على خط مستقيم (الثانية) انه  
بمقتضى قانون اقتصادى عام يقال له « قانون جريشام » لاتسير النقود الجيدة  
والرديئة جنباً لجنب في التعامل بل تصير الجيدة أثراً بعد عين وتحل  
الرديئة محلها في التداول

— (١) قانونه مبريشام —

كل جهة يكون فيها نوعان من النقود معتبرين قانوناً في التعامل

يطرد الرديء منها الجيد من ميدان التداول

قد ثبت بالتجارب ان الناس يحبون التعامل بالنقود الرديئة التي لا رونق لها والدليل على ذلك ان الانسان اذا كانت معه قطعتان من ذات خمسة القروش مثلاً احدهما بيضاء ناصعة والاخرى قاتمة اللون فضل أن يصرف الثانية ويحفظ الاولى وان كان معه ريال من النيكل يسعى جهده في أن يتعامل به مع عمله أن عمله غش . وقد نوه (أريستوفينس) عن هذه الحقيقة فقال ( طالما ظهر لنا ان الناس يعاملون أعقل رجالنا وأحسنهم كما يفعلون بنقودهم القديمة والجديدة لأننا لا نتعامل بالثانية الا في بيوتنا أو في خارج بلادنا مع انها أنقي من الاولى معدنا وأجل منظرًا ومع انها مستديرة بشكل منتظم ومعتنى بضررها . وبالعكس نفضل التعامل بقطع من النحاس قبيحة الشكل سكت بطريقة منافية للشرف) <sup>(١)</sup>

وفي زمن « اليصابات » ملكة انكلترا اكتشف وزير التجارة السير (توماس جريشام) <sup>(٢)</sup> هذا القانون الاقتصادي العجيب لأنه وجد انه بعد ضرب نقود جديدة لم تلبث الجيدة أن تزول وبقيت الرديئة <sup>(٣)</sup> رقد لوحظ تأثير هذا القانون كثيراً بعد جريشام ووجد انه منطبق في أحوال كثيرة . والسبب في ان النقود الرديئة تهزم الجيدة في ميدان التعامل هو

(١) انظر جيد النسخة الانكليزية ص ٢٣٧ وما بعدها

(٢) ولد سنة ١٥١٩ وتقلب في مناصب عديدة وأسس بورصة لندره وتوفي

سنة ١٥٧٩

(٣) وقد وجد كثير منها في ذلك الوقت لأن النقود التي ضربها جيمس الاول

كانت خفيفة



لا يجب للعلوم ان الذي يريد أن يجمع مالا في خزائنه لا يجب  
 ما كان منه جديداً حتى لا يبلى كثيراً بتقادم العهد عليه فان كان عنده  
 جنينان أحدهما رديء والآخر جيد تعامل بالرديء وحفظ الجيد لأن  
 الجنيه المتعامل به تعتبره الحكومة قانونياً في أداء الديون ويجبر الدائن على  
 أخذه فيفضل الرجل أن يدفع الرديء اذ لا مانع من ذلك ويحفظ الجيد  
 حسن الشكل

(ثانياً) اذا أراد تاجر في انكلترا مثلاً أن يدفع نقوداً انكليزية  
 لتاجر تركي فليس هذا مرغماً على قبول الجنيه الانكليزي الا اذا كان  
 جيداً. ولذلك يرسل له الانكليزي ثمن ما يشتره نقوداً جيدة لعلمه انه  
 بغير هذه الطريقة لا يقدر على أداء ديونه

(ثالثاً) يفضل كل من عنده نقود جيدة أن يبيعها بالوزن لأن هذا  
 أربح له ويستعمل الرديئة في المعاملة وينطبق هذا القانون في كل من  
 الأحوال الآتية : —

(أولاً) اذا اجتمع في جهة نوعان من النقود القانونية كلاهما جيد  
 ولكن أحدهما قديم بال والآخر جديد . لأنه في هذه الحالة يتعامل  
 الناس بالنقود القديمة ويحفظون الجديدة أو يرسلونها الى الخارج

(ثانياً) اذا اجتمعت في ميدان التعامل نقود قرطاسية هبطت قيمتها  
 ونقود معدنية . لأن الناس في هذه الحالة يحفظون أو يرسلون المعدن  
 الى الخارج ويتعاملون بالورق

(ثالثاً) اذا اجتمعت نقود جيدة مع أخرى رديئة بان كان بعض  
 الجنيهات مثلاً خفيفاً والبعض الآخر جيداً أو كان البعض جيداً والآخر

ثقيلاً اذ يتعامل الناس بالنقود الخفيفة في الحالة الاولى ويخفون الجيدة  
ويتعاملون بالجيدة في الحالة الثانية ويخفون الثقيلة

### ﴿ب﴾ مقاييس النقود ﴿٥﴾-

وتتخذ بعض الحكومات معدناً واحداً مقياساً للنقود بان تجعله هو  
المعتبر قانوناً وتجب الدائنين على قبول أية كمية منه مثل مصر فان وحدة  
نقودها هي الذهب . ويرى البعض الآخر استعمال معدنين كالذهب والفضة  
وجعلهما أسوة بعضهما في الاستعمال قانوناً . ويرى غير هاتين ضرورة  
استعمال أكثر من ثلاثة . وقد ذهب بعض الاقتصاديين الى القول  
بوجوب استعمال نقود مصنوعة من معدنين مخلوطين ببعضهما والسبب  
في ان تلك الممالك تجعل أكثر من معدن مقياساً للتعامل خوفها من تغير  
بخائى في قيمة أحدهما ولذا استعملت غيره ليذهب بمفعول هذا التغير  
وترى التي تستعمل معدنين مقياساً أن التغير في قيمة أحدهما يجعلها ذات  
معدن واحد فتراجع الى حالتها الاولى وقد أرادت غير تلك الممالك أن تقي  
نفسها شر هذا التغير فاستعملت أكثر من معدنين على ان ذلك لم يغنها  
فتيلاً وأخيراً اخترع أحد الاقتصاديين أن تجمع الفضة والذهب ويخلطها  
ببعضهما حتي اذا زادت قيمة أحدهما فلا يقدر الناس على فصله وبيعه .  
ولتسكلم على كل من هذه الاحوال فنقول

### ﴿ج﴾ استعمال معدنه وامر ﴿٥﴾-

ليس المقصود من استعمال معدن واحد أن لا يستعمل سواه بل

مايرى اليه أهل هذا الرأي هو أن يكون المقياس لنقود المملكة النقود الذهبية فقط أو النقود الفضية فقط وأن تكون قيمة المعدن حقيقية أي تكون النقود من هذا النوع جيدة وأن تستعمل نقود مسكوكة من معادن أخرى كالنحاس والنيكل مثلاً لتساعد المقياس في تأدية وظيفته لانه لا يمكن مطلقاً أن يقوم الذهب وحده بوظيفة النقود لاحتياج المتعاملين في أغلب الأحيان الى جزء من ألف من الجنيه مثلاً وهذا غير متوفر لان القطعة الذهبية التي تكون جزءاً من ألف من الجنيه تكون صغيرة جداً يصعب التعامل بها ولا يمكن أيضاً أن يقوم النحاس أو النيكل وحده بوظيفة النقود لانه ربما مست الحاجة الى دفع مبالغ كثيرة منه فاذا دفعت كلها نيكلاً تكبد المتعامل حملاً ثقيلاً لذا ضربت الممالك التي تجعل مقياس نقودها معدناً واحداً نقوداً أخرى غير هذا المعدن وجعلتها تابعة له في تأدية وظيفة التعامل وجعلت قيمتها اسمية فقط أي جعلت قيمتها كقطعة معدن أقل بكثير من القيمة المنقوش عليها . ولا بد في ضرب تلك النقود التبعية أو الصغرى كما يسميها بعضهم من ملاحظة الأمور الآتية — ( الامر الأول ) أن تجعل قيمتها اسمية فقط لانه لو جعلت القيمة التعاملية لتلك النقود التبعية مساوية لقيمة معدنها لافضى أدني تغيير في تلك النقود الى تصديرها الى الخارج أو الى اذابتها وبيع المعدن الذي فيها ( الأمر الثاني ) أن لاتضرب الحكومة منها برسم الأفراد لأنها ان صرحت لهم بأن يحضروا المعدن وهي تضربه على ذمتهم هرع الناس الى دار الضرب حباً في الكسب وحصلوا على ما به يخرجون النقود الأصلية من التعامل « قانون جريشام » . وقد أدركت حكومتنا

ذلك فقررت في دكريتو ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ بند ١٥ انه يجوز أن تضرب نقود ذهب على ذمة أصحابها وبذلك لا يمكن ان تضرب نقود من غير الذهب على ذمة أحد الأفراد ( الأمر الثالث ) أن يحدد ما يضرب كل سنة من تلك النقود التبعية لأنه يجب أن يلاحظ أن لا يزيد المعروض منها عن المطلوب في المعاملات الصغرى فمادام المعروض أقل من المطلوب فان قيمتها الاسمية تكون ثابتة ولا يؤثر عليها تغير قيمة المعادن المسكوكة منها ( الأمر الرابع ) أن يحدد المقدار الذى يجبر الدائن على قبوله منها . أو بعبارة أخرى لا تصير قانونية في أداء أكثر من ديون محدودة . والسبب هو أن الحكومة اذا جعلت تلك النقود قانونية في الدفع بلا قيد فضل الناس أن يدفعوا ديونهم منها وانبنى على ذلك خروج النقود الذهبية من التداول وقد سبق لنا القول أن الحكومة المصرية حددت ما يجبر الدائن على قبوله من النقود النفضية بما قيمته جنيهان ومن النيكل أو البرونز بما قيمته مائة مليم

— ( د ) استعمال معدنين مقياسا للتعامل —

لو أن قيمة الذهب والفضة التي تجعلها بعض الحكومات مقياساً لنقودها ثابتة لا يمكن استعمال المعدنين كإيهما مقياساً للنقود ولكن المشاهد أن قيمة كل منهما مهددة بالتغير وان النسبة بين قيمتهما ليست مطردة ولذا كان أقل تغير في قيمة أحدهما يسبب خروج الآخر من التعامل واليك مثال ذكره الاستاذ جيد ( حصل صاحب مصرف في باريز علي ٣١٠٠ فرنك من الذهب بعضها من القطع ذات العشرين

فرنكا والبعض الآخر من القطع ذات عشرة الفرنكات وهذا المبلغ يعادل تماماً كيلو جراماً من الذهب . ثم أرسل تلك النقود الى لندن حيث يباع الكيلو جرام من الذهب في السوق بعشرين كيلو جراماً من الفضة وهذه الطريقة حصل التاجر الباريسي على عشرين كيلو جراماً من الفضة وأرسلها الى دار الضرب لتسك نقوداً . وبما أن دار السك تضرب الكيلو جرام من الفضة أربعين قطعة من ذوات خمسة الفرنكات فان التاجر وصله أربعة آلاف فرنك أي انه ربح تسعماية فرنك واذا خصمنا من هذا الربح أجرة النقل ونفقات الضرب فأنا نجد ان صفقته رابحة ومن البديهي ان نتيجة ذلك كانت نقصاً في الذهب وزيادة في الفضة ولو استمرت هذه العملية مدة حل الذهب محل الفضة )

علي انه رغمًا عن ذلك قام في القرن الماضي علماء كثيرون يقولون باستعمال معدنين مقياساً للتعامل بمعنى ان الحكومة (١) تقرر نسبة بين الذهب والفضة (٢) تكون مستعدة في كل وقت لضرب أية كمية تأتيتها من أي معدن من المعدنين (٣) تجعل للمدين الخيار في أن يؤدي دينه بواسطة دفع أحد المعدنين علي السواء <sup>(١)</sup> بمثل هذا يؤمل علماء المعدنين أن يقل التغير الذي يحدث من وقت الي آخر في قيمة النقود ويسبب تقلباً في الأسعار والسبب في ذلك كما يقول أولئك العلماء هو

(أولاً ) ان استعمال معدنين مقياساً للتعامل يؤثر علي النسبة بين قيمتهما فلا يلبث أقل تغير ان يطرأ علي قيمة أحدهما حتي يزول تأثيره بمفعول الآخر ذلك لأن التغير بدل أن يكون محصوراً في دائرة معدن

(١) تقرير اللجنة الملوكية الانكليزية للبحث في الذهب والفضة

واحد ومسبباً عن النسبة بين المعروض منه والمطلوب يتصل تأثيره بالمعدن الآخر المقرر مثله مقياساً للتداول فيتوزع عليه وقد ضرب « جيغونس » لذلك مثلاً صهر يجين من الماء وكل منهما مستقل عن الآخر ( فانه عند عدم وجود أنبوبة تصل أحدهما بالآخر يكون مستوى كل منهما عرضة لتغيرات خاصة به لا تتعداه الى غيره ولكن اذا فتحنا بينهما ما يصلهما ببعضهما فان مستوي الماء في كل منهما يكون واحداً واذا زاد الماء فيهما أو نقص قسمت تلك الزيادة وذلك النقص بينهما على السواء ) والحكومة اذا جعلت معدنين مقياساً في التداول وأوجدت بينهما تلك الصلة في الأهمية التجارية انما تكون كمن يوجد أنبوبة بين صهر يجين حتي اذا زادت أو قلت قيمة أحد المعدنين توزعت تلك الزيادة أو هذا النقص عليهما وخفت وطأتها علي قيمة كل منهما وبالتالي على الأسعار وقد كانت فرنسا اتفقت والممالك التي كونت الاتحاد اللاتيني في سنة ١٨٦٥ على ان يجعلن النسبة بين الذهب والفضة كنسبة ١٥ ونصف الى ١ وهي النسبة التي كانت فرنسا قررتها في سنة ١٧٨٥ ووافقت عليها في القانون الذي أصدرته سنة ١٨٠٣ بيد انه لم تأت سنة ١٨٧٤ حتي أوقفن ضرب الفضة وانخفضت قيمتها<sup>(١)</sup>

(ثانياً) ويقول علماء المعدنين انه كلما اتسعت دائرة الممالك التي تتخذ المعدنين مقياساً لنقودها وضاق نطاق التي تتخذ معدناً واحداً أمكن

(١) كانت في سنة ١٨٤٤ بسعر ١١ بنس ونصف و في شأن الوقية فصارت في سنة ١٨٨٦ و ١٨٨٩ بسعر ٦ بنس و ٣ شأن وقد سبب انخفاض قيمتها خروج قطعة الذهب ذات خمسة الفرنكات من التداول واستعمال القطعة الفنية محايها (قانون جريشام)



رجوع النسبة القديمة بين المعدنين في أسرع من لمح البصر اذا حدث تغيير في قيمة أحدهما . فاذا فرض مثلاً أن سعر الفضة في السوق يقل عن قيمة النقود الفضية فان الذهب لا يبقى له أثر في المملكة التي تتخذ معدنين ( قانون جريشام ) بل يشتري بدله فضة وتستمر هذه العملية مادام في تلك المملكة نقود من الذهب وبزيادة طلب الفضة وكثرة عرض الذهب في الأسواق الاجنبية تقل قيمته وتزيد قيمتها فيرجع الماء الى مجراه الأصلي وترجع النسبة بين الذهب والفضة الى ما كانت عليه في المملكة التي تتخذها كليهما مقياساً لنقودها والسبب في ذلك انه بزيادة عدد الممالك التي تتعامل بمعدنين يزيد طلب الفضة ويتناقص المالك التي تستعمل مقياساً واحداً يقل طلب الذهب .

ولذا اقترح أحدهم أن يكون استعمال معدنين عاماً بين جميع الممالك وأن تتفق هذه الممالك على النسبة التي يجب أن تكون بينهما وان لم يتيسر ذلك فلا أقل من أن يتفق على ذلك جملة من الممالك يكون فيهن القوة الكافية لبقاء النسبة بين المعدنين على حالها <sup>(١)</sup>

ومما يؤيده هذا الاقتراح انه في مدة الاتحاد اللاتيني لم يطرأ على النسبة بين الذهب والفضة تغير كثير رغمًا عما طرأ من التغير على كيفية استخراج المعادن بل بقيت النسبة دائماً ١٥ ونصف على ١ <sup>(٢)</sup> ( فلا شك في ان القانون الذي قرر تلك النسبة بين المعدنين كان له الفضل في ابقاء النسبة بين أسعارهما على حالة واحدة ) <sup>(٣)</sup>

(١) السير بربور « المعدنين » وبري رأيه نيكولسون سنة ١٨٨٨ « ٢ » تقرير اللجنة الانكليزية للبحث في حالة الذهب والفضة سنة ١٨٨٨ « ٣ » جيفونس « بحث

(ثالثاً) ويقولون أيضاً انه قد شوهد في السنين الأخيرة أن قيمة الذهب آخذة في الازدياد وان هذا هو السبب في انخفاض الأسعار وليست هناك وسيلة لتلافي هذا الخطر أحسن من استعمال معدن آخر يكون مقياساً للنقود ويستعمل مع الذهب حتي يقلل من التأثير الذي ينجم عن ارتفاع قيمته

(رابعاً) ويضيفون الى أقوالهم المتقدمة قولاً آخر لا يقل عنها أهمية وهو ان التجارة تتعطل بوجود بعض ممالك تجعل مقياس نقودها الفضة لأن التاجر الذي يعامل تلك الممالك لا يقدر تماماً أن يقدر أرباحه ولأن قيمة الفضة في نقصان مستمر سببه اتخاذ الذهب مقياساً لنقود كثير من الممالك وان أحسن وسيلة لحفظ قيمة الفضة من ذلك النقصان هي اشراكها مع الذهب وجعلها أسوة له في المعاملة علي اننا اذا نظرنا الى الصعوبات التي تقف في طريق القائلين باستعمال معدنين فاننا نجد لها كثيرة وذلك (أولاً) لأن أغلب الممالك الأوروبية الشهيرة التي كانت تتخذ معدنين مقياساً قد عدلت عن ذلك في القرن الماضي . فانكلترا اتخذت الذهب مقياساً في سنة ١٨١٦ وهولاندا اتخذت الفضة في سنة ١٨٤٧ وأبدلتها بالذهب سنة ١٨٧٥ وممالك الاتحاد اللاتيني ( فرانسوا واسبانيا واليونان وسويسرا وبلجيكا ورومانيا ) بعد ان كانت متخذة معدنين أوقفت ضرب الفضة في سنة ١٨٧٤ واتخذت المانيا معدن الذهب سنة ١٨٧٣ واتخذت الولايات المتحدة الريال الذهب في السنة المذكورة فعدول تلك الممالك عن استعمال معدنين يضعف الأمل في اتحاد أكثرهن

مرة أخرى علي اتخاذ معدنين فضلاً عن اتحادهن جميعاً في هذا السبيل (ثانياً) وهناك صعوبة أخرى مادية وهي الخسارة التي تنجم عن اتخاذ معدنين اذ أن كل مملكة تريد ذلك لابد لها من عمل أمرين (أولهما) تكملة قيمة النقود الفضية التي هي عبارة عن نقود تبعية قيمتها التجارية أقل بكثير من قيمتها الاسمية - وهذا يستدعي زيادة نفقات كثيرة هي في غنى عن تكبدها فلربما ضعفت مالىتها لهذا السبب (ثانيهما) ان الحكومة يجب عليها قبل أن تشرك الفضة مع الذهب أن تسحب من التداول النقود الفضية الموجودة وتدفع قيمتها الاسمية وهذا يستدعي نفقات أخرى والا كان نصيبها سريان قانون جريشام على النقود الفضية الجديدة من جراء النقود القديمة التي أهملت في سحبها من ميدان التداول (ثالثاً) ولا يستهان بصعوبة أخرى تحدث أحياناً خصوصاً اذا ضاق نطاق الممالك التي تتخذ معدنين وهي ان قيمة كل منهما عرضة للتغير والنسبة بين قيمتهما ليست مطردة ولذا كان أقل تغير في قيمة أحدهما يسبب خروج الآخر من ميدان التداول وتصير الجهة ذات مقياس واحد كما بينا ذلك في موضع آخر

#### ❦ (هـ) مخلوط معدنين ❦

وقد اقترح بعض الاقتصاديين استعمال معدنين لا يضرب كل منهما نقوداً على حدته بل بعمل نقوداً من مخلوطهما وقصدهم من ذلك عدم امكان فصلهما عن بعضهما وبيع الذي تعلو قيمته منهما . على ان تلك الطريقة لا يمكن العمل بها في الوقت الحاضر

❦ (٣) النقود القرطاسية ❦

لا يزال الانسان يرتقي في أحواله المعاشية ومعاملاته على ممر الأيام وينتقل من دور الى آخر من أدوار المدنية بفضل قوة عقله ولكنه في كثير من الأحوال يكون مثله مع الأيام مثل نقطة في وسط دائرة تدور حوله الأعوام وتجدد له ماتقادم عهده حتي تريه في آخرها مارآه في أولها .

هكذا حالة في معاملته فقد ابتدأ المعاملة بمبادلة صنف بصنف كما كان يفعل في بداوته وبعد ان ترقى قليلاً استعمل واسطة للمبادلة صنفًا ثالثًا كالملح والشاي والضأن ثم جعل تلك الواسطة نقوداً صنعها من المعادن ثم خطرت له فكرة جديدة وهي جعل النقود من الورق حتي لا تكلفه نفقات كثيرة وهذا يت قصيدنا في هذا المبحث ثم استخدم المصارف بواسطتها يتبادل الثروة بدون دفع نقود مطلقاً فهو في هذه الحالة قد رجع الى حالته الأولى يتبادل صنفًا بصنف فكان الزمن دار دورته ورجع به الى نقطة بدايته ولا عجب فالتاريخ يعيد نفسه

أما وقد تقرر ذلك فلنتكلم عن النقود القرطاسية التي شاع استعمالها في كثير من الممالك . وجد الانسان ان الغرض من النقود التعامل . فإذا يهيمه لو كانت من المعدن أو من غيره مادامت مؤدية لوظيفتها ؛ وجد أنه لا مآرب له في رؤية فاقع صفرتها أو ناصع بياضها مادام يريد استعمالها وجد انه لا داعي لتحمل نفقات استخراج المعادن من مناجمها وضررها نقوداً ما دام يجد نقوداً من الورق يتقدر علي صنع مئات الملايين منها في

بضع ساعات بدون أدنى مشقة خطر له أن يصنع نقوداً من الورق ويربح نفسه من كل العناء الناجم من نزول قيمة النقود المعدن أو غلائها . كان الملوك المترفون يصنعون نقوداً من المعادن يجعلون قيمتها الاسمية أعلى بكثير من قيمتها التجارية ولكنهم وجدوا النقود الورقية تريحهم من كل هذا التعب

وقد سبق الشرق الغرب في اختراع النقود الورقية كما سبقه في كثير من الأعمال الجليلة . فحينما جاس (ماركو بولو) خلال الديار الصينية في القرن الثاني عشر وجد النقود المتداولة عبارة عن قطع من قشور شجر التوت . وكانت الحكومة تصدر تلك النقود وتجعل لها أهمية عظمى كانها من الذهب أو الفضة وبعد ذلك بقرن نسج أحد ملوك الفرس علي منوال الصين وأصدر نقوداً من الورق على انه لم ير يومان أو ثلاثة على اصدارها حتي أغلقت السوق وثار الناس على الموظفين فقتلوهم ولم يبق لتلك النقود أثر . ولم يمض قرن على ذلك حتى تعاملت اليابان بالنقود القرطاسية <sup>(١)</sup> لم يفقه الغربيون غرائب تلك الأوراق الا بعد أمد مديد . فينما كان الورق متعاملاً به في الشرق كان أمراء الغرب قانعين باصدار نقود قيمتها في التعامل أكثر من قيمة معدنها وكانوا يشددون على صانعي تلك النقود أن لا يبيحوا بأسرارهم للرعية . ولكن حينما اكتشف هذا السر الشرقي وشاع في الغرب أدخل الغربيون فيه كثيراً من التحسين شأنهم في كل ما يهتمون به . وتوجد الآن كثيرات من الممالك يستعملن النقود القرطاسية . وتصدر مصارف الممالك الاخرى أوراقاً مالية تضعها الحكومة

(١) انظر فرانسييس وكار ص ١٥٢ و ١٥٣

في التداول . ولا تصدر الحكومة المصرية نقوداً من الورق ولكنها في المدة الاخيرة صرحت للبتك الأهلى بذكرى ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ أن يصدر أوراقاً باسمه (بانكنوت) تساعد النقود المعدنية في تادية وظيفتها والتعامل بالورق يكون على ثلاث طرق - ( الأولى ) أوراق يطبع عليها عدد يدل على مقدار من النقود مودع في جهة ما كمصرف مثلاً وضمانة مثل تلك الأوراق في النقود التي تمثلها وهي مثل الأوراق التي وزعتها حكومة الولايات المتحدة على الاشخاص الذين أودعها ملهم وهذه الأوراق يمكن الناس أن يدفعوها في الضرائب وغيرها مما له مساس بالحكومة<sup>(١)</sup>

( الثانية ) الوثائق وهي سندات يتعهد فرد بدفع المقدار المعين فيها وهذه يتوقف رواجها على مقدرة المدين على الدفع . فان كان مقتدرا كانت رائجة وكانت قيمتها التعاملية مساوية لما هو مكتوب عليها كما اذا كانت تلك السندات على الحكومة . وان كان المدين غير مقتدر هبطت قيمتها<sup>(٢)</sup>

( الثالثة ) نقود الوزن التي لها قيمة في التداول فقط لان الحكومة كتبت عليها تلك القيمة وهذه هي موضوع الكلام في هذا المبحث فما تقدم يعلم أن نقود الورق على نوعين (١) ما يمكن صرفه بنقود وهو القسم الأول والثاني المتقدمان (٢) ما لا يمكن تحويله الى نقود معدنية أى ما لا يقدر حامله على أخذ نقود ذهباً كانت أو فضة في مقابله متى أراد وهو يشمل ( أولاً ) ما تصدره الحكومة من نقود الورق وتضعه في

(١) ومن هذه الاوراقى كان يوجد في سنة ١٩٠٢ في الولايات المتحدة ما قيمته

٣٠٠٠٠٠٠٠٠ من الشاننات (٢) انظر جيد ص ٢٥٩ و ٢٦٠

ميدان التداول كما تصدر نقوداً من الذهب أو الفضة (ثانياً) أحد النوعين المتقدمين الذي صار غير قابل للصرف لسبب ما

### \* (١) قيمة النقود القرطاسية \*

حينما تصدر حكومة نقوداً قرطاسية لا يصير هناك فرق بينها وبين المسكوكات . وتكون قيمتها متوقفة على قانون العرض والطلب فاذا نقص المطلوب عن المعروض بأن أصدرت الحكومة ورقاً كثيراً فان قيمة ذلك الورق تنقص وكلما تغالت في اصدار تلك النقود هبطت قيمتها حتى تصير بلا قيمة وهنا يتجسم خطرهما ويظهر ضررها للعيان . ولذا كان الواجب على الحكومات التي تصدر الورق أن تجعل الحكمة رائدها فلا تتغالى في اصدار كميات عظيمة منها . وهناك علامات تنبئ الحكومة بان نقود الورق تعدت حدها أهمها الآتية

( الأولى ) ان أبواب المصارف والصيارف يبحثون عن الذهب ويدفعون لمن يعطيهم اياه شيئاً في مقابلة ذلك ثم يستحضرون النقود ويرسلونها الى الخارج<sup>(١)</sup>

( الثانية ) ارتفاع أسعار المصارفة فاذا كانت نقود مصر من الورق مثلاً وهبطت أسعار الحوالات علي مصر في الأسواق الاجنبية فان هذا دليل على غلاء الذهب في مصر وكثرة نقود الورق

( الثالثة ) اختفاء النقود<sup>(٢)</sup> لأنه كما تقدم معرفته عند الكلام عن قانون جريشام اذا وجد نوعان من النقود أحدهما ورق هبطت قيمته

والآخر نقود تختفي النقود وتبقى نقود الورق فاخفاء النقود المعدنية دلالة على هبوط قيمة نقود الورق

(الرابعة) ارتفاع الأسعار اذا كان دفع الثمن من النقود القرطاسية وهذا دليل على هبوط قيمتها بما ان الأصناف الأخرى أعلي منها أما اذا دفعت الأثمان من النقود المعدنية فلا تزيد عن ذى قبل وينبنى على ذلك وجود ثمينين مختلفين للصنف الواحد أحدهما ثمنه بالنسبة لنقود الورق والآخر ثمنه منسوباً الى النقود المعدنية<sup>(١)</sup>

### ❖ (٢) ضرر النقود القرطاسية ❖

لم تكن الحكومات حينما تراءى لها اتخاذ نقود الورق لتري بعينها ما تحدثه من الضرر البالغ بالحركة التجارية بل ظنت انها تصنع الملايين من الثروة الورق وانها كلما زادت في اصدار الورق ازدادت ثروتها رغمًا عن كل شئ ولكن فات تلك الحكومات أن نقود الورق ليست نقود العالم أجمع وان أقل زيادة في كميتها تؤول الى ارتفاع أسعار النقود المعدنية فيصير الذهب صعب المنال عليها وتصعب على المملكة المتخذة الورق المتاجرة مع غيرها من الممالك التي تتخذ الذهب نقوداً لها . نسيت ان أسعار الحاجيات في بلادها ترتفع ارتفاعاً هائلاً بسبب ذلك الورق الذي ظنت انه لا يكلفها شيئاً

(٣) وهذا مادعا في احدي السنين بعض التجار في الولايات المتحدة الى تأليف حزب الصعود يسعى جهده في مقاومة إلغاء نقود الورق حتي يبيعوا بأثمان أعلي مما يبيع بها غيرهم



وقد أثبت التاريخ ان الحكومات عرضة للتغالى في اصدار نقود الورق في كل زمان ومكان وان هذا الغلو أصل الغلاء في حاجيات المعيشة ولذا كان من الواجب على الحكومة التى ترى اصدار تلك النقود ان تسلك هذا العمل الى أحد المصارف لأنه قد ثبت بالتجارب ان المصارف أحرص في مثل هذه الأحوال وان عملها رائده الحكمة والاعتدال على وجه العموم

### ❦ (٥) الثروة الشخصية والنقود القرطاسية ❦

علم مما تقدم ان التغالى في اصدار النقود القرطاسية مضر على وجه العموم وموضوع الكلام هنا هو بيان ان تلك النقود لاتفيد الثروة الشخصية كثيرا

(أولاً) من حيث ان قيمتها تابعة لارادة الحكومة التى أصدرتها اذا حدث انقلاب في تلك الحكومة أو ثورة داخلية رجعت تلك النقود الى حالتها الأولى وصارت تلك القطع من الورق لاقيمة لها وقد صرح بهذه الحقيقة أرسطاطليس فقال « قد كان باتفاق الحكومة ان النقود صارت أداة التعامل . ومن اسمها ( اليونانى ) يعرف انها استمدت قوتها من القانون . وان ليس لها قيمة في ذاتها . ولما كانت القوانين الوضعية لاتبقى على حالة واحدة فليس بغريب ان تلك الحكومة التى قررتها واسطة في التعامل تلغيها متى شاءت وتبديلها بغيرها » وكلامه ينطبق أكثر على نقود الورق لان النقود المضروبة من الذهب مثلاً لها قيمة في ذاتها ولا يفقد الجنيه كثيراً من أهميته اذا ألغته الحكومة بل يباع ذهباً . ومن

هذا نعلم ان الذي يجمع ثروة من نقود الورق مهدد في كل آن بزوالها وان أقل لفظة تصدر من المشرع تجعله في عداد الفقراء وليس بعد هذا مثبت لهم عن اقتناء النقود القرطاسية وقاتل لروح العمل ومضعف للمشروعات

(ثانياً) ويترتب على استمدادها قيمتها من الحكومة ان تلك الحكومة تقدر على اصدار كميات كثيرة منها متى أرادت ولا شك ان اصدار كميات كثيرة يقلل قيمتها ولذا كانت قيمتها متقلبة لا تثبت على حال

(ثالثاً) لأن قيمتها محصورة في بلاد الحكومة التي أصدرتها وفي غير تلك البلاد لا تسمن ولا تغني من جوع فهي ينقصها أهم مزية للنقود المعدنية وهي استعمالها في المبادلات الدولية التي زادت أهمية بازدياد المدينة فالجنيه المجيدى مثلاً يجد في انكلترا من يقبله والجنيه الانكليزي يجد في مصر من يقبله ولكن من ذا الذي يقبل قطعة من الورق مكتوباً عليها « ألف جنيه » أصدرتها حكومة موناكو مثلاً ؟

علي ان تلك النقائص تزول لو ان جميع حكومات العالم اتخذت الورق نقوداً . لأنه حينئذ يصير ذهبها وفضتها وتوفر المعادن لتستعمل في حاجات أخرى <sup>(١)</sup> وما أبعد ذلك على السياسة وأبعده على الأيام . وكيف ينتظر ان أمماً لم تتفق على استعمال معدنين مقياساً لنقودها تسبب

(١) كان آدم سميث يرى انه بما ان النقود واسطة التعامل فلو أمكن التعامل بغير النقود المعدنية لتوفرت المعادن كما إنه لو أمكن السير في الفضاء لاصبحت الطرقات وسيلة للكسب بالزراعة وغيرها

لنفسها تلك الخسارة الجسيمة وتجعل نقودها من الورق ؟

### ❖ النقود المصرية ❖

#### ❖ (١) نبذة تاريخية ❖

النقود في كل البلدان أثر من آثار السلطان يتغير بتغير الدول . وكانت كل دولة تحكم مصر تتخذ نقوداً خاصة بها وقد تقدم لنا ان قدما المصريين كانوا يتعاملون في أول الأمر بالمواشي ثم تعاملوا بالأقراط الذهبية على أوزان مختلفة ثم حكمت مصر دولة الفرس وبعدها اليونان وأدخلت كل منهما نقودها في التداول ولما غلب أغسطس قيصر الرومان « كيلو پاطره » ملكة مصر وزوجها « أنطونيوس » ضرب نقوداً نحاسية كتب عليها « ايجيتا كاييتا » أى فتوح مصر وبقيت تلك النقود في التداول حتي دالت دولة الرومان بالفتح الاسلامي سنة ٢٠ هجرية أى سنة ٦٤١ ميلادية وذلك في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه

وكان العرب في ذلك الحين يتعاملون بالدينار والدرهم المذكورين في قوله تعالى ( ومن أهل الكتاب من ان تأتمنه بقنطار يؤده اليك ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يؤده اليك الا مادمت عليه قائماً ) وقوله عز وجل ( وشروه بثلثين بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين ) . وكان الدينار من الذهب وقد استعمله العرب قبل الاسلام وبعده وكان وزنه أربعة جرامات تقريباً وعياره يتراوح بين ٨٧٩ ر . و ٩٧٩ ر . وهو مأخوذ من الفرس والروم . أما الدرهم فكان قطعة فضية ثقلها ستة دوانق عبارة عن ثلاثة

جرامات وعيارها يتراوح بين ٩١٢ ر. و ٩٥٨ ر. وكانت العرب تستعمله قبل الاسلام أيضاً. وذكر صاحب الأحكام السلطانية ان الدراهم الفارسية كانت على ثلاثة أوزان منها درهم علي وزن المثقال عشرون قيراطا وهي الدراهم البغلية ودرهم وزنه اثني عشر قيراطا ودرهم وزنه عشرة قيراط . وكانت النسبة بين الدينار والدرهم ١٠ : ١ أى ان الدينار كان يساوي عشرة دراهم وكانت توجد نقود أخرى تساعد الدينار والدرهم في التداول تسمى بالفلس . واستمر التعامل بالدينار الى دخول صلاح الدين الأيوبي وكان يرد الي مصر دنانير من البلاد الأجنبية غير الدنانير التي كانت تضرب فيها فكان بها الدنانير الرومية وكانت تسمى الهرقلية نسبة لهرقل ملك الروم

ولما دخل التغير في قيمة الدنانير القديمة وضربت دنانير جديدة أقل منها قيمة كانت النتيجة خروج القديمة من ميدان التعامل. وقد ضرب الأمير أحمد بن طولون سنة ٨٧٥ دنانير سميت بالأحمدية كانت مرتفعة العيار واستمروا علي ضرب الدنانير وكانوا يسمونها باسماء مختلفه نسبة الي الملوك منهم .

على ان الدرهم لم يكن حظه مثل الدينار فقد خففوا عياره حتى صارت قيمته الاسمية أعلى بكثير من قيمته التجارية واختلت النسبة بينه وبين النقود الذهبية حتى لقد كانت قيمة الدينار في أيام الخاكم بالله سنة ٣٩٧ هـ ٣٤ درهما وانني على ذلك سريان القانون الذي اكتشفه جريشام بعد ذلك بقرون وطردت النقود الخفيفة النقود الثقيلة من ميدان التداول فلم يبق من الدنانير الا جزء يسير

ولما استولى السلطان صلاح الدين الايوبي على مصر سنة ٥٨٣ هـ ضرب دنانير مصرية وكان كل ملك يأتي بعده يضرب دنانير يسميها باسمه فضرب السلطان الناصر الدنانير الناصرية وبعده سكوا الدنانير الأشرفية وهكذا . وكان يضرب في زمن الفاطميين في دار الضرب بالقاهرة دنانير وخراريب وكان وزن الدينار مثقالاً وكان يقسم الى ٢٤ قيراطاً ووزن القيراط حبة وكان القيراط أصغر قطع الذهب<sup>(١)</sup>

وكانت نتيجة استيلاء الاتراك علي مصر سنة ١٥١٦ ميلادية حدوث تغيير عظيم في نقودها فلم يبق شيء من تلك النقود التي ذكرناها . وقامت غيرها على أثرها . وكان بعضها من الذهب وبعضها من الفضة أما الاولى فكانت ( البندقى ) وهو مثل الدينار في الوزن والعيار و ( شربني الطون ) وكان مختلفاً قليلاً عن البندقى و ( المحبوب ) وكان يضرب في مصر وفي سنة ١١٢٨ ضربت سكه بعيار جديد وسميت ( طغرى وزنجري الطون ) وكانت أعلى من البندقى في الوزن والعيار وسميت بعد ذلك فندقى<sup>(٢)</sup> أما الثانية فكانت ( الميذى ) أو البارة وكان صغير الحجم جداً قيمته من الفرنكات تساوى ٥ و ٣ سنتيمات

( القروش ) وهي التي ضربها علي باشا الوزير سنة ١٧٦٩ وكانت قيمة الواحد منها أربعين ميدياً واستمر التعامل بها زمناً قصيراً وبعد ذلك اختفت من التداول . ويمكن القول بان تلك النقود لم تكن ثابتة علي حالة واحدة بل كان يسرى عليها قانون جريشام من وقت الى آخر

(١) الخطة التوفيقية

(٢) انظر دليل العملة ص ٢١ ٢٢ و ٢٣

(أولاً) لعدم دقة سكتها فكثيراً ما جعلوا عيار بعضها خفيفاً وعيار البعض الآخر ثقيلاً فابني علي ذلك خروج الثقل من التداول وبقاء الخفيف لأن الناس كانوا يفضلون الارتفاع بالنقود الثقيلة العيار في غير المعاملة (ثانياً) لعدم الدقة في تقرير النسبة بينها فتارة كانوا يجعلون تلك النسبة عالية وتارة كانوا يجعلونها واطئة .

### — (٢) 'اصلاح' —

وحينما تربع محمد علي باشا على دست الملك توجهت همته العالية الي اصلاح أحوال القطر وبما أن النقود التي كانت متداولة وقتئذ كانت مختلفة النظام وجد أن أحسن وسيلة لتنظيم التجارة هي تحسين أداة التعامل فضرب في سنة ١٨٣٤ نقوداً

(١) بعضها من الذهب للتعامل بها في الأعمال التجارية الكبرى ومن تلك ما كانت قيمته مائة قرش وما كانت قيمته خمسين قرشاً وعشرين قرشاً وعشرة قروش

(٢) وبعضها من الفضة ومنها الريال وكان عبارة عن قطعة من الفضة فيها ١٢٠ قيراطاً من الفضة الخالصة وضرب لها أجزاءً هي القطع ذوات عشرة القروش والخمسة والقرشين والقرش والغرض من هذه مساعدة المقياس في التعامل

(٣) وبعضها من المعادن الأخرى كالبرونز والنيكل حتي يمكن التعامل بها في المبادلات الصغرى وكان بعضها يساوي باره ( ميدي ) وبعضها يساوي خمس بارات والآخر يساوي عشر بارات . على انه

رغمًا عن الاعتناء الزائد الذي بذل في ضرب النقود لم تضبط النسب التي قررها بين المسكوكات الذهبية والفضية . وذلك لأن القائمين بهذا العمل لم يدققوا نظرهم في تقدير تلك النسب حتي ان بعض القطع كانت ثقيلة وبعضها خفيفة هذا من جهة ومن جهة أخرى فان النسبة بين الفضة والذهب تغيرت في القرن التاسع عشر على أثر حوادث كثيرة كما كتشاف المناجم وحدوث الحروب والثورات وغير ذلك من الأسباب المؤثرة على قيمة المعدين وكانت النتيجة ان كثيراً من النقود الذهبية لم يبق لها أثر في التداول بل حلت محلها النقود الفضية فلم تر الحكومة بدا من تشكيل لجنة للنظر في ضرب نقود جديدة وكان ذلك في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ فدرست هذه اللجنة المسئلة درساً جيداً كانت نتيجته اصدار دكريتو ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ الذي لا يزال سارياً الى الآن <sup>(١)</sup>

### — (ج) النقود المتداولة الآن —

النقود المتداولة الآن منها ما هو متداول قانوناً وهي النقود الرسمية للبلاد ومنها ما هو متداول عرفاً كبعض النقود الأجنبية

### — (١) النقود الرسمية —

تنقسم النقود الرسمية الى قسمين .

(الأول) ما هي قانونية في الدفع بمعنى ان المدين يجب ان يبره دائه على قبول أية كمية منها وهي : « الجنيه المصرى » ووزنه ٨ دراهم جرامات وبعياره ٨٧٥ ر .

من الذهب و ١٢٥ ر. من النحاس وله أجزاء وهي نصف الجنيه والقطعة الذهب ذات ٢٠ و ٨٠ و ٥ قروش وكلها مضروبة على نسبة <sup>(١)</sup> وإذا نظرنا الى الجنيه المصري نجد ان قيمته الاسمية اعلى من قيمته التجارية لانه بضرب وزنه في عياره يكون مقدار الذهب الذي فيه ٤٣٧٥ ر ٧ جرامات وهذه أقل من ٧٩٣٥ ر اقراريط التي قررها محمد علي باشا للجنيه المصري في أول الأمر . وبمقارنته بالجنيه الانكليزي نجد ان هذا ثقيل العيار بالنسبة له ولذلك لواجتماعا في التداول لكان حظ الجنيه الانكليزي الانسحاب من ميدان التعامل بمقتضى قانون جريشام بيد انه لم يضرب من الجنيهات المصرية الا ٥٢٠٠٠ في سنة ١٨٨٩ . أما القطع الذهبية ذات العشرين قرشاً وعشرة القروش وخمسة القروش فلا يوجد الآن منها في التداول وانما تستعمل في الزينة <sup>(٢)</sup>

(الثاني) النقود التبعية أو الصغرى وهي التي تساعد الذهب في التعامل لأنها تستعمل في المعاملات الصغرى وتشمل

(١) نقوداً من الفضة وهي من ذوات العشرين (الريال) ووزنها ٢٨ غراماً وعيارها ٠.٣٣٨ ر. وثلاث أجزاء من الفضة و ١٦٦ ر. وثلاث أجزاء من الألف من النحاس ولها أجزاء مسكوكة على هذه النسبة وهي نصف الريال وربعه والقطعة ذات القرشين وذات القرش وقد استبدلت الأخيرة بقطعة من النيكل منذ عهد ليس ببعيد

«١» ولا نهتم الحكومة بضرب جنيهات مصرية حتى أصبحت نادرة الوجود ولا يوجد الآن نقود ذهب غير الجنيه والنصف  
«٢» بعضها معروف باسم الخيرية والمصريه



(٢) نقوداً من النيكل وهي القرش الان ونصف القرش ووزنه ٤ غرامات وعياره ٢٥ من المائة من النيكل و ٧٥ من المائة من النحاس وله أجزاء وهي عشرة القرش ( النيكله ) وعشر القرش ( المليم )

(٣) نقوداً من البرونز وهي نصف عشر القرش ( العشرون خرده ) وزنها ٣٥ غرام وربع عشر القرش ووزنها غرامان وعيار تلك النقود هو ٩٥ من المائة من النحاس و ٤ من المائة من القصدير وواحد من المائة من التوتيه وتراعي الحكومة الأمور الآتية في اصدار النقود التبعية

(١) لا تسمح لمن يرغب من الناس أن يضرب منها على ذمته كما يفهم من بند ١٥ من دكر يتوسنة ١٨٨٥ والسبب في ذلك هو ان القيمة الاسمية لتلك النقود أعلي من قيمتها التجارية فإذا صرحت للأفراد بضربها طمع كثيرون في الكسب

(ب) تضرب منها مقداراً محدوداً وقت اللزوم فقد قررت اللجنة أنه لا يجوز ضرب نقود فضية أكثر من ٤٠ قرشا لكل شخص ولا نقود من برونز أو نيكل أكثر من ثمانية قروش للشخص . وانما لوحظ ذلك لأن أحسن طريقة لتوازن قيمتها هي بتحديد المعروض منها حتي لا يزيد عن المطلوب

(ج) تحافظ دائماً على قيمتها فتسحب منها من التداول (أولاً) ما اضمحل رسمها من جراء المعاملة العادية بواسطة دفع قيمتها الاسمية<sup>(١)</sup> (ثانياً) ما تقصت قيمتها بغير الغش . والسبب في ذلك منع الغش في التعامل

(١) . تحدد المبلغ القانوني في الدفع منها فلا يجبر أحد علي قبول نقود من فضة بمبلغ تتجاوز قيمته جنيهين مصريين ولا علي قبول نقود من نيكل أو برونز بمبلغ تزيد قيمته على مائة ملجم وإنما يجب على خزائن الحكومة أن تقبل كل أو بعض المبلغ الذي يدفع لها من النقود الفضية أو النيكل أو البرونز<sup>(١)</sup> . ذلك لأنها لو صرحت للمدين بدفع أية كمية منها فضلها علي الذهب فلربما خرج هذا من ميدان التداول

#### — (٢) النقود الأجنبية —

اقتضى العرف في المعاملات التجارية ان تتداول في مصر نقوداً أجنبية والسبب في ذلك راجع الي المركز الخاص الذي تشغله بلادنا في العالم التجاري فتوسطها بين الشرق والغرب وقربها من أوروبا قد جعلها ميداناً لتجارة الأجانب ومعاملاتهم وقد تداول ثلاثة أنواع من النقود الذهبية وهي الجنيه المجيدى والوينتو والجنيه الانكليزي . وحينما أراد محمد علي باشا أن يصلح النقود المصرية قدر قيمة تلك الأنواع الثلاثة بالقروش فاعتبر أن قيمة الجنيه الانكليزى ٩٧ر٥ قرشاً والجنيه المجيدى ٧٥ ر ٨٧ والوينتو ٧٧ر١٥ وتداول غير هذه النقود في زمن محمد علي وبعده ولكن اللجنة التي عهد اليها الاصلاح قررت ان كل من عنده نقود من هذا القبيل ( أي غير ثلاثة الأنواع المذكورة ) يلزم أن يسامها بالحكومة ويأخذ بثقلها بنقود آمن الرسمية وقد فعلت ذلك رأفة بحاملها وبقي باب الاستبدال مفتوحاً من سنة ١٨٨٥ أى وقت صدور الذكرى الى سنة ١٨٨٧ وفى هذه السنة قررت الحكومة عدم قبول نقود أجنبية غير التي تقدم ذكرها

على اننا لو قارنا بين الجنيه المصرى وكل من النقود المتقدمة نجد ان النسبة الحقيقية بين الجنيه المجدى والجنيه المصرى ٨٨ر٩٤٢ وبين الوينتو وبين المصرى ٧٨ر٠٦٩ وبين الجنيه الانكليزى والجنيه المصرى ٩٨ر٤٤٤ أو بعبارة أخرى نجد أن القيمة الاسمية لكل من تلك النقود أقل من قيمتها الحقيقية . والسبب في ذلك هو أن قيمة الجنيه المصرى التي نسب اليها في أول الامر لا تساوى مائة قرش بل أقل أي انه خفيف العيار . وانبنى على ذلك أمر مهم جداً وهو انه لو ترك الجنيه المصرى مع تلك النقود الأجنبية لطردها من ميدان التداول (قانون جريشام) وقد لاحظ ذلك أعضاء اللجنة التي تشكلت في سنة ١٨٨٤ لاصلاح النقود وعللوا أنفسهم بسريان قانون جريشام وخروج النقود الأجنبية من التعامل حتى يصير الجنيه المصرى هو المتداول وحده . ولكن اقتضت أحوال الحكومة عدم ضرب الجنيه المصرى الا مرة واحدة في سنة ١٨٨٩ حتى صار الآن نادر الوجود وحل محله الجنيه الانكليزى في التداول حتى ان الحكومة نفسها تدفع مرتبات موظفيها منه ولم يكن نصيب الجنيه المجدى والوينتو بأحسن من نصيب الجنيه المصرى فقد صاروا مثله في حيز العدم .

#### ٥- الدوران التجارية

كان من اعتناء العالم بالتجارة في المدة الأخيرة ان الناس لا يدخرون جهداً في توسيع نطاقها ولقد كان للأوراق التجارية (وهي الأوراق التي تثبت حقاً لحاملها) الدور المهم في تنمية التجارة بين أمة وأخرى فضلاً

عن تسهيل المعاملات بين أفراد الأمة الواحدة .

وذلك ( أولاً ) لأنها تقلل من استعمال النقود فتريح العالم التجارى من ثقلها في الصعود والهبوط ( ثانياً ) لأنها تمهد للام سبيل المتاجرة مع بعضها فلولاها لالتزمت كل أمة بدفع نقود للأخري في كل مرة تتاجر معها ولقصرت نقود العالم أجمع عن سد حاجة أمة أو أمتين ولما أمكن مطلقاً تسوية الحساب بين الأمم بدون توسط النقود والأوراق التجارية هي ( أولاً ) السفاتج ( الكمبيالات ) بجميع أنواعها ( ثانياً ) السندات ( ثالثاً ) التحاويل ( شيك )

### — (١) السفاتج (الكمبيالات) —

قبل استعمال الكمبيالات كان من يريد أن يدفع ديناً عليه لا خرفي مملكة أجنبية يقاسي صعوبات عظيمة لأنه كان ملزماً بإرسال الذهب ليدفع دينه ولم يكن أمامه الا طريقة واحدة وهي الاتفاق مع أحد الصيارفة أو المصارف على ارسال المبلغ في مقابل أجرة يدفعها له وكثيراً ماتغالى المرابون في الأجرة حتي ضاق التجار ذرعاً وضافت التجارة نطاقاً ولطالما اعترضت الطواريء من ينقلون النقود وكانت النتيجة ضياع النقود وهضم الحقوق . وانبني على ذلك أن بعض الجهات البعيدة عن المراكز التجارية كان نصيب أهلها من التجارة الدولية قليلاً وحرمت السوق الدولية من بعض أصناف نافعة فكيف كان يسهل علي من في الهند أو الصين أو السودان أن يتاجر مع الأوروبي أو الأمريكي لو بقيت تلك الحالة القديمة ؟

علي انه لم يأت القرن السابع عشر حتي انتشر استعمال السفائح  
(الكيميالات) فاستفادت التجارة من ذلك فوائد جلية أهمها (أولاً) توفير  
التعب في ارسال النقود . فبدل ان كان ارسال النقود لازماً بين جهة  
وأخري أصبح من الممكن نهو الأعمال التجارية بلا ارسال النقود . مثال  
ذلك اشترى تاجر مصري (مدكور) بضائع بمبلغ عشرة آلاف من  
الفرنكات من تاجر باريسي (ليون) ولم يدفع له الثمن . ثم هو في الوقت  
ذاته قد أرسل لتاجر آخر من فرانس (هنري) بضائع بمبلغ عشرة آلاف  
من الفرنكات وصار دائماً له بهذا المبلغ

لو اتبع كل واحد من أولئك التجار الطريقة القديمة فأرسل مدكور  
لليون ١٠٠٠٠ فرنك وأرسل هنري لمدكور مثل هذا المبلغ لاستلزم الحال  
(أولاً) وجود ٢٠٠٠٠ فرنك لأن كل تاجر منهم يريد أن يدفع  
١٠٠٠٠ فرنك فلا بد أن يخصص مبلغ ٢٠٠٠٠ من النقود المتداولة في  
العالم التجارى فهو هذا العمل نصفها من نقود فرانس والنصف الآخر  
من مصر .

(ثانياً) دفع أجرة علي ارسال كل من هذين المبلغين فهنري لا بد أن  
يرسل مبلغ عشرة آلاف من الفرنكات لمدكور في مصر ويدفع أجرة  
نقله لأحد المصارف أو الصيارفه ومدكور يلزمه أن يدفع مثل هذا المبلغ  
بالطريقة عينها وربما فعل ذلك قبل وصول مبلغه اليه من « هنري »

(ثالثاً) انتظار مدة لا تقل عن مسافة الطريق بين مصر وفرانس  
وهذا في الغالب معطل لحركة التجارة في كاتا المملكتين . فتلافياً لكل  
ذلك يحرر مدكور كميالة هكذا

القاهرة في ١٧ مارس سنة ١٩١١ م فقط وقدره ١٠٠٠٠ فرنك  
 في ١٥ يونيه المقبل ادفع عشرة آلاف فرنك ١٠٠٠٠ ف باريس تحت اذن  
 ليون التاجر والقيمة وصلت  
 الامضاء أو الختم  
 مذكور

الى هنرى التاجر بباريس

ثم يرسل مذكور هذه الكمبيالة الى ( ليون ) دائنه الباريسى وهذا  
 له الخيار بعد قبول الكمبيالة فاما أن يذهب عند حلول المدة الى «هنرى»  
 وأما ان يحولها لشخص آخر قبل حلول الميعاد بان يكتب على ظهرها  
 « ادفع لجاك » مثلاً ويسمى مذكور صاحب الكمبيالة وهنرى للمسحوب  
 عليه و« ليون » المسحوب على ذمته و « جاك » حامل الكمبيالة وعند  
 حلول ميعاد الاستحقاق يذهب حامل الكمبيالة ويقدمها للمسحوب عليه  
 فان دفع ما فيها كان بها وان لم يدفع أثبت ذلك حاملها بورقة رسمية تسمى  
 بروتيستو عدم الدفع

(ثانياً) يقدر حامل الكمبيالة التي لحاملها أن يبيعها كما يبيع أى متاع  
 آخر ويأخذ في مقابلها قيمتها الحالية وبهذه الطريقة يحصل على نقود  
 ينفقها في مايلزم له فاذا فرضنا ان حامل الكمبيالة في المثال المتقدم قبل  
 حلول ١٥ يونيه انتابه عسر مالى فانه يقدر أن يقدم تلك الكمبيالة الى  
 أحد الصيارفه أو المصارف أو سماسرة الكمبيالات فيأخذ هذا جزءاً في  
 المائة من المبلغ المكتوب فيها يسمى حطيطة ويسلم حاملها الباقي بعد  
 خصم الحطيطة من المبلغ ويسمى هذا الباقي بالقيمة الحالية للكمبيالة  
 (ثالثاً) بواسطة الكمبيالات يمكن نهو الأعمال التجارية بالسرعة

والدقة وهما أهم مساعد على توسيع نطاق التجارة وتقوية العلاقة بين مملكة وأخرى

أما وقد تقرر لدينا المزايا التي استفادتها التجارة من الكمبيالات بقي علينا أن نعرف (أولاً) الشروط التي يلزم مراعاتها في تحرير صورها (ثانياً) أنواعها (ثالثاً) أحكامها (رابعاً) سعرها . ولنتكلم على كل من هذه الأمور فنقول .

#### « (١) صور الكمبيالات » -

بما ان الكمبيالة أمر من الساحب للمسحوب عليه بدفع مبلغ لثالث وبالتالي اعتراف من الساحب بالمديونية لهذا الشخص الثالث قرر الشارع قواعد لا بد من اتباعها في تحريرها حتي اذا لم تراخ تلك الشروط زال كل أثر يترتب على تحرير الكمبيالة وصارت لاغية

والشروط التي قررها الشارع المصرى هي

« ١ » أن يبين في الكمبيالة اليوم والشهر والسنة . اللاتى تحررت<sup>(١)</sup> فيها وذلك « أولاً » لأنه بهذه الطريقة يمكن معرفة الترتيب اذا وجدت عدة كمبيالات وكان مقابل الوفاء واحداً حتي يكون حامل الكمبيالة السابق تاريخها على تاريخ الكمبيالات الأخر مقديما علي غيره « ثانياً » ومن جهة أخرى بواسطة تاريخ الكمبيالة يعلم اذا كان صاحبها كان كامل التصرفات وقت السحب أو قاصراً أو عديم الأهلية فيحكم بصحتها في الحالة الأولى وبطلانها بالنسبة اليه في الحالة الثانية اذا لم يكن القاصر تاجراً

« ١ » مادة ١٠٥ فقرة ثانية من قانون التجارة الأهلي و ١١٠ مختلط

« ٢ » أن يبين فيها المبلغ المراد دفعه فلا يصح أن يأمر صاحب الكميالة بدفع « المبلغ الذي عليه » بل لابد من بيان المبلغ فيقول له ادفع مائة جنيه أو ادفع ألف جنيه مثلاً<sup>(١)</sup>

« ٣ » أن يكتب فيها اسم من يلزمه الدفع حتي اذا وصلت الكميالة المسحوب على ذمته يعرف الشخص الملزم بدفع دينه فيذهب اليه أو يحول آخر عليه

« ٤ » ان يعين فيها الميعاد والمحل اللذان يجب الدفع فيهما وفائدة تعيين ميعاد الدفع هي ارشاد حامل الكميالة الى الوقت الذي تستحق فيه الكميالة ومساعدته في عمل بروتيستو<sup>(٢)</sup> ضد المسحوب عليه في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق . ويجب أن يكون الميعاد محقق الحدوث فلا يصح أن يكون معلقاً على شرط الا في حالة ما تكون الكميالة لحاملها . فلا يجوز أن يكتب في الكميالة ان وصلت المركب كذا ادفع لفلان كذا حتي ولو كان هذا الحادث المستقبل محققاً حدوثه يوماً ما كموت شخص مثلاً<sup>(٣)</sup> وهذا الميعاد اما أن يكون وقت الاطلاع عليها أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من يوم تاريخها أو في يوم مشهور أو معين كيوم عيد أو يوم سوق أو موسم<sup>(٤)</sup>

(١) انظر المواد ١١٦ و ١١٠ و ١٠٥ من قانون التجارة الأهلي

(٢) انظر المواد ١١٨ و ١٦٢ و ١٢٤ مختلط

(٣) ليون كان ورينو ص ٤٠٨

(٤) انظر مادة ١٢٧ أهلي و ١٣٣ مختلط



وقد ذكرنا ان الكمبيالات كان استعمالها لأجل عدم الاحتياج الي ارسال النقود من مملكة الى أخرى ولذلك نص القانون علي وجوب بيان المحل الذي تدفع فيه الكمبيالة لاختلاف النقود المتداولة في الممالك المختلفة ولاختلاف نسبها باختلاف تلك الممالك الا ان الكمبيالات لم تعد قاصرة علي التجارة الدولية بل مست الحاجة الي استعمالها بين أفراد المملكة الواحدة تسهيلاً لتجارتها الداخلية ولذلك قررت حكومات كثيرة <sup>(١)</sup> ان الكمبيالات قد تكون مستحقة الدفع في محل سحبها وأصدرت فرنسا قانوناً بهذا الصدد في ١ يونيه سنة ١٨٩٤ عدلت فيه المادة ١١٠ من قانونها التجاري التي تقابلها مادة ١٠٥ من قانون التجارة الأهلي وقررت ان الكمبيالات يجوز سحبها سواء من بلد علي بلد آخر أو من بلد الى نفس البلد المحررة فيه <sup>(٢)</sup>

« ٥ » ويجب أن يذكر فيها ان « القيمة وصلت » وهذه العبارة تدل على انه توجد علاقة بين الساحب والمسحوب على ذمته وانه مستعد لأن يضمن الكمبيالة التي يرسلها اليه . وتلك القيمة تارة تكون نقوداً مثال ذلك احتاج زيد الى نقود فعمد الي الاقتراض من أحد المصارف وكتب له كمبيالة علي أحد مدينيه فان القيمة وصلت زيداً نقوداً من المسحوب على ذمته وتارة تكون بضائع كما لو أرسل تاجر مصري الى انكليزي مائة قنطار قطناً وسحب عليه كمبيالة أرسلها الي أحد المصارف وأحدد ائنيه « ٦ » ولا بد من أن يبين في الكمبيالة ماذا كانت تحت اذن

« ١ » ألمانيا وانكلترا والنمسا وبلجيكا والسويد والنرويج وإيطاليا وسويسرا

« ٢ » انظر ليون كان ورينو ص ٣٩٩

شخص ثالث وهو المسحوب علي ذمته أو كانت لحاملها بدون ذكر اسم  
 شخص معلوم أو كانت تحت اذن صاحبها (م ١٠٥)

« ٧ » ويوضع عليها امضاء الساحب أو ختمه . وهذا الشرط مهم  
 لأن المسحوب علي ذمته أو حامل الكمبيالة ربما لم يمكنه الحصول على  
 مبلغها من المسحوب عليه فان لم يجد الساحب أمامه ضاع حقه

« ٨ » وقد يحدث أن تكتب من الكمبيالة الواحدة عدة نسخ حتي  
 اذا ضاعت احداها قامت الأخر مقامها وفي هذه الحالة لا بد من أن  
 يذكر في كل من تلك النسخ عددها فيقال نسخة أولي أو ثانية أو ثالثة  
 وهكذا وتقوم النسخة الواحدة مقام الجميع كما أن الجميع يقوم مقام نسخة  
 واحدة (م ١٠٥)

### \* (٢) أنواع الكمبيالات \*

الكمبيالات (أولاً) اما أن تسحب من شخص في بلد علي شخص  
 في بلد آخر علي حسب مقتضيات أحوال التجارة الدولية كأن يسحب  
 تاجر مصرى كمبيالة على تاجر الماني يأمره فيها بدفع مبلغها للتاجر انكليزي  
 وفي هذه الحالة تكون الكمبيالات كثيرة الأهمية لأنها تسهل المتاجرة  
 بدون دفع نقود كما قدمنا ولما كانت النقود المتداولة في البلاد مختلفة كان  
 المتعامل بالكمبيالات محتاجا الي دقة نظر في تقدير أسعارها

(ثانياً) وأما ان تسحب الى نفس البلد الذي حررت فيه . ولم يتقرر  
 ذلك الا منذ عهد ليس ببعيد أما قبل الآن فكان المتعاملان بالكمبيالات  
 في البلد الواحد يعتبر الساحب منهما موكلًا والمسحوب عليه وكيلًا في

الدفع للشخص المسحوب علي ذمته ولا مشاحة في ان المزايا التي يستفيدها البلد من انتشار الكمبيالات في التعامل بين أفراده لا تقل كثيراً عن الفوائد التي تعود عليه من استعمالها في التجارة مع الأجانب والسبب في ذلك هو امكان التعامل بدون نقود في كثير من الأحوال وتوفيرها لسد العجز في التجارة الدولية . فاذا فرضنا ان تاجراً من الاسكندرية دائن لآخر في القاهرة وان هذا المدين دائن لثالث في طنطا . وهذا الأخير دائن للتاجر السكندري فلا يوجد أحسن لتسوية التجارة وتوفير الوقت والتعب من أن يحرر تاجر طنطا كمبيالة يأمر فيها السكندري أن يدفع المبلغ لدائنه في القاهرة بدل ان يزحم البريد بارسال النقود

(ثالثاً) وقد تكون الكمبيالة مستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وفي هذه الحالة تنتقل ملكيتها بمجرد تسليمها<sup>(١)</sup> ولحاملها الحق في أن يقدمها في أى وقت شاء للمسحوب عليه ليأخذ قيمتها (رابعاً) أو تكون مستحقة الدفع بعد تقديمها بيوم أو أكثر أو شهر أو أكثر

وفي كل من تينك الحالتين فرق الشارع المصري بين ماذا كانت الكمبيالة مسحوبة من الأرض القارة أو من البلاد التي على سواحل البحر المتوسط أو من ممالك الدولة العلية ومستحقة الدفع في القطر المصري وبين ماذا كانت مسحوبة على بلاد أوروبا الآخر أي غير التي على البحر المتوسط وغير أملاك الدولة العلية أو من أي بلد أبعد من ذلك وبين ماذا كانت مسحوبة من البلاد المصرية أو جهاتها التجارية

(١) انظر مادة ١٣٣ من قانون التجارة الأهلي و ١٤٠ مختلط

لأجل دفعها في البلاد الأجنبية . ففي الحالة الأولى حتم علي حاملها أن يطلب دفع قيمتها أو قبولها في ظرف ستة أشهر من تاريخها والا سقط حقه في الرجوع علي المحيلين وكذلك علي الساحب وفي الحالة الثانية جعل الميعاد ثمانية أشهر أو سنة وفي الحالة الثالثة يسقط حق حاملها اذ لم يطلب دفع قيمتها أو قبولها في المواعيد المذكورة لكل مسافة من المسافات المتقدمة (١)

(خامساً) وقد تكون الكمبيالة تحت اذن شخص ثالث . وقلنا ان هذا الشخص الثالث له الحق في أن يكتب علي ظهرها « تدفع تحت اذن فلان والقيمة وصلت » ويؤرخ التحويل ويمضيه أو يختمه (٢) وهذا الأخير له هذا الحق أيضاً فيجوز بهذه الطريقة أن يكون عدد المحيلين كثيراً ولا تنتقل ملكية الكمبيالة التي تحت الاذن الا بالتحويل علي الوجه المتقدم . وقد زاد حق التحويل منفعة الكمبيالات لأنها تصير كالنقود تتداولها الأيدي ويمكن بيعها قبل حلول ميعادها وقبض قيمتها الحالية (سادساً) ومما زاد الكمبيالات فائدة انه ليس من الضروري سحبها علي ذمة شخص ثالث فقد يجوز سحبها علي ذمة الساحب مثال ذلك الكمبيالة الآتية .

الـ كـ نـ د ر يـ ة في ٤ أبريل سنة ١٩١١

فقط وقدره جنيه مصري بمدر مفضي بمائة أشهر من تاريخه ادفع

(١) مادة ١٦٠ من قانون التجارة الاهلي و ١٦٨ مختلط

(٢) انظر مادة ١٣٣ و ١٣٤ أهلي و ١٤١ مختلط

نحت الذي مبلغ جنيه أربعة آلاف جنيه في القاهرة والقيمة وصلت ما

المضاد أو الختم

أرهم

الى صاوى التاجر بالقاهرة

ففي هذه الحالة اجتمع صفتا الساحب والمسحوب على ذمته في شخص واحد وهو الساحب ويجوز للساحب هنا أيضاً أن يحول الكمبيالة لشخص آخر بواسطة الكتابة عليها كما تقدم فينتقل حقه الى هذا الشخص الآخر

وقد يسحب الشخص كمبيالة على ذمة نفسه في أحوال كثيرة منها (١) اذا سافر للتجار في جهة فانه قبل سفره يحرر كمبيالات على المصرف الذي يعامله حتى اذا احتاج الى دفع قيمة شيء لشخص حول اليه الكمبيالة ومنها (٢) اذا باع الانسان شيئاً لآخر في جهة أخرى وأراد أن يأخذ منه الثمن فانه يحرر كمبيالة على المشتري بأن يدفع المبلغ تحت اذن نفسه وله بعد ذلك الخيار في تحويلها أو ابقائها لحلول المدة اذا لم تكن مستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها

٥٠- (٣) أحكام الكمبيالات ٥٠-

عنيت القوانين بأحكام الكمبيالات للأهمية العظمى التي لها في عالم التجارة وقد أفرد لها الشارع المصري باباً مخصوصاً في قانون التجارة ولا بأس هنا من ايراد كلمة ( أولاً ) عن حقوق وواجبات حامل الكمبيالة ( ثالثاً ) عن ملزومية صاحبها وقابلها ومحيلها

ولحامل الكمبيالة الحق في استلام المبلغ الموضح فيها وكيفية ذلك

هي أن يقدمها للمسحوب عليه في يوم حلول الميعاد ويطلب منه دفع القيمة فإما أن يمثل المسحوب عليه ويدفع وفي هذه الحالة يلزم بدفع القيمة من صنف النقود المبينة في الكمبيالة <sup>(١)</sup> وأما ان يمتنع عن الدفع . وفي هذه الحالة يحتاج الحامل على ذلك بعمل بروتستو لعدم الدفع في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق <sup>(٢)</sup> والبروتستو هو عبارة عن ورقة رسمية يصير فيها إثبات الامتناع عن دفع الكمبيالة <sup>(٣)</sup> وإذا تصادف ان اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق يوافق عيداً رسمياً فمراعاة لعدم تكدير صفو المسحوب عليه قرر الشارع ان يعمل البروتستو في اليوم الذي بعده <sup>(٤)</sup> وعمل البروتستو يكسب حامل الكمبيالة (أولاً) الحق في مطالبة الساحب وكل واحد من المحيلين بالانفراد وجميعهم معا <sup>(٥)</sup> (ثانياً) الحق في حجز منقولات الساحب أو القابل أو المحيل حجزاً تحفظياً بشرط مراعاة الاجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات <sup>(٦)</sup>

والمطالبة تختلف بحسب ما اذا كانت الكمبيالة مسحوبة من القطر المصري ومستحقه في الخارج أو مسحوبة في القطر المصري ومستحقه فيه في الحالة الأولى تحصل مطالبة الساحبين والمحيلين المقيمين بالقطر المصري في المواعيد الآتية بيانها : —

ثلاثة أشهر لبلاد الدولة العلية الكائنة بقسم أوروبا القارة وبلاد

(١) انظر مادة ١٦١ اهلي و ١٦٨ مختلط (٢) انظر مادة ١٤٢ اهلي و ١٤٩ م

(٣) انظر مادة ١٦٢ اهلي و ١٦٩ مختلط (٤) انظر مادة ١٦٢ اهلي و ١٦٩ م

(٥) انظر مادة ١٦٤ اهلي و ١٧١ مختلط (٦) انظر مادة ١٧٣ اهلي و ١٨٠ م

مختلط ومادة ٦٧٥ من قانون المرافعات الأهلي و ٧٦٤ مختلط

فرانسا أو إيطاليا أو أستريا ( النمسا ) وأربعة أشهر لما عدا ذلك من البلاد التي في ساحل البحر المتوسط وبلاد أوروبا . وسنة لجميع البلاد الأخر ويزاد علي هذه المواعيد قدرها في حالة حصول حرب بحرية <sup>(١)</sup>

وفي الحالة الثانية تكون مطالبة حامل الكمبيالة لمن حولها اليه بواسطة اعلان البروتستو المعمول به وان لم يوفه بقيمة الكمبيالة يكلف في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ البروتستو المذكور بالحضور أمام المحكمة ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المسحوب عليه ومحل المحيل المذكور <sup>(٢)</sup> وقد علمنا مما تقدم المواعيد المقررة لتقديم الكمبيالة المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو بعده يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر وان حق حامل الكمبيالة يسقط بمضيها اذا لم يقدم الكمبيالة ونضيف هنا ان مال حامل الكمبيالة من الحقوق على المحيلين يسقط بمضي المواعيد عينها <sup>(٣)</sup>

وقد علم المقنن ان الثقة بالكمبيالات أكبر داع لرواجها في المعاملات التجارية فجعل صاحب الكمبيالة وقابلها ومحيلها ملزومين بوفائها لحاملها على وجه التضامن <sup>(٤)</sup> وجعله هو ومحيلها مسؤولين عن قبولها وساحب الكمبيالة هو محررها كما قدمنا وهو تارة يكون دائئاً للمسحوب عليه وطوراً يكون في الحقيقة مقترضاً منه ويحدث ذلك

(١) انظر مادة ١٦٦ من قانون التجارة الأهلي ومادة ١٧٣ مختلط

(٢) انظر مادة ١٦٥ من قانون التجارة الأهلي ومادة ١٧٢ مختلط

(٣) انظر مادة ١٦٩ أهلي و ١٧٦ مختلط

(٤) انظر مادة ١٧٣ أهلي و ١٤٤ مختلط

كثيراً اذا سحب شخص كميالة تحت اذن نفسه . وبعد سحب الكميالة على شخص يأخذها المسحوب على ذمته الى المسحوب عليه وهذا ما (١) أن يقبلها بان يكتب عليها (مقبول) ويؤرخها ويضع عليها امضاءه أو ختمه هذا اذا كانت الكميالة مؤرخة بميعاد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت اطلاع القابل عليها مثال ذلك سحب محمد كميالة على أحمد بمبلغ ألفي جنيه مستحقة الدفع بعد شهرين من وقت اطلاع القابل عليها وأرسلها لمحمود وهذا الأخير قدمها لأحمد فلا يكتفي في هذه الحالة أن يكتب أحمد عليها لفظ (مقبول) بل لابد من تأريخها والسبب في ذلك هو لزوم التاريخ لمعرفة ميعاد الاستحقاق فاذا قبلها يوم ٢٠ مارس كان ميعاد استحقاقها بعد هذا التاريخ بشهرين

وان أهمل القابل ولم يؤرخها فتصير قيمتها مستحقة الطلب في الميعاد المذكور فيها محسوبا من يوم تاريخها <sup>(١)</sup> فاذا فرضنا انه في المثال المتقدم كان تاريخ سحب الكميالة أول مارس وكتب عليها لفظ (مقبول) في ٢٠ مارس بدون تاريخ فانها تصير مستحقة الدفع في أول مايو ويشترط أن يكون القبول (أولاً) غير مقرون بشرط فلا يكتب على الكميالة مثلاً مقبول اذا وصلت السفينة الفلانية <sup>(٢)</sup> (ثانياً) أن يكون في وقت تقديم الكميالة أو في مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة من وقت التقديم أن لا يقبلها ويجب على حامل الكميالة في هذه الحالة أن يثبت امتناعه بورقة رسمية <sup>(٣)</sup> تسمى بروتستو عدم القبول . ويكون صاحب

(١) انظر مادة ١٢١ اهلي تجاري (٢) انظر مادة ١٢٣ اهلي و ١٢٩

(٣) انظر مادة ١١٨ اهلي



الكيميالة والمحيلون المتناقلون مسؤولين علي وجه التضامن عن القبول  
في الدفع في ميعاد الاستحقاق<sup>(١)</sup>

#### ❦ (٤) سعر الكميالات ❦

ليست كل الكميالات سواء في الاهمية والقيمة في نظر المتعاملين  
ها فمنا ما يشق به كل انسان لشهرة الضامين لها في العالم التجارى  
هذه بالطبع لا يتردد أحد في شرائها لعلها أن المبلغ المرقوم عليها مضمون  
منها ماهي على عكس ذلك لتزعزع الثقة في المسؤولين عن أدائها اما  
تعودهم الماطلة في المعاملة أو لاشتهارهم بعدم القدرة على أداء ديونهم  
ينبني على ذلك أن الكميالة المسحوبة على مماتل أو غير مقتدر لا تقبل  
لا بأقل من قيمتها وانه اذا كان كل من الساحب والمسحوب عليه مشهوراً  
الاقتدار على الدفع أمكن بيع الكميالة كما يباع أى متاع آخر وخصوصاً  
ذا كانت مستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وليست الثقة وحدها هي  
لمعتبرة في تقدير قيمة الكميالة بل ينظر في تقدير سعر الكميالة  
لمسحوبة من بلد علي بلد أخرى الي أجرة نقل النقود الي هذا البلد والى  
عدل المصارفة فيه والى حالته العمومية والى النقود المتداولة فيه وغير ذلك  
نما لا يمكن حصره فما لا ريب فيه ان الكميالة التي تسحب على تاجر  
نكليزي أو الماني آمن عاقبة من التي تسحب علي تاجر في إحدى جمهوريات  
مريكا الجنوبية أو روسيا أو البرتغال حيث الأمن معتل والثقة مزعزعة  
وان التاجر الانكليزي مثلاً يفضل أن يسحب كميالة على الولايات

(١) انظر مادة ١١٧ و ١١٨

المتحدة على أن يسحبها على تاجر في أواسط أفريقيا للسبب عنه .  
 فاذا فرضنا ان أحد التجار المصريين اشترى بضائع قطنية من  
 أحد تجار الانكليز بمبلغ ألف جنيه انكليزي وان أجرة ارسال هذا  
 المبلغ الى انكلترا نصف جنيه من أجرة السفينة وأجرة التأمين وغير  
 ذلك من المصروفات فبإضافة هذه الأجرة على المبلغ الأصلي يتكون  
 ألف جنيه ونصف جنيه وهذا هو أقصى مبلغ يدفعه التاجر المصري في  
 شراء كمبالة على لندرة وارسالها لدائته الانكليزي أو بعبارة أخرى هو  
 أعلى سعر في مصر للكمبالة التي على لندره

واذا فرضنا أيضاً ان أحد التجار الانكليز اشترى قطناً من تاجر  
 مصري آخر بمبلغ ألف جنيه انكليزي ففي هذه الحالة يقدر المصري أن  
 يأمر الانكليزي بارسال الثمن له وبما ان نفقات ارسالها عليه لأن له الحق  
 في استلام الألف جنيه في لندره لافي مصري بقي له بعد خصم تلك  
 المصروفات ٩٩٩ ونصف وهذا هو أقل مبلغ يسحب به كمبالة على لندره  
 وبين هذين الحدين (مبلغ الكمبالة - أجرة نقله ومبلغ الكمبالة -  
 أجرة نقله) يتراوح سعر الكمبيالات التي في مصر على انكلترا بحسب  
 قانون العرض والطلب وينبني على ذلك

(أولاً) انه اذا كان المطلوب من الكمبيالات على انكلترا مساويا  
 لعدد الكمبيالات المعروضة للبيع أو بعبارة أخرى اذا كانت المبالغ التي  
 للتجار المصريين على الانكليز مساوية للمبالغ التي للتجار الانكليز على  
 المصريين كان سعر الكمبالة وسطاً بين (قيمتها الاسمية أجرة النقل)  
 و (قيمتها الاسمية - أجرة النقل) أي انه يكون مساويا لقيمتها الاسمية

فتباع هذه الكمبيالة المكتوبة عليها الف جنيه بمبلغ يساوي هذا المبلغ بدون زيادة ولا نقصان . ويسلم حاملها نقوداً مصرية تساوى هذه القيمة تماماً (ثانياً) وإذا كان المعروض من الكمبيالات أكثر من المطلوب نقص سعر الكمبيالة في السوق عن قيمتها الاسمية وأعطى حاملها مبلغاً من النقود المصرية هو أقل قيمة من المبلغ المكتوب عليها (ثالثاً) أما إذا كان المعروض من الكمبيالات أقل من المطلوب زاد سعرها في السوق عن قيمتها الاسمية وأعطى حاملها مبلغاً من النقود المصرية أكثر من المبلغ المكتوب عليها ويقال حينئذ ان سعر الكمبيالات في صعود

ولا يعزب عن بالنا ماقررناه قبلاً من ان هذا النقص عن المبلغ المكتوب على الكمبيالات وتلك الزيادة عليه لكل منهما حد لا يتعداه وانه اذا تجاوز سعر الكمبيالة الحد الأقصى لها الذي هو عبارة عن قيمتها الاسمية مضاف اليها أجرة نقل المبلغ أو الحد الأدنى الذي هو عبارة عن قيمتها الاسمية مخصوماً منها أجرة النقل فضل من يريد شراء الكمبيالة أن يصدر ويستورد ذهباً من البلد الآخر بدل أن يكلف نفسه عناء سحب الكمبيالة . ويعبر الاقتصاديون عن هذين الحدين بجدي تصدير أو استيراد الذهب « أو بنقطتي الذهب » اذا كان الذهب مقياساً لنقود كل من المملكتين المتعاملتين وذلك لأنه اذا زاد سعر الكمبيالات التي للخارج عن الحد الأقصى انساب الذهب الى الخارج بدل الكمبيالات واذا نقص سعر الكمبيالات التي على الخارج عن الحد الأدنى انساب الذهب من الخارج الى الداخل بدل الكمبيالات

فاذا فرضنا أن الكمبيالات التي تباع في مصر على انكلترا يطلب السماسرة أو المصارف ثمنًا لها بالنقود المصرية أكثر من (المبلغ المكتوب فيها مضافة إليه نفقات ارسال هذا المبلغ) فلا شك في ان التاجر المصري الذي يريد أن يدفع دينه في انكلترا مثلاً يري من صالحه ارسال المبلغ ذهباً ويوفر بهذه الطريقة الزيادة التي تزيدها الكمبيالات عن (مبلغها أجرة النقل) وينتج عن احجام التجار عن شراء الكمبيالات التي على انكلترا أن يقل طلب تلك الكمبيالات في السوق المصرية وان يحجم في الغالب كثيرون أيضاً عن استيراد بضائع كثيرة من انكلترا لأنهم ان فعلوا ذلك أرسل التجار الانكليز كمبيالات عليهم لمصر فيضطرون أن يدفعوا فيها ثمنًا عالياً أو اضطروا هم ان لم يسحب هؤلاء عليهم أن يشتروا كمبيالات على انكلترا ليدفعوا ثمن ما أخذوا وكلتا العمليتين خسارة عليهم فيعقب ذلك في أغلب الأحيان هبوط في قيمتها حتى ان بائعيها يكتفون بأخذ مبلغ يساوي على الأكثر (المبلغ المكتوب عليها معي عليه نفقات ارساله) وهكذا حتى يحدث التوازن المطلوب بين القيمة الاسمية للكمبيالة والمبلغ من النقود المصرية الذي يدفع ثمنًا لها أي ان المشتري لها يدفع في الجنيه الانكليزي ٥ ر ٩٧ قرش لا أكثر ولا أقل ويفضل التجار المصريون أن يشتروا كمبيالات على انكلترا بدل ارسال الذهب اليها ويقل أو يقف انسياب الذهب من مصر الى انكلترا

واذا فرضنا الحالة الأخرى وهي ان الكمبيالات التي تباع في مصر على انكلترا كثيرة جداً بدرجة ان السماسرة أو المصارف يطلبون ثمنًا لها بالنقود المصرية يساوي (مبلغها - أجرة احضاره من انكلترا) أو

أكثر من ذلك بقليل . فان هذا يزيد طلب تلك الكمبيالات ويقبل  
تجار كثيرون من المصريين على شراء بضائع من انكلترا حتى يدفعوا  
ثمنها من هذه الكمبيالات الرخيصة . وفي الوقت ذاته هم يترددون في  
ارسال بضائع من مصر الى انكلترا خوفا من أن المشتري الانكليزي  
يرسلون اليهم كمبيالات وهذه رخيصة وبكثرة الشراء وقلة البيع يرجع في  
الغالب سعر الكمبيالة الى نصابه الأصلي حتي ان قيمتها الاسمية تصير  
مساوية لسعرها في السوق . ولا حاجة بنا الى القول بان التاجر المصري  
الذي له مبلغ على تاجر انكليزي يفضل استيراده عيناً على ان يأخذ كمبيالة  
على انكلترا سعرها في السوق أقل من ( قيمتها الاسمية - أجرة ارسال  
المبلغ الى مصر ) فيريح نفسه من الخسارة وبهذه الطريقة ينساب الذهب  
من انكلترا الى مصر ويحجم التجار الانكليزي عن استيراد بضائع مصرية  
لانهم ان فعلوا أجبرهم المصريون على ارسال الثمن عيناً . ويقبل المصريون  
على اصدار البضائع الى انكلترا حتي يأخذوا ثمنها عيناً وتكون نتيجة  
كثرة العروض من البضائع المصرية وقلة المطلوب منها ان يحدث  
التوازن المطلوب في المبادلة أو المصارفة بين البلدين ويرجع معدلها الى  
نصابه الأصلي فيقبل كل من الفريقين على التعامل بالكمبيالات

سعر الخطيطة . وقد يحدث ان الكمبيالة التي يرسلها أحد التجار  
الالمان مثلاً لأحد المصريين ثمناً لما أخذه منه أو أداءاً لدين عليه  
لا تكون مستحقة الدفع في الحال بل بعد ثلاثة شهور فاذا احتاج حاملها  
الي نقود قدمها الى أحد الصيارفة وهذا يعطيه قيمتها الحالية بعد خصم  
مبلغ يسمى بالخطيطة ويكرن معدل الخصم أو معدل الخطيطة بحسب

سعر الجهة المسحوبة عليها الكمبيالة لا بحسب سعر الجهة التي تباع فيها والسبب في ذلك هو أن مشتري الكمبيالة الذي يحفظها حتى تستحق يأخذ فائدة على المبلغ الذي دفعه فيها بحسب الجهة التي سحبت عليها لا بحسب المكان الذي تباع فيه<sup>(١)</sup>

فاذا سحب أحد التجار المصريين كمبيالة بمبلغ ألف جنيه على تاجر الماني بيرلين مستحقة الدفع بعد أربعة أشهر في برلين وأرسل هذه الكمبيالة لدائته الباريسي فان التاجر الالماني يقبل الكمبيالة بالسعر الجاري في السوق البرليني لأكثر لأنه لو أجبر على ذلك فضل أن يقترض نقوداً ويدفعها حالاً بدل ان ينتظر مدة أربعة الأشهر

### — (ب) السندات —

السند هو عبارة عن وثيقة يتعهد فيها شخص أو أكثر بدفع مبلغ تحت اذن شخص أو جملة أشخاص مثال ذلك اقترض أحد التجار مبلغاً من أحد المصارف وليس له مدينون يسحب عليهم كمبيالة فكتب له سنداً هكذا  
استحقاق ١٠ يولييه سنة ١٩١١

فقط وقدره جنيه مصري

في يوم ١٠ يولييه سنة ١٩١١ نرفع الى وتحت اذن البنك العقاري المبلغ المرفوم أعلاه وقدره جنيه أربعة آلاف جنيه مصري والقيمة وصلتنا نقداً والدفع بمصر  
المضاءات أو الاغنام

تحريراً بمصر في أول يناير سنة ١٩١١ احمد ومحمد

(١) انظر كتابا سكوت (النقود والمصارف) ص ٢٣٦

بهذه الطريقة يحصل التاجر على النقود اللازمة ويكون هذا السند تحت اذن البنك ان شاء أبقاءه عند حلول الميعاد وقبض المبلغ بنفسه أو شاء حوله لغيره كما تحول الكمبيالة واستعمال السندات في العالم التجاري لا يقل أهمية عن استعمال الكمبيالات اذ أن الفرق بينهما ليس كبيراً

### ❦ (١) شروط السندات التي تحت اوزنه ❦

والشروط القانونية التي يجب مراعاتها في الكمبيالة يجب مراعاتها أيضاً في تحرير السند الذي تحت الاذن فيبين فيه ( أولاً ) تاريخ اليوم والشهر والسنة المحرر فيها ( ثانياً ) المبلغ الواجب دفعه ( ثالثاً ) اسم من تحرر تحت اذنه ( رابعاً ) الميعاد الواجب الدفع فيه ( خامساً ) ان القيمة وصلت ( سادساً ) توضع عليه امضاء أو ختم من حرره (١) والمحرر للسند الذي تحت الاذن اما أن يكون تاجراً وهو المشتغل بالتجارة المتخذها حرفة (٢) واما أن يكون غير تاجر ففي الحالة الأولى تكون أحكام السند مثل الأحكام المتعلقة بالكمبيالة فيما يختص بحلول المواعيد والتحاويل والضمان وعمل البروتستو وغير ذلك مما لا حاجة الى تكراره وفي الحالة الثانية ينظر ان كان الدين الذي كتب به السند ناتجاً عن عمل تجارى كشراء لاجل البيع أو غيره من الاحوال المبينة في المادة الثانية من قانون التجارة الأهلى ويكون حكمه في هذه الحالة مثل الكمبيالة أما اذا كان الدين غير ناتج عن عمل تجاري فلا يعتبر السند تجارياً (م ١٨٩ تجارة أهلى ١٩٦ مختلط)

(١) انظر مادة ١٩٠ تجارى أهلى ١٩٧ مختلط

(٢) انظر المادة الاولى من قانون التجارة

ويختلف السند الذي تحت الاذن عن الكمبيالة (أولاً) من جهة ان الكمبيالة في أغلب الاحوال لها صاحب ومسحوب عليه ومسحوب على ذمته وان اجتمعت أحياناً صفتا الساحب والمسحوب على ذمته في شخص واحد أما السند الذي تحت الاذن فيكتب فيه اسم المدين واسم الدائن (ثانياً) من جهة ان الكمبيالة أمر لا آخر بدفع المبلغ لثالث أما السند فلا يخرج عن كونه اعترافاً بالدين لآخر (ثالثاً) الكمبيالة عمل تجارى بمقتضى المادة (٢) من قانون التجارة حتى ولو كان صاحبها غير تاجر بخلاف السند الذي تحت الاذن فانه يشترط فيه لأجل أن يكون عملاً تجارياً أن يكون محرره تاجراً أو يكون العمل الذى نشأ عنه الدين تجارياً

— (٢) السند الذى لحامده —

وقد يكون السند لحامله فلا يحتاج الى ذكر شخص معلوم بل يكتب هكذا

فقط وقدره جنيه مصرى

بعد ثلاثة شهور (أو في يوم كذا) ندفع لحامله المبلغ المرقم أعلاه وقدره ١٥٠ ج مائة وخمسون جنيهاً مصرياً والقيمة وصلت تقدماً  
تحريراً بالقاهرة في ١٩ مارس سنة ١٩١١ الختم أو الامضا  
فلان

والفرق بينه وبين الذى تحت الاذن هو (أولاً) ان الذى تحت الاذن لا ينتقل الا بالتحويل<sup>(١)</sup> أما هذا فتنتقل ملكيته بمجرد استلامه

(١) انظر مادة ١٩٠ فقرة ثانية أهلي و ١٩٧ مختلط



ولذا كان أحسن في المعاملات التجارية لأنها تقتضي السرعة (ثانياً) انه لا يحتاج الى كتابة اسم من يدفع اليه . والسندات التي لحاملها تقوم بعمل مهم وخصوصاً في التجارة الدولية

### ٥- (ج) موانع المصارف (شيك) -

جرت عادة كبار المالىين منذ زمن مديد أن لا يحتزنوا مالهم بل يودعونه في أحد المصارف يتصرف فيه بالأوجه الملائمة للتجارة وقد لاحظ الانكليز قبل غيرهم المزايا التي تعود من ذلك فكانوا يودعون أموالهم في المصارف وعند الحاجة يكتبون تحويلاً عليها بالبلغ الذي يطلبونه ويسمى هذا التحويل « شيك »<sup>(١)</sup> فالشيك كانت مستعملة في انكلترا قبل فرنسا وهي في انكلترا عبارة « عن كميالة مسحوبة على صيرفي مستحقة الدفع وقت الاطلاع عليها »<sup>(٢)</sup> ولما شاع استعمال تلك التحويلات في فرنسا وضعت قانوناً مخصوصاً لها في ١٤ يونيه سنة ١٨٦٥ وأضافت عليه زيادات في سنة ١٨٧٤ وقد أخذت الفقرة الثانية من القانون الاول في قانون التجارة المصرى . أما في نظر الشارع الفرنسى أو المصرى فالتحويل أمر صادر لأى انسان بالدفع للأمر أو لشخص آخر من نقود يحفظها له كما يفهم من الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون الفرنسى الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٦٥ . وبمقارنة الاعتبارين تجد ان الاول أحسن لأن المصارف آمن على النقود وأكثرها معروفة لا يشك أحد في قدرتها على الدفع ولذا

(١) كلمة شيك : بمعنى تحويل مشتقة من لفظة فارسية تعريبها شك أو خط

وهو الكتاب (٢) مادة ٧٣ من القانون الانكليزى الصادر في سنة ١٨٨٢

كانت التحويلات عليها معتمدة في التعامل وفضلاً عن ذلك فإن تلك المصارف بواسطة دور التصفية تسوي تلك التحويلات في وقت قصير فيقدر حامل التحويل علي بنك انكسرا مثلاً أن يأخذ قيمتها من أي بنك آخر وهذا يتناسب معه وليس بعد هذا تسهيل في المعاملات التجارية

### \*(١) شروط التحويل\*

يشترط في التحويل الأمور الآتية . — ( الأول ) أن يبين فيه امضاء الساحب ( الثاني ) وتاريخ السحب ( الثالث ) وأن يكون مستحق الدفع بمجرد الاطلاع عليه ( الرابع ) أن يبين فيه البلد الذي سحب منه <sup>(١)</sup> ( الخامس ) وأن يبين تاريخ يوم السحب كتابة بخط الساحب <sup>(٢)</sup> ( السادس ) والمبلغ الذي يجب دفعه وأوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والاوراق المتضمنة أمراً بالدفع اما أن تكون مسحوبة من البلدة التي تدفع فيها وحينئذ يجب تقديمها في ظرف خمسة أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه واما أن تكون مسحوبة من بلدة أخرى وحينئذ يجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه خلاف مدة المسافة <sup>(٣)</sup>

### \*(٢) أقسام التحويل\*

وأوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها « شيكات »

( ١ ) انظر المادة الأولى الفقرة الأولى من قانون سنة ١٨٦٥

( ٢ ) القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨٧٤

( ٣ ) انظر مادة ١٩١ تجارة أهلي و ١٩٨ تجارة مختلط

على ثلاثة أنواع ( الأول ) أن يذكر فيها اسم الشخص الذي يجب الدفع عليه هكذا

مصر في ١٥ يناير سنة ١٩١١

الى البنك الأهلي المصري

ادفع مائة جنيه لأحمد الامضاء . فهمي

وفي هذه الحالة ليس لغير أحمد أن يقبض هذا المبلغ وليس له أن يحول هذا الحق الى غيره ( الثاني ) أن تكون لحاملها وهذه تتداول في التعامل كما تتداول النقود الا انها ربما ضاعت أو سرقت فيصعب على الذي ضاعت أو سرقت منه أن يحصل على قيمتها ( الثالث ) أن تكون تحت الاذن هكذا

الى بنك انكلترا

لندره في ٢٠ أغسطس سنة ١٩١١

الامضاء  
ادوارد

ادفع تحت اذن « جون » ١٥٠٠ جنيه

وفي هذه الحالة يلزم « جون » أن يحولها قبل أن يصير لغيره الحق في قبض المبلغ ويكفي في التحويل وضع امضائه .

### المبادلات الدولية

تقدم الكلام على ان الصناعة كانت مقصورة على الأسرة ثم ارتقت حتى صار الصانع يعمل لبلده ويعرض التاجر تلك البضاعة في سوقه وعرفنا كيف صارت هذه السوق قطرية وكيف صار التاجر يأخذ حاصلات البلد يبيعها في بلد آخر وكيف صارت السوق دولية وصارت المعمورة كلها

سوقاً واحدة تعرض فيها حاصلات ومصنوعات جميع الأقطار . تلك هي ثلاثة الأدوار التي تقلبت فيها السوق وقد ساعد انتشار التجارة بين الأمم أمور كثيرة أهمها

(أولاً) زوال الأحقاد من بين الأمم الاقليلاً ومعرفة كل منهن قدر المزايا التي تعود من الوفاق حتي عقداً أكثرهن المعاهدات التجارية لتسهيل التجارة

(ثانياً) اختراع البخار والكهرباء اللذين سهلا المواصلات برّاً وبحراً وساعدا على نقل البضائع من أقصى المشرق الي أقصى المغرب  
(ثالثاً) انتشار المدنية لانه من مقتضيات العمران كثرة حاجيات المعيشة فكلما زخر بحره زادت تلك الحاجيات فالمتوحش يكفيه قوسه وسهمه والمتمددين محتاج الى ملابس ومأكل ومشرب وكتب يشقف بها عقله وأقلام ومحابر وغيرها مما لا يحصى

(رابعاً) انتشار السلام وخصوصاً في المعاملات التجارية وهذا مترتب على الأول لأن الحروب وهي الخراب بعينه قد خفت وطأتها في العهد الأخير عما كانت عليه ولأن الأمم صرن يملن الى حسم النزاع بينهم لا بالنزوع الى الحرب بل بعقد المؤتمرات السلمية

(خامساً) تضامن الدول على تسهيل التجارة وتذليل صعوبات كثيرة كانت تقف حبر عثرة في طريقها . فكان قرصان البحر مثلاً ينهبون التجار فأصبحوا لا وجود لهم بعد ان خول لكل دولة الحق في استئصال شأقتهم .

(سادساً) وجود الثقة بين الأفراد في الممالك المختلفة وهذا مبني

أيضاً على استتباب الأمن في العالم فبوثوق الأميركي بالمصري والانكليزي  
بالياباني حصل المصري على المصنوعات الأميركية والانكليزي على  
البضائع اليابانية

(سابعاً) حرية التجارة وعدمه التمييز بين أمة وأخرى في المعاملات  
حتى وجدت المزاحمة والتنافس وهما العاملان القويان في التجارة وصار من  
السهل على التجار أن يقوموا بدورهم المهم في العالم  
وبمناسبة ذكر حرية التجارة ننتقل الآن الى موضوع حمى وطيس  
الجدال فيه في المدة الأخيرة علي أثر قيام بعض العلماء ينادون بالويل  
والثبور وعظائم الأمور من حرية التجارة ويقترحون منع الممالك من  
استيراد بضائع بعضها من بعض أو وضع ضرائب تقلل الواردات وهؤلاء  
هم أصحاب مذهب المنع أو الحماية . على انه قام في وجههم قوم يدافعون عن  
المبدأ المعقول مبدأ حرية التجارة وهي عدم وضع أية مملكة العرافيل في  
طريق التجارات الأجنبية .

### \* (١) مذهب الحماية أو المنع \*

بعد اكتشاف الدنيا الجديدة واستيلاء الاسبان على كنوزها تغير  
وجه السياسة الأوروبية وودت كل مملكة لو يخلصها جزء من تلك القناطير  
المقنطرة من الذهب والفضة التي كانت في قبضة اسبانيا فكان طمع الملوك  
ودهاء الساسة وذكاء العلماء كله موجهاً الى الحصول على الذهب كان الملك  
يحارب والسياسي يجادل والعالم يجهد قريحته جفاً في اغتصاب الأموال  
واستنباط الوسائل للحصول عليها . اشتغل العامة في الأمم البحرية

كالانكليز بالتربص في البحار للسفن الاسبانية ليسلبوها ذهبها وفضتها  
كل ذلك طمعاً في المال

ولما كانت تلك الدول الأوروبية لا تهتم الا باكثر الذهب في  
بلادها ظناً منها أن الثروة مجسمة فيه كان كل رأي يذكّر في هذا الصدد  
يصادف من الحكومات آذانا صاغية ويجد أصحابه من ساستها سواعد  
قوية حتي انه في سنة ١٦١٣ لما ظهر كتاب لانطونيو سيرا الايطالي بحث  
فيه عن الوسائل التي تجلب الذهب والفضة للامم التي ليس في بلادها مناجم  
وان هذه الوسائل عبارة عن تصدير بضائع كثيرة للخارج عمل كثيرون  
بنصائحهم وتوجهت عناية الحكومات الى تعضيد الصادرات وتقليل  
الواردات أو منعها وظهرت هذه العناية بأجل مظاهرها في سياسة  
«كلبرت» أحد وزراء «لويس الرابع عشر» ملك فرنسا حيث ضرب  
على الواردات سوراً من حديد وقاومها كل مأوتيه من شدة البأس وقوة  
العارضة وكان يرمي بذلك الى غرض شريف وهو تربية بعض الصناعات  
الوطنية ومنع مزاحمة الصنائع الأجنبية لها حتى لا تميته في مهدها الا انه  
كان يفعل ذلك بالسيطرة على حرية الأفراد فكان تارة يضغط على بعض  
الصناعات ليقوي البعض الآخر وطوراً يعتني ببعضها أكثر من اللازم  
وبالجملة كانت صناعة البلاد وتجارتها في يده كالعجينة في أي شكل ماشاء  
ركبها «ولم يكتف كغيره من الساسة الاوروبيين بتشجيع المدن وترقية  
صناعاتها وتجارتها وترك الريف في زوايا الاهمال بل بلغ به الاغراق في ذلك  
الى الضغط على الزراعة لنفع التجارة والصناعة فلاجل أن يحصل سكان  
المدن على حاجياتهم المعاشية بثمن بخس ويستطيعوا أن يكثروا من الصنائع

والمتاجر منع بتاتا تصدير الحبوب وبذا وصد باب السوق الدولية في وجوه أصحاب المزارع لأن الحبوب كانت أهم حاصلات زراعتهم<sup>(١)</sup> ولم يكن كلبت السياسي الوحيد الذي كان يحجر على الواردات ويتصرف في الصناعات كيف يشاء بل كان غيره كثيرون يرون رأيه ولم تقتصر تلك الأمم على تقليل الواردات أو منعها بل كان كثيرون من الساسة يشجعون الصادرات بمكافأة أرباب الصناعات ومن جهة أخرى بتوسيع نطاق سوقها وما المستعمرات التي كانت ولا تزال الشغل الشاغل لكثير من الحكومات الا أسواق لترويج صادراتهن . ولقد أتى على الساسة الأوروبيين وخصوصاً الانكليز زمن كانوا يرون أن المستعمرات هي الثروة الوحيدة وانه كلما كثرت مستعمرات أمة زادت صادراتها ورجحت كفة تجارتها

وبعد أن ثبت في الأذهان نحو قرنين من الزمان ان الغرض من التجارة الدولية ليس الا جلب الذهب والفضة وان بازديادهما في المملكة تزداد ثروتها ظهر كتاب « آدم سميث » وبه أثبت ( أولاً ) ان الحصول على الذهب أو الفضة لا ينبغي أن يكون الغرض الوحيد ولا أهم غرض ترمي اليه الأمة في تجارتها مع جارتها لأن الامتين المتعاملتين مهما كان موقع بلادهما تستفيد كل منهما فائدتين من التجارة الدولية التي تأخذ من كل منهما ما زاد عن حاجياتها من صنف من الأصناف وتجلب لها صنفاً غيره هي في حاجة اليه ( ثانياً ) وانه لا يضر المملكة سواء كثر الذهب فيها أو قل مادامت فيها أصناف أخرى تقوم مقامه في المعاملة وليست الحال كذلك بالنسبة للأصناف الأخرى . فالصناعات تنعدم بانعدام المواد الاولية

والمجاعات تجتاح الأمم اذا فقدت المواد الغذائية ولكن اذا فرغت النقود المعدنية فسرعان مايحل في المبادلة غيرها ويؤدي وظيفتها (ثالثاً) وانه بما أن رأس مال الامة محدود فليس في طاقة ساستها أن يزدوا صناعتها وتجارتها أكثر مما يسمح به رأس مالها لانه لا يمكن الجزم ان كان استخدام رأس المال بهذه الطريقة أنفع للمجتمع مما لو استخدمه صاحبه اذا ترك هو وشأنه بل يغلب على الظن ان منفعة الشخصية تقوده بطبيعة الحال الى تفضيل ما هو أحسن له. وهكذا مما محا تلك الفكرة القديمة من الازهان نخفت وطأتها مدة من الزمان وكادت تكون في خبر كان لو لم يقيم في القرن الماضي أصحاب مذهب المنع أو الحماية ونقسم الكلام على هذا المذهب الى (أولاً) أسبابه (ثانياً) دفاع أصحابه (ثالثاً) نتائجه

### ✽ (١) أسبابه ✽

لوحثنا في الاسباب التي دعت أولئك العلماء الى حماية الصناعات الوطنية بمنع الواردات الاجنبية أو وضع الضرائب الفادحة في طريقها لوجدنا ان أكثرها تأثيراً عليهم هي الوطنية فهم يرون ان الواجب الوطني يقضي على الحكومة ان تفضل المصنوعات الوطنية حتى ولو كانت دون البضائع الاجنبية اتقاناً وأكثراً منها نفقات ويحتم على أفراد الشعب أن يفضلوا المتاجرة بعضهم مع بعض على المتاجرة مع الأجانب ويقضي حب الوطن واعلاء كلمته أن تتدخل الحكومة في صالح الصناعات الوطنية وتحميها من مزاحمة الصناعات الاجنبية لها وذلك بوضع ضرائب باهظة على الواردات من البلاد الاخرى أو منعها بتاتاً. وصرف جزء من



المال في الحال لتجني الأمة ثمرة تلك الصناعات في الاستقبال حين تترعرع وتبلغ أشدها وليس عامل الوطنية وحده هو الحامل لأولئك العلماء على المناداة بالحماية والمنع بل لا يزال ذلك المبدأ القديم راسخاً في أذهانهم وهو انه كلما كثرت الصادرات وقلت الواردات ازدادت ثروة الأمة التي مثلها كممثل التاجر اذا هو زادت ايراداته على مصروفاته عد غنياً

### ❦ (٢) دفاعهم ❦

لو ان الحجاج التي يقدمها أصحاب هذا المذهب كلها مؤسسة على قواعد اقتصادية لكان لهم بعض الحق في ما يدعون به ولكنها في الغالب مبنية على عوامل لا دخل لها في هذا العلم مطلقاً فهم يقولون (أولاً) انه يجدر بالحكومة ان توفر أجرة النقل التي أثقلت كاهل المصدر للبضائع والمستورد لها على حد سواء وانه ليس أحسن لتخليص العالم التجاري من عبئها الثقيل من ان تقلل الأمة من الاستيراد بوضع العراقيل في طريق الواردات<sup>(١)</sup> ومثل هذا القول لا صحة له على الاطلاق لأن المنافع التي تعود على مستورد البضائع تفوق كثيراً أجرة النقل ولوعلم ان صنع الصنف في بلده أنفع له لما تأخر لحظة عن ذلك لأنه مسوق بعامل طبيعي وهو السعي وراء مصلحته الخصوصية واختيار الأصلاح له . فمثلاً اذا كان أحد التجار المصريين يلزمه دفع ١٥٠ جنيهاً قبل ان يحصل على صنف يصنع في مصر ولكنه يمكنه أن يحصل على مثل هذا الصنف من الهند بمبلغ ١٤٠ جنيهاً منها خمسة جنيهات أجرة النقل فلا شك في انه يفضل استيراد الصنف

على صناعته هنا ولا يكثر مطلقاً بدفع أجرة النقل

(ثانياً) ان الممالك التي تتاجر بحاصلاتها الزراعية يؤول بها الحال الى اجهاد أرضها بالزراعة ونضوب خصبها ونقل كثير من المواد المخصصة كالنفسفات والنترات . أما اذا تاجرت تلك الممالك بحاصلاتها في بلادها فلا خوف على تلك المواد من الضياع <sup>(١)</sup> ويرد على ذلك بأن حرية التجارة لا تجبر تلك الممالك على تصدير حاصلاتها الزراعية اذا لم تجد في ذلك فائدة لها . فثلاً لا تلزم حرية التجارة التاجر المصري الذي يقدر أن يبيع الأردب من القمح هنا بمائة وعشرين قرشاً ويمكنه بيعه في الخارج بمائة وثلاثين بان يفضل الخارج ويبعث بحاصلات أرضه جبراً عليه

(ثالثاً) ان الاستعداد للحرب يقضي على كل أمة بأن تعد لها ما استطاعت من قوة وان تعتمد على نفسها بقدر ما تساعد طبيعتها بلادها وان تربي صناعاتها حتى اذا جاء زمن حاصرها العدو وجدت عندها ما يكفيها وحتى اذا قطعت عليها الممالك الأخرى السبل لم يؤثر عليها ذلك وهنا يظهر ضعف حججهم لانهم يزعمون أن الامة اذا حاربت أخرى لم يمكن كلا منهما ان تحصل على حاجياتها من الامم الاخرى غير المتحاربة وفاتهم انه بفضل المزاومة والتسابق على المرافق الحيوية لا تخلو السوق من بائعين ومشتريين أما زعمهم ان الامم كلها تحارب أمة واحدة وتمنع عنها المتاجرة فلا يوجد الا في مخيلتهم والسبب في ذلك ان المنافع الشخصية لا تؤثر عليها مطلقاً ما يحدث بين الامم من المشاحنات السياسية . أترى لو حاربت انكلترا المانيا هل يمتنع التجار الانكليز عن التعامل مع أضرابهم

الالمان ؟ ماأظن ذلك إلا اذا كان أولئك التجار لايتجرون بقصد الربح (رابعاً) ويقولون انه بما ان التجارة الدولية حرب مستعرة نارها بين الامم فن الطبيعي أن تلك الحرب تنتهي بهلاك الامم الضعيفة . فمثلاً اذا كان يمكن صنع القطن في انكلترا أو في المانيا أحسن من مصر وكان فيها بعض معامل لصنعه فانه من الطبيعي ان يقبل المصريون على البضائع الالمانية أو الانكليزية فتكسد سوق البضائع القطنية المصنوعة في مصر وتندرس معالم معاملها ولكن اذا ضربت الحكومة المصرية ضرائب فادحة على الواردات من البلاد الاجنبية روجت سوق تلك البضائع وحفظت كيان أولئك العملة الذين يرتقون من صناعة المنسوجات القطنية . ولو نظروا الى مايسمونه حربا بين الامم لوجدوه ناتجاً عن الاستعداد الطبيعي لكل مملكة من الممالك . ان قطن مصر لا يروج في سوق انكلترا أكثر من قطن الهند لان الامتين تحاربتا وغلبت احدهما الاخرى بل لان احدهما انتفعت بما أسبغت عليها القدرة الالهية من نعمة الخصب فجاء قطنها جيداً وأما الاخرى فلم تنتفع بما أوتيته من المزايا غير زراعة القطن مع انها لو فعلت ذلك لكان ربحها أكثر

(خامساً) ويقولون انه من الخطل في الرأي أن يوجه أفراد الامة أمياهم وأموالهم الى اتقان ماخصت به الطبيعة بلدهم بل لا بد لهم من أن يتدربوا على صنع كل مايقع تحت أيديهم وأن لا يتاجروا الا في بلدهم . مع انه من الجلي الذي لا يحتاج الى برهان ان كل أرباب الاموال من الامة لا يضعونها الا حيث يؤملون فائدة جمة وانه لا يمكن مطلقاً ان يجبرهم السياسي الذي تعهد اليه ادارة بلدهم على وضع مالهم فيما يراه هو مفيداً ولا يرونه كذلك

ولعمري « ان السياسى الذي يضع نفسه موضع الأمر للأفراد بالكيفية التي يجب أن يستخدموا بها رؤوس أموالهم لا يكلف نفسه فقط بعناية لازوم لها بالمرّة بل هو يستبيح لنفسه سلطة لا تحلم بها المجالس النيابية فضلاً عن رجل فرد . سلطة لا يوجد أكثر منها ضرراً على الأمة ولا سيما في هذه الحالة لتقليدها رجلاً داخله الطيش والغرور حتى زعم انه قادر على استلام زمامها . وان حصر الصناعة أو التجارة في داخل البلاد هو في الغالب حجب على حرية أفراد الأمة وتسييرهم في الطريق الذي يجب ان ينتفعوا فيه بأموالهم . والقانون الذي يسن بهذا الصدد لا يخلو حاله من أحد أمرين فهو لازوم له اذا كان من الممكن الحصول على بضائع في داخل المملكة بثمن لا يزيد عما يدفع للحصول علي مثلها من الخارج وفي غير هذه الحالة لاشك في انه مضر بالأمة » <sup>(١)</sup>

(سادساً) ويقولون انه اذا اختصت كل أمة بصنع ما خصتها به الطبيعة فانه يأتي زمن تستنزف فيه ثروتها وتنحل عراها وتضمحل قواها ويتلو ذلك انحطاط في الجمعية الانسانية وانقراض أفرادها فكيف يرتقي المجتمع على رأيهم اذا كانت مصر مثلاً لا تهتم الا بزراعة القطن وفرنسا لا تعتني الا بصناعة الحرير وانكلترا الا بنسج القطن ؛ وهو قول في منتهى الغرابة لانه لا يستنتج من أن مصر أهم موارد ثروتها القطن وانه احسن صنف تعرضه في السوق الدولية انه لا يوجد فيها من يزرع القمح ومن يصنع المنسوجات القطنية اذا وجد فيها فائدة له وان فيها من يحتقر المناجم اذا وجدت فيها مناجم لان كل فرد مدفوع بطبيعته الى اختيار الأصلح له .

وأغرب من ذلك قولهم أن اشتغال كل أمة بالأصلح لها يفضي إلى انقراض النوع الأنساني مع أنه قد ثبت أن نفس هذا الاختصاص هو المرقى للنوع والمقوي للمدنية والمساعد على زيادة العمران

(سابعاً) ويقولون أن ضرب الضرائب على الواردات يزيد إيرادات الحكومة على حساب الأمم الأجنبية ونسوا أمرين (أولهما) أن تلك الضرائب الساحلية التي يضربونها على الواردات يدفعها الوطني المستورد للصنف فإذا فرضنا أن الحكومة المصرية وضعت ضرائب فادحة على الواردات وأراد مصرى أن يستورد صنفاً من أحد التجار الإنكليز مثلاً فهل يمكن أن يدور بخلد إنسان أن الإنكليزي يبيع له بالثمن الذي يبيع به في بلده ويدفع الضريبة من جيبه الخاص جباً فيه ؟ أنه إن فعل ذلك لا يطلق عليه اسم تاجر وما أظنه فاعلاً بل هو باله كس يضيف إلى ثمن الصنف ضريبة الواردات كما يضيف إليه أجرة النقل ويعلي على الجميع ربحاً له. ويدفع كل ذلك صورة ولكن المصرى في الحقيقة هو الذي يدفع الجميع (ثانيهما) أن مناوأة الحكومة للحكومات بهذه الطريقة توغر صدورهن فيقالن بالمثل ويكن لها الصاع صاعين فتتعطل مصالح الجميع لأن كل الأمم في احتياج بعضهن لبعض إلا في النادر وهو لاحكم له

(ثامناً) ويضيفون إلى ماتقدم أنه لو اشتغلت كل مملكة باستيراد البضائع من غيرها ولم تصدر بقدر ما يرد إليها أفضى الأمر إلى خروج نقودها من يدها إلى يد غيرها ومتى فقدت ما عندها لجأت إلى الاقتراض فتزداد حالتها بؤساً على بؤس وماليتها أفلاساً على أفلاس

وأنا لا ترى في حرية التجارة ما يلزم أفراد المملكة باستيراد البضائع

من الغير اذا آتسوا في أنفسهم الكفاءة اللازمة للحصول علي مثلها ولا نفهم أيضاً كيف يشتغل كل الأمم باستيراد البضائع من الغير فأني غير ؟ أليس هو الأمم الاخرى ؟ كما انا لاندري متي تلجأ الامم الي الاقتراض ؟ هل تلجأ اليه اذا جعلت سوقها مباحة تأتي اليها المتاجر من جميع الاقطار وبفضل كثرة كمية المعروض تهبط الاسعار ؟ أو تجبر علي الاستدانة اذا ضربت الضرائب علي الواردات وحملت أفرادها دفعها .

(تاسعاً) ويزيدون ان المنع يوطد العوامل الداخليه في البلاد ويقوي روح مشروعاتها ويشد أزرها وصالعها ولا يجعل للوسطاء كبير مكسب لان البضائع تصنع في البلاد علي كميات صغيرة بقدر اللازم . ويرد علي ذلك بانه قد يحدث ان تقوي الحماية روح بعض الصناعات فتبلغ أشدها بسرعة ولكن ذلك لا يصح ان يتخذ دليلاً علي قوة مجموعها « لان القوانين التي تضعها الحكومة تقال ايرادات أفرادها <sup>(١)</sup> ولا ينتظر ان ما يقلل الايراد يكون سبباً في اكثار رؤوس الاموال بأكثر مما لو تركت العوامل الطبيعية تجري مجراها وترك لكل فرد اختيار الصالح للماله بطبيعة الحال » <sup>(٢)</sup>

(عاشرأ) ويقولون ان حرية التجارة تسبب الغلاء في الحاجيات المعاشية وانه من صالح الامة أن لا تعتمد علي الامم الاخرى حتي تجدد عندها المؤونة الكافية اذا وقعت الواقعة بينها وبين غيرها وهذا القول مردود لانه كلما اتسع نطاق السوق أمكن الامة

(١) لأن كل شخص يدفع في الصنف أكثر مما يجب أن يدفع

(٢) نزوة الشعوب • الفصل الثاني

الحصول على حاجياتها بثمن بخس . فمثلاً انكثرت لا يكفيها قبحها عدة أساييع ولكنها تفتح صدرها لكل بائع وبذا تحصل على معاشها بأثمان قليلة

### — (٣) نتائج —

من العجيب ان ذلك المذهب الذى يدعي أولئك القوم انه مفيد ليس فقط عديم الفائدة بل هو كثير الضرر على الأمة التي يتمسك ساستها به فأول نتيجة لمنع هي زيادة نفقات الصنف في الامة المانعة والسبب في ذلك هو الصعوبات الطبيعية التي تقف في طريق صناعته فاذا أمكن صنع صنف في مملكة بمبلغ مائتي جنيه وفي أخرى أكثر منها استعداداً لصناعته بمبلغ مائة وتسعين وربطت الحكومة ضريبة خمسة جنيهات على واردات الاخرى اضطر المستهلك للصنف ان يدفع فيه على الاقل مائتي جنيه مع انه لولا وجود هذه الضريبة مادفع فيه أكثر من مائة واثنين وتسعين وهذه خسارة كبرى على أفراد الأمة وتزداد تلك الخسارة كلما كثر طلب الصنف لزيادة عدد السكان أو غير ذلك من الاسباب . وكلما قل المعروض لسبب من الاسباب كالعدول عنه الي غيره أو قلة حاصلاته لجائحة أملت بالعملة أو نفاذ المواد الدولية . لأن الأسعار حينئذ تصعد الى درجة تصعد معها زفرات المعدم ويصعد عليها الاغنياء بحيث يختل التوازن بين الطبقات وجدير بأصحاب مذهب المنع ان لا يبالغوا في الخوف من التجار الذين يستوردون البضائع من الخارج مادام مذهبهم ينتهي الى اختلال كفة التوازن الى هذا الحد .

وهناك نتيجة أخرى لهذا المذهب ليست باقل ضرراً من الاولى

وهي ان المستورد للصنف يجبر على دفع الضريبة التي تربطها الحكومة على الواردات فضلاً عن أجرة النقل لانه كما قدمنا ولو ان التاجر الاجنبي يدفع الضريبة في الظاهر ولكنه يضيفها في الحقيقة على ثمن الصنف فالحكومة بوضع مثل تلك الضرائب على الواردات عاملة في الحقيقة على تقليل رؤوس أموال الافراد وابتزازها منهم بلا مقابل وبالتالي مساعدة على إضعاف المشروعات في بلادها وتقليل ثروتها العمومية وان زادت بذلك بعض الصنائع اتقاناً.

ويتجسم خطر المنع أو الحماية في البلاد الزراعية حتي لا يدع مجالاً للشك في مزايا حرية التجارة . لان الأمم الزراعية التي تحجر على التجارات الاجنبية سواء بوضع ضرائب فادحة على الواردات أو منعها تضر بصالحها من جهتين ( الأولى ) انها ترفع سعر السلع الاجنبية وجميع أنواع المصنوعات قهبط قيمة حاصلاتها الزراعية وهي التي تدفعها أو بعبارة أخرى تدفع ثمنها ثمناً لتلك السلع الاجنبية ( الثانية ) انها بحصر التجارة عندها في تجارتها وصناعها وأصحاب معاملها تزيد في الربح الذي للتجارة والصناعة عن الربح الذي يعود من الزراعة وتكون النتيجة اما أن تسحب من الزراعة جزءاً كبيراً من رؤوس الاموال المستخدمة فيها أو تمنع استخدام رؤوس أموال جديدة فيها <sup>(١)</sup> وهذا بالطبع يقلل أهمية الزراعة ويحرم الامة من مزايا كانت تستفيدها لو أنها لم تتشبث بعرقلة تجارات غيرها. وجماع القول ان الحكومة بوضعها العراقيل في طريق تجارات غيرها تحرم نفسها بنفسها من المزايا الجليلة التي تعود من التجارة الدولية وتقلل الرفاهية في بلادها



وتضرب سوراً بين أفرادها وبين التمتع بمصنوعات الغير أو حاصلاتهم الزراعية وليس بعد هذا مثبت للعزائم عن العمل . وانا نرى ان مجموع العالم كجسم أعضاؤه الأمم المختلفة وكل عضو منها خصه الله بمزية فما دام كل عضو مشغولاً بالوظيفة الإليق به قوي ذلك الجسم واستفاد كل عضو من أعضائه وجرى الدم في شرايينه والثروة بين الأمم هي كالدم في تلك الشرايين تتوزع على كل منها بحسب الوظيفة التي يؤديها . ولا يرى أصحاب مذهب المنع ضرراً في مخالفة هذا النظام الطبيعي وفصل كل عضو عن غيره وتقويته على حدته وهو خطأ بين لانه كيف تقوى عضلات الزراع بدون مساعدة القلب وكيف يقوم هذا بوظيفته بدون الرئة ؟

### — (ب) حرية التجارة أو الصناعة —

حرية التجارة هي ان لا تفضل المملكة بين المصنوعات الوطنية والسلع الأجنبية سواء كان هذا التفضيل بوضع عراقيل في طريق البثانية أو بمنح امتيازات للأولى والمقصود من عدم وضع العراقيل ان الحكومة لا تربط ضرائب فادحة على الواردات الأجنبية بقصد حماية الصناعات الوطنية فيجوز لها اذن ان تضع عوائد ساحلية لان هذه لا دخل لها مطلقاً في عرقله التجارات الأجنبية اذ هي عادة بسيطة . وقد قال « كوبدين » الانكليزي وقت المناقشة في حرية التجارة « ليس غرضنا أن نأخذ موظفي المملكة من الجمارك ولكن نريد ان نزيل أولئك الموظفين الذين يجلسون لأخذ العشور والضرائب لحماية فئة مخصوصة »<sup>(١)</sup>

وكان آدم سميث أول من أظهر للعالم مزايا حرية التجارة. وغير  
 الاعتقادات التي كانت راسخة في الأذهان بشأن وضع العراقيل في طريق  
 الواردات الأجنبية حتى تزيد ثروة المملكة وبين أن « الأفراد يجدون من  
 منفعتهم استخدام عملهم في الصناعة التي ميّزتهم بها الطبيعة عن جيرانهم »  
 وأنه إذا كانت هذه رغبة الأفراد فكيف تسن الحكومة قوانين تعاكسها  
 وتبعه أكثر العلماء مثل « ريكاردو » و « ميل » و « بيجهوت »  
 و « نيكولسون » وغيرهم وذلك لأن هذا المذهب هو الأقرب للعقل وهو  
 الذي يسير جنباً لجنب مع المصلحة الخاصة والعامة على حد سواء « لأنه إذا  
 كانت كل أمة لا تشغل بالتجارة مع غيرها إلا إذا وجدت فيها فائدة لها  
 فمن البديهي أن أقل تداخل في تلك المبادلات الدولية يمنع الأمم من الحصول  
 على تلك الفائدة » <sup>(١)</sup> ومن يبحث في تقدم المدنية وارتقاء الاختراع ونهاية  
 الإبداع في الصناعات المختلفة يجد أن سببه اشتغال كل أمة بما يلائم طبيعة  
 أرضها ويوافق ملكات أفرادها وما أظن أمة واحدة كانت تنبغ في صناعة  
 صنف إذا اشتغل أفرادها بما لا يوافق طبيعة بلدهم

ويمكننا أن نقسم مزايا حرية التجارة (أولاً) من جهة أحداث الثروة  
 (ثانياً) من جهة مبادلتها (ثالثاً) من جهة توزيعها (رابعاً) من جهة استهلاكها  
 أما مزايتها من جهة الأحداث فهي أنها تزيل العقبات من طريق رؤوس  
 الأموال التي في الأمة وتترك الحرية لكل فرد في أن يستخدم ماله فيما  
 هو أنفع له فإن وجد أن الأحسن شراء صنف من الخارج فعل ووفر الفرق  
 بين ثمن الصنف في بلده وبين ثمنه في البلد الأجنبي فالحرية بهذه الطريقة

تفيد الثروة العمومية في بلده وان خسر بعض الافراد من أرباب الصناعات الذين يتكلفون نفقات كثيرة في إعداد بعض الاصناف لعدم استعدادهم أو استعداد بلادهم لصنعها . هذا من جهة ومن جهة ثانية ان الأمة اذا اشتغلت بما يلائم استعداد بلادها الطبيعي أمكنها أن تستجيد صنعه في وقت قصير بدون كبير نفقات . أترى لو اشتغلت مصر مثلاً بصنع الآلات البخارية هل يتيسر لها ذلك الا بجلب الحديد من جهة والفحم من جهة أخرى ودفع المبالغ الباهظة في نقل تلك الآلات وضياع وقتها بدون كبير فائدة أليس الأحسن لها أن تضع رؤوس أموالها في الزراعة والتجارة وتحول تلك الأراضي الواسعة غير الصالحة للزراعة الآن الى مزارع خصبة فتكثر الحاصلات الزراعية ويكثر المكسب وينمو رأس مال الأمة ؟

وأما فائدة حرية التجارة من جهة مبادلة الثروة فهي انه اذا لم تضع الأمة عراقيل في طريق تجارات غيرها بل تركت الباب مفتوحاً يدخله من يشاء ازدادت الحركة التجارية وازدادت كمية المعروض من المتاجر الاجنبية وبقاء المطلوب منها على حاله أو ازدياده ولكن ليس بنسبة زيادة المعروض يهبط سعر كثير من الاصناف أو يقل ثقله ولا شك في ان هذا يدعوا الى الرفاهية والعيشة الراضية

وبواسطة حرية التجارة واختصاص كل أمة بأحداث الصنف الالقي بطبيعة بلادها تقل نفقات الصنف وتقدر الأمة الصانعة أو المحدثه له على بيعه بثمان قليل في الجهات الاخرى . مثال ذلك تقدر فرانساً على نسج الف متر من القطن بمبلغ جنهين وذلك للسهولة الطبيعية التي تجدها في الصناعة وتقدر مصر ان تنسج هذا القدر اذا صرفت خمسة جنيهات . أليس

الافيد للعالم والا فيد لمصر أن تشتري هذا الصنف من فرائسها بجنينين أو أكثر بقليل بدل ان تضيع مالها في صناعته . وتصرف ما زاد عن ثمنه في ترقية شؤونها من وجهة أخرى ؟

وأما مزية حرية التجارة من جهة توزيع الثروة فهي انما تمنع اختصاص فئة من الافراد في الامة الواحدة بالمكسب من المصانع والتاجر بواسطة البيع بأثمان مرتفعة وحمل فئة أخرى على دفع تلك الاثمان مع انهم لو تركوا وشأنهم لاشتروا من جهات أخرى . لماذا يجبر الشخص على شراء صنف من الاصناف من بلده مع انه يرى الانفع له الحصول عليه من بلد آخر ؟ لماذا يفضل صاحب المعمل الوطني على المستهلك للصنف فيثري هو ويخسر هذا ؟ لقد ظن أصحاب مذهب الحماية أو المنع ان مكسب فئة من أرباب الصناعات في الامة هو مكسب الامة بأسرها مع ان الحقيقة بخلاف ذلك إذ أن رأس مال الامة لا يزيد الا اذا ترك هو وشأنه يسير في طريق الزيادة بطبيعة الحال وقد زعموا أيضاً ان الحماية تزيد ثروة الامة مع « ان صناعة الامة لا يمكن أبداً ان تزيد عن مقدار رأس المال الذي يستخدمه أفرادها »<sup>(١)</sup> ماذا تكون الحال اذا اتخذت إحدى الحكومات مبدأ الحماية . أليست هي أن يخير المستهلك بين أحد أمرين اما أن يشتري الصنف من بلده بسعر عال وأما ان يجلبه من الخارج ويدفع الضريبة التي ربطتها الحكومة على الواردات ؟ وكلاهما مضر بحاله منقوص لرأس ماله وبالتالي منقوص لرأس مال الامة ومضعف للحركة التجارية فيها

وحرية التجارة تفيد أيضاً من جهة استهلاك الثروة لانه قد ثبت ان

المالك التي تفتح بابها للتجارة الأجنبية فيها الأسعار منخفضة والمعيشة متوفرة على اننا وان أطنبنا في مدح حرية التجارة وخصوصاً في البلاد الزراعية التي لم تخصصها الطبيعة بمناجم الفحم والحديد اللذين عليهما قوام الصناعة فانه لا يعزب عن بالنا الفوائد العظيمة والمزايا الجليلة التي تعرّد على البلد من الاعتناء بترقية المصنوعات الوطنية وتعزيد الحرف الأهلية وخصوصاً في مصر التي اندرست فيها معالم تلك الصناعات . وقد يرى بعضهم ان الوسيلة الوحيدة في تعزيد تلك الصناعات هي باتخاذ مذهب المنع أو الحماية ولو لمدة حتى تبلغ الصناعة الوطنية أشدها ويمكن ان تراحم غيرها بدون ان تؤثر عليها تلك المزاخمة وهو رأي قد بينا الصعوبات الجمة التي تقوم دون تنفيذه في الوقت الحاضر الذي لا يصح ان يقاس على الأوقات الغابرة . ويرى البعض الآخر الوصول لتلك الغاية بطريق المعاهدات التجارية فيمكن الدول أن يتفق بعضهم مع بعض على وضع رسوم بدون ان يحدث بينهم سوء تفاهم

### — المعاهدات التجارية —

كانت العلاقات التجارية بين الأمم في العصور البائدة ضعيفة . وكان كثير منهم يضعن العراقيل في طريق التجار الأجانب الذين يأتون لبيع البضائع في بلادهم . وقد أبان « السير هنري مين » <sup>(١)</sup> كيف ان كلمة العدو والغريب كانتا عندهم مترادفتين وليس العهد ببعيد على الصين واليابان اللتين كانت كل منهما موصدة بابها في وجوه الاجانب . ولكن بعد ان زال سوء التفاهم من بين تلك الأمم عقد كثير منهن المعاهدات التجارية واتفقن

فيها على أن تحمي كل منهن تجار الأخرى وأن لاتضع العوائق في طريق تجارتها . وأقدم معاهدة تجارية من هذا القبيل هي التي أبرمتها (رومة) (وقرطاجة) سنة ٥٠٨ قبل الميلاد<sup>(١)</sup> ثم كثرت المعاهدات بين الأمم على أثر ازدياد العلاقات بينهن واتساع السوق الدولية وفائدة تلك المعاهدات هي (أولاً) استمرار التعريفات الساحلية<sup>(٢)</sup> مدة من الزمن لاتقدر احدى الدولتين المتعاقدين على مخالفتها ولا شك في أن ذلك يسهل التقدير على المتبادلين

(ثانياً) التفرقة بين ماتأخذه احدى المملكتين المتبادلتين على واردات الأخرى وبين ماتأخذه على واردات غيرها  
(ثالثاً) يتنازل الطرفان المتعاقدان عن شيء من المزايا ويمتنع سوء التفاهم من بينهما وتزول الصعوبات التجارية<sup>(٣)</sup>  
(رابعاً) يمكن حماية بعض المصنوعات الوطنية بدون ايغار صدور الدول الأجنبية وهذه أحسن ميزة

(خامساً) يمكن بواسطتها مقاومة استيراد بعض الأصناف كالمشروبات الروحية وذلك بأخذ رسم باهظ أو منها . وقد اعترض بعض الاقتصاديين على الاتفاقات التجارية (١) بأنها تنافي حرية التجارة لأن كل دولة من المتعاقدين تعامل الأخرى بخلاف ماتعامل به غيرها وهذا مناف لحرية المبادلة (٢) بأن كثيراً من الاتفاقات التجارية التي أبرمتها الأمم في الماضي لم تأت بالمقصود وأجاب بعضهم على ذلك بأن تلك المعاهدات التجارية

(١) مكفرسون « التجارة » ص ٦٠

(٢) انظر جيد ص ٣٥٤ (٣) انظر جيد ص ٣٥٥

كانت مبنية على خطأ في الأصول الاقتصادية ولذا لم تأت بالفائدة المرجوة منها. ولكن هذا بخلاف الوقت الحاضر الذي أصبحت فيه أكثر المعاهدات التجارية مبنية على الحكمة والدراية بالأصول الاقتصادية (٣) واعترضوا عليها أيضاً بأنها تقيد الحكومتين مدة من الزمن لا تقدر احدهما أن تغير سياستها مع الأخرى. ويرد على هذا بأن الدولتين باتفاقهما على سياسة مفيدة في أول الأمر لا يضرهما استمرارها مدة طويلة

وقد لجأت الحكومة المصرية الى المعاهدات التجارية وأبرمت اتفاقات كثيرة مع دول مختلفة منها المعاهدة التي أبرمت بينها وبين دولة اليونان في ٢ مارس سنة ١٨٨٤ التي قبلتها في بحر تلك السنة بريطانيا العظمى وإيطاليا والولايات المتحدة وقبلتها البرتغال سنة ١٨٨٥ وأسوج ونروج سنة ١٨٨٦. ومنها الاتفاق الذي أبرم في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بين مصر والدولة العلية. وأبرمت في ١٩ يونيه سنة ١٨٩٢ معاهدة مع ألمانيا وفي ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ معاهدة مع فرنسا. وليس من غرضنا هنا ذكر بنود تلك المعاهدات وإنما نستنتج منها (١) ان الحكومة منعت دخول بعض الأصناف مثل الذخائر الحربية (٢) وضعت رسوماً على بعض الاصناف مثل المشروبات الروحية وجعلتها أعلى من رسم الثمانية في المائة المقرر على باقي الاصناف الواردة (٣) لاحظت هي وتلك الدول انه لا يحصل منع ما الا اذا استدعى الأمن العام ذلك (٤) أخرجت من بعض تلك المعاهدات بعض أصناف مثل التبغ والتبناك وملح البارود والحشيش (٥) جعلت مدة تلك المعاهدات قصيرة <sup>(١)</sup> وقد تجد بعض تلك المعاهدات

(١) راجع تلك المعاهدات وقد بلغ إيراد الجمارك سنة ١٩١٠-١٩١١ ر ٥٠٢ ر ٣٠ ج.م

## ❦ منافع التجارة الدولية ❦

ان المنافع التي تستفيدها الأمم من المتاجرة لا تختلف كثيراً عن المزايا التي عادت على الأفراد من توزيع الأعمال . وهي تشمل جزئين مهمين وهما - أولاً - الصادرات وهي البضائع التي ترسلها أية مملكة الى الخارج (ثانياً) الواردات وهي الأصناف التي ترد اليها من البلاد الأخرى . وقد ذهب الاقتصاديون مذهبين في تقدير منفعة التجارة الدولية مع اجماعهم على تلك المنفعة . فيرى بعضهم ان منفعة التجارة الدولية في الواردات فكلما زادت قيمة تلك الواردات عن الصادرات كسبت المملكة أكثر لان الصادرات ثمن الواردات وزيادة قيمة الشيء عن ثمنه يربح مشتره فاذا كانت قيمة صادرات مصر في احدى السنين أربعة عشر مليوناً وقيمة الواردات سبعة عشر فانه يقال على رأيهم ان مصر قد استفادت من التجارة الدولية ثلاثة ملايين من الجنيهات ويرى غيرهم وهم اصحاب مذهب المنع الذي تقدم الكلام عليه ان الفائدة التي تعود على أية أمة من التجارة الدولية هي زيادة مقدار صادراتها فاذا كانت قيمة صادرات مصر سنة ١٩١٠ مثلاً ٢٨٢٩٤٤٢٠٠٠ ج . م و وارداتها ٢٣٢٥٥٣٢٠٠٠ ج . م كان ربحها من المبادلة على رأيهم أكثر من خمسة ملايين لان ما استفادته من السوق هو مقدار ما باعته فيه ولان الواردات على رأيهم ليست الامور استثنائية على ان كلا الرأيين لا أساس له لأن التجارة الدولية تشمل كما قدمنا جزئين وهما الصادرات والواردات ومنفعتهما مستمدة من هذين الجزئين لافرق بين أحدهما والآخر اذ انه يبعد ان أمة تجعل استيراد البضائع



حرقها كما انه لا يتصور أن تجعل أمة تصدير البضائع حرقها . فاذا أردنا أن نعرف مزية التجارة الدولية وجب علينا أن نعرف مزية كل جزء من الجزءين المكونين لها

### ❦ (١) الواردات ❦

الواردات تزيد في نجاح الأمة وتسهل عليها أسباب الرفاهية لحصولها على أصناف لا توجد عندها مطلقاً كالقمح الحجري بالنسبة لمصرنا أو تقدر على الحصول عليها ولكن يكلفها ذلك نفقات كثيرة اما لعدم استعداد أهلها لصنعها أو لقلّة استعداد طبيعة بلادها وبهذه الطريقة تتوفر على الأمة مال وافر وشغل كثير تحول مجراها الى خيراتها الطبيعية فتكسب كثيراً من وراء ذلك ولو اتبعت الأمم غير هذه السياسة فكيف تحصل مصر على القمح وانكلترا على القمح وإيطاليا على السكر مثلاً ؟

### ❦ (٢) الصادرات ❦

إذا توجهت رغبة أمة الى تصدير صنف سعت جهدها في الانتفاع بكل ما خصتها به الطبيعة وهذا يزيد أهلها نشاطاً فلولا وجود من يشتري قطن مصر ماتعب الفلاح أكثر عامه في زراعته ولولا وجود سوق لماس « الترنسفل » أو « البريزيل » ما احترفت مناجمه ولولا الرغبة في شراء قمح الولايات المتحدة ما زرعت أرضها قمحاً وأوجدت سكانها من صلد الصخر وادياً خصيباً وهي تلك الرغبة التي تبث في الأمة الغيرة على العمل والنبوغ فيه .

### ﴿ (٣) ثروة الشعب ﴾

تقدم لنا الكلام في الجزء الاول عن ثروة الشعب وعلمنا انه يخص منها ماعلى الامة من الديون وعرفنا أيضاً انه من الخطأ أن يقدر ربح الامم بالفرق بين صادراتها ووارداتها وانه لا يقال مثلاً ان الامة التي تزيد صادراتها عن وارداتها غنية ولا ان الامة التي تزيد وارداتها عن صادراتها فقيرة . لأننا نجد ان أمة تزيد صادراتها عن وارداتها ولكنها في الحقيقة فقيرة ( أولاً ) لأنها تدفع لغيرها فوائد على الديون التي اقترضتها ( ثانياً ) لأن كثيرين من أفرادها ينفقون أموالهم في بلاد الغير ( ثالثاً ) لأنها تدفع لغيرها أجرة نقل البضائع لعدم وجود سفن لها ( رابعاً ) لان كثيرين من أفرادها مدينون للاجانب وغير ذلك من الاسباب التي لا تقع تحت حصر . ومن جهة أخرى نجد ان أمة تزيد وارداتها عن صادراتها ورغمما عن ذلك فانها غنية ( أولاً ) للديون التي تأخذ فائدتها من غيرها ( ثانياً ) للمبالغ التي يصرفها الاجانب فيها وخصوصاً السياح ( ثالثاً ) لان لها سفناً تحمل بضائع غيرها وتستفيد الاجرة ( رابعاً ) لان أفرادها يضعون أموالهم في البلاد الاجنبية ويأخذون فائدة عليها . ومن ذلك نعرف ان ثروة الامة لا تقدر بزيادة صادراتها على وارداتها بل بزيادة أصولها على خصومها ومثلها كمثل التاجر اذا زاد ماله على ماعليه عدغنياً والا كان فقيراً

### ﴿ (٤) القيمة في التجارة الدولية ﴾

عند الكلام على القيمة ذكرنا ان نفقات صنع الصنف لها دخل في

قيمه أحيانا وان ثمنه يقدر على حسب قانون العرض والطلب ولكن الحال بخلاف ذلك في التجارة الدولية وهي التجارة بين الأمم والأمة هنا هي مجموع من الناس يسهل انتقال رأس المال والشغل في بلادهم من مكان الى مكان بدون ضرر أو تعطيل ولا يؤثر على التجارة اختلاف الحكومات أو الأجناس مادام لا يؤثر على حرية انتقال النقود ورأس المال من جهة الى أخرى فشمال إيطاليا وجنوب سويسرا أمة واحدة بالنسبة للتجارة لحرية تداول الشغل ورأس المال فيها على السواء وقيمة الصنف في التجارة الدولية أي التجارة بين أمتين مختلفتين لا تقدر بنفقات صنعه في البلاد التي صدرته بل بمقدار نفقات الصنف الذي أرسلته الأمة المشتريه بدلا عنه والسبب في ذلك هو ان الامتين المختلفين لكل منهما مزايا أو عوائق طبيعية خاصة بها فروؤوس الاموال والعملة في كل منهما لا يسهل انتقالها الى الأخرى ولا يحدث بينهما مزاحمة ولذا كانت قيمة الصنف لاعلاقة لها بمقدار النصب الذي عانته الأمة التي صنعتها بل هي تقاس بمقدار ما قاسته الأمة المشتريه في صنع الصنف الذي دفعته ثمنًا له لان تلك الأمة لا تقدر على ارسال رأس مالها أو عملتها الى الأمة البائعة فتشتغل بها صنفاً مثله بل تبحث عن صنع شيء تعطيه للبائعة بدلا عنه ولذا كان مقدار تعبها في صنع ذلك الشيء هو المقياس الحقيقي لقيمة الصنف الذي اشترته ولا بد أن يكون هناك فرق بين نفقات صنع كل من الصنفين المذكورين في كل من الامتين المتبادلتين لانه اذا كانت الأمة تقدر على صنع الصنف الذي تستورده برأس مال وشغل أقل مما تصنع به الصنف الذي تدفعه أو مثله فمن العبث أن تكلف نفسها مؤونة التجارة ويجب علينا أن نعرف القاعدة الآتية وهي ان نسبة

قيمة الاصناف التي تدور عليها التجارة الدولية تتوقف على شدة طلب تلك الاصناف أو عدمها وتسهيلاً لذلك نضرب مثلاً أمتين (م) و(ف) تصنع كل منهما ص و س لكن (م) تفوق (ف) في صناعة (س) فإذا فرضنا ان (م) تصنع لنفسها ١<sup>٠</sup> و س<sup>٢</sup> وان (ف) تصنع لنفسها ٥<sup>٠</sup> و س<sup>١٠</sup> بحيث لو استقلت كل منهما بصنع الصنف المستعدة له استعداداً طبيعياً ووضعت فيه كل رأس مالها وأنفقت على صنعه كل شغلها لا يمكن (م) أن تصنع ٤٠ س و(ف) ٢٠ ص

لنفرض الآن ان (م) تريد أن تبيع (ف) ما زاد عن حاجتها من الصنف (س) فإذا عرضت عليها (ف) ١٠ ص ثمناً لـ ٢٠ س التي قدمتها لها فإنها لا تستفيد شيئاً مع ان (ف) تستفيد ٥ س (لأنها لا تقدر الا على صنع ١٥ س لنفسها وهذا لا يحدث الا اذا كان طلب س قليلاً في (ف) وطلب (ص) شديداً في (م) لأن (م) والحالة هذه يجب عليها ترغيباً ل(ف) أن تعطىها س بلا ثمن أو بثمان قليل وربما نتج عن تقليل ثمن (س) زيادة طلبه وارتفاع ثمنه على أثر ذلك حتى يصير ثمن ١٠ ص ١٧ س بدل من ٢٠ س وتشارك (م) (ف) في مكسبها لان (م) تشتري ١٠ ص و ١٧ س مع انها قبل أن تشتغل بصناعة صنف واحد كان ثمن ١٠ ص ٢٠ س ولان (ف) حصلت على ١٧ س بمقدار ١٠ ص مع انها قبل ذلك كانت لا تحصل الا على ١٥ س بنفس الشغل ونفس رأس المال ومن هذا المثال تعرف القاعدة الآتية وهي « أن نسبة قيمة الاصناف التي تدور عليها التجارة الدولية تتوقف على شدة طلب تلك الاصناف أو عدمها »

لنفرض انه يوجد مملكة تدعى (ح) تقدر على صنع ١٠ ص و ١٤ س

لنفسها فبالنظر لـ (م) نجد أنها تفوقها أيضاً في صناعة (س) أكثر مما تفوق  
(ف) فهي تستفيد من المتاجرة مع (ح) أكثر من (ف) فزاحمة (ح)  
لـ (ف) في (م) تؤول إلى نزول سعر (ص) بالنسبة لـ (س) وهذه المزاحمة  
توجد في نفس (ف) الرغبة في صنع صنف آخر نرسم له بحرف (ع)

لنفرض الآن أن (ل) تصنع ٩٠ ع بينما (م) تقدر على صنع ١٠٠ ع  
و (ح) على صنع ٨٠ وان استعداد (م) لصنع ع أكثر من استعداد الجميع  
ولكنها لا تريد أن تغير حالتها وتشتغل بصناعته بل تبقى على حالتها من  
توريد (س) وحصص كل نشاطها فيه فإذا كان طلب (س) في (ف) يجعل  
١٠ ص تساوي ١٧ س فإن (ف) تود بيع ٩٠ ع و ١٧ س ولكن لو اشتغلت  
(م) بصناعة (ع) لساوت ١٧ س فيها ٨٥ ع (لأن ٢٠ س تساوي ١٠٠ ع  
و حينئذ ١٧ س تساوي ٨٥ ع) أي أنها تربح ٥ ع وبما أن (ح) لا توافقها  
الامتاجرة بـ (ص) لأنه هو الصنف الوحيد الذي لا يكلفها كثيراً  
فإن (ف) تلجأ إلى صناعة ع وتعديل عن صنع (س)

والمفروض في كل هذه الأمثلة أن رأس المال والشغل ثابتان لا ينتقلان  
من أمة إلى أخرى لأنه إذا لم تكن الحال كذلك فإن أقل مكسب في  
صناعة (س) يوجه إليها الأنظار وتشد إليها رجال العملة للانتفاع بها فتضيع  
تلك المزية بكثرة المزاحمة

— (٥) انقود في التجارة الرواية —

فرضنا في المثال المتقدم أن الدولتين المتعاملتين تبادلان صنفين بصنف  
وعرفنا كيف تتساوى قيمة واردات المملكة بقيمة صادراتها وعرفنا أيضاً

كيف تباع الأمانة بضاعتها رخيصة حتى يشتد طلبها في بلاد غير هاولكننا في ذلك المثال لم نمثل الواقع تماماً لأن الدولة تتعامل بالنقود ولا تبادل صنفًا بصنف بيد أن ذلك لا يغير ما قدمناه لأن أثمان واردات المملكة تتساوى دائماً مع أثمان صادراتها

والأمتان المتعاملتان (أولاً) أما أن يكون مقياس نقودهما النقود الذهبية مثل مصر وإنجلترا (ثانياً) أو يكون مقياس أحدهما النقود الفضية والأخرى الذهبية (ثالثاً) أو يكون مقياس أحدهما الذهب ونقود الأخرى من الورق ولنتكلم على كل من هذه الأحوال فنقول أنه في الحالة الأولى يحدث التوازن بين تجارتها حينما يكون ثمن الصادرات مساوياً لثمن الواردات فإذا استوردت أحدهما بأكثر مما يقوم ثمن صادراتها بسداده التزمت بدفع الفرق نقوداً فإذا أرادت مصر مثلاً أن تشتري من إنكلترا بضائع بخمسة ملايين من الجنيهات وكان ثمن صادراتها لتلك المملكة أربعة ملايين فإنه يلزمها أن تدفع المليون نقوداً وإذا استمرت مصر على دفع نقود لانكلترا نقصت كمية النقود التي عندها فتهبط الأسعار « قانون العرض والطلب » ومن بين تلك الأسعار سعر الصنف الذي تصدره . أما ثمن الصنف الذي تستورده مصر من إنكلترا فلا يتغير إذا انقص النقود في مصر لا تأثير له على إنكلترا بل يبقى كما هو لا يرتفع على أثر زيادة النقود فيها وتكون نتيجة صعود سعر الصنف المستورد في الغالب نقص الرغبة فيه ونتيجة هبوط سعر الصنف المصدر عادة زيادة الرغبة فيه وإقبال الأمة الدائنة على شرائه فتتعاقل الأسعار وترجع إلى مثل حالتها الأولى ويرجع الذهب الذي دفعته مصر لها ويصير

ثمن الواردات معادلاً لثمن الصادرات فترجع النسبة الى ما كانت عليه فالذي حصل هو ان الأمة التي زاد ثمن وارداتها عن ثمن صادراتها رخصت الصنف الذي تصدره ترغيباً للأمة الأخرى فيه فزاد طلب هذا الصنف حتى صار ثمن الصادرات مساوياً لثمن الوارد

(الحالة الثانية) أما اذا كان مقياس نقود احدهما الذهب ومقياس نقود الاخرى الفضة فان أول شئ تسعى اليه الأمة التي نقص ثمن صادراتها عن ثمن وارداتها أن تدفع الفرق للأمة الدائنة لها وبما انها لا تدفع ذلك الفرق من جنس النقود المستعملة فيها بل من جنس النقود المتداولة في بلاد دائنتها تكون النتيجة ان يزداد بهذه الطريقة طلب المعدن المستعمل في بلاد دائنتها فيرتفع سعره بالنسبة للمعدن المستعمل في بلادها فتتغير النسبة بين الذهب والفضة وتتغير أسعار كل جهة بالنسبة للأخرى ويحدث التوازن كما تقدم (الحالة الثالثة) وأما اذا كان مقياس النقود في احدهما من الورق ومقياس نقود الأخرى الذهب فانه في هذه الحالة اذا صارت الأمة المستعملة الورق مدينة أي اذا صارت صادراتها أقل من وارداتها أجبرت على جلب الذهب لدفع الفرق للأخرى فترتفع قيمة الذهب فتتغير النسبة بينه وبين الورق ويكون الورق رخيصاً فترتفع الأسعار في الأمة المدينة فتصير سوقاً نافقة لبيع ذلك الصنف ومتى كثر المعروض هبطت الأسعار فيها ومن بينها أسعار الذهب فيحصل التوازن المطلوب

### ﴿ (٦) سعر المبادنة ﴾

بينما فيما تقدم كيف يرتفع سعر الكمبيالات متى كان المعروض منها

أقل من المطلوب فاذا كان سعر الكمبيالات التي لباريس على لندره مثلاً ٢٥ر٢٥ فرنكا لكل جنيه انجليزي وزاد طلبها فانها تصير ٢٨ ر ٢٥ واذا نقص طلبها وهبط سعرها صارت ٢٥ر٢٠ لكل جنيه وهناك طريقتان للتعبير عن سعر المبادلة الأولى — أن يعبر عن السعر بنسبة تقود الجهة التي تباع فيها الكمبيالات فيقال ان سعر البورصة مثلاً ٢٥ر٢٥ الى جنيه وهذه هي الطريقة المتبعة في قسم أوروبا القار الثانية الطريقة الانكليزية حيث ينسب السعر الى تقود الجهة التي تكتب فيها الكمبيالة . فاذا سحبت كمبيالة في انكلترا على تاجر في باريس عبر عن السعر بأنه ٢٥ر٢٥ الى جنيه انجليزي وليس جنيتها الى ٢٥ر٢٥ وعلى ذلك كلما كان السعر (أو النسبة) منخفضاً كان سعر الكمبيالة أعلى ولذا كان هذا المبدأ سارياً في انكلترا « اشتر الكمبيالات اذا كانت نسبة المصارفة عالية وبمعا اذا كانت منخفضة لانه كلما كانت النسبة منخفضة كانت قيمة الكمبيالة أعلى »

### ✽ (٧) المناجزة بالكمبيالات ✽

يشتغل أصحاب المصارف والسامسة بالتجارة بالكمبيالات فيشترونها من المحال التجارية ويبيعونها فيكسبون من ذلك من جهة ويفيدون العالم التجاري من جهة أخرى لانهم يحدثون التوازن في سعر المصارفة . فاذا فرضنا ان أحد السامسة في مصر يعرف شدة طلب الكمبيالات التي على مصر في ( فينا ) لأي سبب من الأسباب لقلتها مثلاً ويعرف أيضاً قلة طلبها في لندره فانه يشتري كثيراً من تلك الكمبيالات من لندره ويرسلها



الى « فينا » . فتكون نتيجة عمله تسوية سعر المصارفة وربما وجد ان طلب الكميالات التي على ( فينا ) شديد في ( باريس ) فيرسل ما اشترى من الكميالات التي على مصر الى ( برلين ) ويحصل بدلها على الكميالات على « فينا » ثم يرسلها بعد ذلك الى ( فينا ) وهذا العمل مفيد للتجارة الدولية لأنه يعمم التوازن بين جميع الأمم ويسهل المخالصة بين جهتين لم يتساو حسابهما فقد رأينا في المثال المتقدم كيف تسنى ( لفينا ) أن تسوي حسابها مع « برلين » وكيف قدرت مصر على تسوية حسابها مع « فينا »

### ✽ (٨) معدل الخصم ✽

سبق لنا العلم بأن أقل تغيير يحدث في سعر المبادلة بين جهتين يؤول الى تصدير الذهب من بلد الى آخر وان ذلك يعقبه توازن في السعر تبعاً لقانون العرض والطلب وعرفنا أيضاً كيف تحدث المتاجرة بالكميالات هذا التأثير ونزيد الآن هنا ان مسألة تصدير الذهب هي من المسائل التي يجب النظر في منعها والتحرز منها . فاذا فرضنا ان المبادلة بين مصر وايطاليا قد وصلت الى حد تصدير الذهب فهذا يدل على ان الذهب أغلى في ايطاليا منه في مصر وبعبارة أخرى يدل على أن قيمة الكميالات التي على مصر في ايطاليا قليلة وان مصر لم تزد من ارسال ذهب لسد العجز وان أجرة نقل الذهب من مصر الى ايطاليا ليست مساوية للفرق بين معدل قيمة النقود بين المملكتين وبين سعر المبادلة الحالي وأحسن طريقة لمنع تصدير الذهب في هذه الحالة من مصر الى ايطاليا هي ( أولاً ) اما برفع سعر الكميالات التي لمصر على ايطاليا

(ثانياً) أو بزيادة الربح الناتج من تشغيل المال في مصر وكل من هاتين لوسيلتين يمكن الوصول إليها بزيادة معدل الخصم في مصر أى بزيادة سعر المبلغ الذي يخصمه الصراف عند دفع القيمة الحالية للكمبيالات التي على مصر فتزداد قيمتها في إيطاليا لكثرة طلبها فلا تصير مصر محبرة والحالة هذه على ارسال نقود لسد النقص وذلك يدعو كثيرين الى تشغيل رؤوس أموالهم في مصر فيزداد مالها وترتفع الأثمان فيها وتصير سوقاً نافقة ويلاحظ في سعر الكمبيالات بين أمة مقياس نقودها الذهب وأخرى مقياس نقودها الفضة ان النسبة بين المعدنين تكون غير محفوظة لأن أقل تغير في سعر أحدهما يحدث فيها خلافاً ولهذا السبب لا يكون معدل المصارفة بينهما ثابتاً والواجب معرفته هو الوقت الذي فيه تصدير الفضة أو الذهب من كل من الدولتين . فاذا فرضنا ان قيمة ما تصدره مصر لمكسيكا أقل من قيمة ما تستورده منها فلا بد لمصر من سد العجز بواسطة ارسال فضة ( لمكسيكا ) اذ هي المعدن الذي تقبله ويكون سعر الكمبيالات التي على مكسيكا في مصر مرتفعاً على انه لا يمكن أن يزيد هذا السعر عن الحد الذي فيه يكون الذهب المدفوع في الكمبيالة مساوياً للذهب اللازم لشراء الفضة الكافية لأداء الدين في مكسيكا مضافاً الى ذلك أجرة النقل

ويلاحظ في سعر الكمبيالات بين مملكة مقياس نقودها الذهب وأخرى مقياس نقودها الورق ان التاجر في المملكة التي تستعمل نقوداً قرطاسية يرسل ذهباً للمملكة الدائنة له اذا وجد ان ثمن الكمبيالة مقدراً بنقود الورق يزيد على مقدار الورق اللازم لشراء الذهب الكافي للمملكة

الدائنة مضافا اليه أجرة النقل فان نقصت قيمة نقود الورق فان ثمن الكميالة مقدراً بها يصيراً أكثر من ثمنها مقدراً بالذهب أي تصير قيمتها الاسمية أكثر من قيمتها الحقيقية ولأجل معرفة قيمتها الحقيقية يلزم خصم التغير الذي طرأ من النقود الورقية فاذا لم تزد كمية النقود الورقية أو زادت ولكن بنسبة زيادة الطلب ثبتت نسبة المبادلة بين المملكتين بان صارت مثلاً ١ الى ١٠ (أي ان الجنيه الذهب يساوي عشرة من الورق) وجرت المبادلة على تلك النسبة ولكن اذا زاد الورق بعد ذلك أو نقص طلب الموجود منه انخفض سعره وصارت الأصناف الأخرى أغلى منه . ومن بين تلك الأصناف الذهب . فتتغير النسبة بهذه الطريقة كما تتغير بين مملكة مقياس نقودها الذهب وأخرى مقياس نقودها الفضة

### ✽ التسليف ✽

كانت العلائق في العصور البائدة بين بني الانسان مفككة العرى واهنة الأساس وكانت معاملاتهم مع بعضهم قليلة فان اتفق واشترى أحدهم من أخيه شيئاً أعطاه بديلاً عنه في الحال والاعمد الى القتال وقد عرفنا جنس هذا البديل من المباحث المتقدمة اذ كان أولاً من العروض ثم صار من النقود وسمي ثمناً ثم ترفت حالة الانسان فصارت العلائق بينه وبين أخيه أمتن أساساً من الاول وصارت شروط المبادلة بينهما أخف وعدل عن كثير من الصيغ ثم خفت وطأة الغريم على مدينه أيضاً بعد ان كان له الحق في تصفيده بالاغلال وقوده كالأنعام كما جرت بذلك (قوانين الاالواح الاثني عشر الرومانية) ثم ازدادت حالته رقياً فصارت الثقة بينه

وبين أخيه متينة الأساس وكسرت تلك القيود الحديدية التي كانت تمنع حرية التعامل وسهولة المبادلة بينهما فصار يكتفي من أخيه بكلمة يعده فيها بوفاء دينه بعد حين وصار يحلها محل الاعتبار ويفضلها على الأبيض والأصفر وهذا آخر ما وصل اليه العالم من المدنية وأقصى ما وصلت اليه المبادلة من السهولة والمعاملة من الانتظام . فاذا أراد زيد في هذا الزمان خمسين أردباً من القمح من عمرو التاجر ولكن لا تقود عنده كتب له سنداً بأنه يدفع له ثمنها بعد كذا من الزمن واكتفى عمرو بهذا السند بدل النقد وصبر الى حلول المدة ومضي الشدة ف يأخذ تقوده مضافة اليها الفائدة اذا أراد واذا أراد بـكـر مبلغاً من المال لضيق ذات يده ذهب الى أحد أرباب المصارف فاقترض منه ما أراد وكتب له سنداً اشترط فيه على نفسه أن يدفع له الفائدة التي كانت تعود عليه لو بقي المبلغ تحت تصرفه كأن يدفع له ٧ في المائة مثلاً ويسمى هذا قرضاً ويسمى ما يكتبه ويضمنه الشروط سنداً ولم يقف التقدم عند الحد المتقدم بل صارت تلك (السندات) أي الأوراق التي تدفع بدل النقد كالسلع تباع وتشترى بمجرد التأشير عليها من صاحب الحق فيها . وقد تكلمنا عن السندات بما لا مزيد عليه وكل هذه التسهيلات ساعدت ثروة الأمة على الازدياد لانها سهلت على كثيرين ممن عندهم المال ولا قدرة لهم على استغلاله أن يستغلوه بواسطة اقراضه لمن هو أدري فالرجل الذي عنده عشرة آلاف من الجنيهات في خزينته يقدر على وضع ماله في أحد المصارف ويأخذ فائدتها في السنة بعد ان كان يحار في عدها وبعد ان كانت عنده بمثابة الحصى لا خير فيها . . . . . والرجل الفقير لا يعدم وسيلة في اقتراض مال يعمل فيه حتى يربح وتسهل عليه



لا يوضع في عمل يفيد صاحبه .

وقد فطن بعض الناس في القرون الوسطى حينما كانت التجارة أعظم ما تفضل به أمة أمة أخرى الى مزية النقود مجتمعة فأخذوا يجمعون المبالغ القليلة وينتفعون بها فيقرضون جزءاً منها للمحتاج على ان يأخذوا منه جزءاً زيادة على ما أخذ يسمى فائدة ويستغلون بعضها في تجارة يفتسمون ربهما مع صاحب المال الذي أودعهم اياه . ولما ترقى التجارة وازداد طلب المبالغ الكثيرة للقيام بالمشروعات الجسيمة شرعت بعض المدن التجارية الكبرى مثل مدينة « البندقية » سنة ١٥٨٧ بعد الميلاد « وجنوا » بايطاليا سنة ١٤٠٧ في انشاء مصارف يجتمع فيها المال وتستغله بمقرقتها وخذت حذوها هولاندا سنة ١٦٠٩ فأنشأت بنكاً في ( امستردام ) وقد كان هذا البنك من الاهمية بمكان وخدم التجارة خدمة كبرى وتلتها ( همبرغ ) بالمانيا ونشئ في السويد بنك سنة ١٦٥٦ وهو أول بنك أصدر أوراقاً مالية سنة ١٦٥٨ . وتبعت انكلترا الاثر سنة ١٦٩٤ حينما بزغ نجم سيادتها التجارية فأسست بنك انكلترا واقتنى الفرنسيون الاثر فأنشأوا بنكاً سنة ١٧١٦ وصارت البنوك أو المصارف من لزوميات المدينة تنشأ حيث نشأت وتدرج حيث تدرج

### ❦ ( ١ ) وظائف المصارف ❦

الأولى كانت المصارف في أول الامر مقصورة على حفظ الودائع للأفراد وعقد القروض للحكومات كما كانت تفعل مصارف البلدان الايطالية مثل جنوا والبندقية

الثانية ثم أخذت بعض المصارف بعد ذلك على عواتقها وظيفة الصرافة فكان الناس يأتون لها بما عندهم من النقود القديمة أو البالية المفولة فتعطيهم أوراقا معتمدة تتداول في ميدان التعامل . وقد أنشئ بنك امستردام سنة ١٦٠٩ لهذا الغرض فكان يقبل النقود البالية بقيمتها الحقيقية ويعطي أوراقا يفتح بها اعتماداً في دفاتره نظير الفرق بين قيمتها الاسمية وقيمتها الحقيقية وذلك بعد أن يخصم نفقات ضرب النقود . وكانت تلك الاوراق التي يعطيها تتداول كما تتداول النقود

الثالثة دور التصفية . والوظيفة الثالثة للمصارف هي تصفية الحساب فاذا وضع محمد نقوده في البنك الأهلي مثلاً ووضع ( جون ) نقوده في بنك انجلترا وكان محمد مدينًا لجون بمبلغ ما فبدل ان يتعب كل منهما نفسه ويضيع وقته يرسل محمد تحويلاً على البنك الأهلي لجون فيقدمه هذا لبنك انجلترا والمصرفان يتحاسبان واذا أراد زيد وعمرو الموجودان في مصر تسوية حسابهما عهد كل منهما الامر الى المصرف المودعة فيه نقوده فيتم ما يريدان .

وقد كانت البنوك منذ عهد قريب في البلدان المتمدينة تتخالص يومياً بان يجتمع كتبتها في آخر كل يوم ويقدم كل منهم التحاويل التي معه على البنك الآخر ويأخذ نقوداً في مقابلها فوجدان هذه الطريقة داعية الى اختلال الأمن ولذا تأسس في انكلترا وغيرها من الممالك المتمدينة دور للتصفية وهي دور يجتمع فيها مندوبو البنوك كل يوم يسوون الحساب فيما بينهم بدون نقل نقود الى بنك آخر وذلك بغاية السهولة . فاذا فرضنا ان بنك انكلترا عليه لبنك ايقوسيا ٤٠٠٠٠ جنيه وهذا عليه لبنك (مانشستر)

٣٠٠٠٠٠ وبنك مانيستر عليه لبنك انكلترا ٣٠٠٠٠٠ فليس هناك أسهل من عمل الحساب في دارالتصنيفية اذ يصير بنك انكلترا امدينا لبنك (ايقوسيا) بعشرة آلاف فقط. وبهذه الطريقة تتم الاعمال بدون دفع ثمن كثيرة من بنك الى آخر وتسهل المخابرات في جميع أنحاء العالم وفي آخر وقت يسهل المضاربة. والوظيفة الرابعة للمصارف هي المصارف فإذا كانت مع تاجر مصري كجباله يأمر فيها مدينته بدفع مبالغ ثلاث أمكنة أن يرسلها بواسطة أحد المصارف. وإذا كانت عنده كجباله واحتاج إلى قيمتها الحالية ذهب إلى أحد المصارف وحصل منه على ما يقرم بحاجته متنازلاً عن مبالغ يسمى الخطيطة.

حفظ النقود. وهناك وظيفة مهمة للمصارف. وخدمة جليلة تؤدىها للمجتمع بواسطة حفظ النقود واستغلالها فيما يفيد. وقد كانت وظيفة البنوك في أول نشأتها لا تتعدى ذلك. وكما أن ثروة التاجر تقدر بما يستغل به من الأموال التي له كذلك ثروة المصارف تتقدر بمبالغ التي في خزائنه والتي عليها تدور حركته. وبها يتدبر لنفسه من الضيق ويقي البلاد من الأزمات. ويؤسس كل مصرف عادة برأس مال مزارع امال شخص أو جماعة من المالكين يشتركون في تأسيسه وزيادة عن رأس المال المؤسس عليه المصرف يقبل المبالغ التي تودع فيه ويكرن عادة مستعداً في كل آن لرد هذا الأرباب أو باجتماع كل تلك المبالغ عنده يضمها في مشروعات مفيدة كأن يملك منها بنائفة أو يترى بها كميالات بقيمتها الحالية ويكتب الخطيطة ويقسم المصارف. ناداة الزرائد التي يحصل عليها من النقود مع أصحاب تلك النقود فيأخذ مثلاً بالمائة ويعطي مودع النقود اثنين أو ثلاثة بالمائة وفيه كتب البات في مقابل حفظه النقود



واستغلالها بالكيفية التي يرى فيها نفعاً ويلاحظ ان المصرف لا يسلف كل النقود المودعة في خزائنه لمدد طويلة خوفاً من أن يتقاطر عليه أصحابها طالين استردادها فيعجز عن ذلك فيصيبه افلاس بل هو يحفظ في خزائنه مبلغاً احتياطياً يتراوح بين ١٥ و ٢٥ بالمائة من المبالغ المودعة فيه . وفائدة المبالغ الاحتياطية مهمة في العالم المالي اذ يترتب عليها الثقة في المصرف . وكثيراً ما يفضل مودع المال في المصرف ان يدفع ديونه باحالة دائنيه عليه حيث له اعتماد فيه . فاذا كان لا يخش الف جنيه في البنك الاهلي واحتاج الى دفع ثمانية لأحد دائنيه ببدل أن يأخذ من البنك أوراقاً مالية « بانكنوت » يفضل أن يعطيه دائنه تحريلاً على البنك ويسمى ( شيك ) يأمر البنك فيه بذبح المبلغ للدائن . فاذا فرضنا ان الدائن له حساب مفتوح في هذا المصرف فليس أسهل من نقل المبلغ من حساب المدين وإضافته الى حساب الدائن بدون صرف نقود فتصير النقود المودعة للمدين مائتي جنيه فقط . ويمكن اجراء هذه الطريقة بغاية السهولة مادام الطرفان يعاملان بشكا واحداً ولكن الحاصل غير ذلك لانا نرى الناس تعامل مصارف مختلفة . وفي هذه الحالة يسوى الحساب بواسطة دور النصفية كما قدمنا . وقد ذكرنا في موضع آخر أن مودعي النقود في المصارف يكرن لهم الحق في ارسالي خواتم عليها يأمرونها فيها بالدفع لشخص معلوم أو لحاملها . والفرق بين الشيك (التحريل) وبين الكمبيالة ان هذه ليست دائماً مستحقة الدفع في الحال أما التحريل فانه يستحق الدفع بمجرد الاطلاع عليه . والنرق ينفذ وبين أوراق البنك ( بانكنوت ) ان المبلغ المرصع في هذه يعطى لحاملها ولا يشترط أن يكون صاحب ورقة البنك له تمرد فيه . أما صاحب التخويل

فلا بد أن يكون له اعتماد فيه أي حساب جار وهناك فرق آخر بين ورقة البنك والتحويل في حالة صرف الكمبيالة فإذا كان لتاجر الحق في مبلغ الكمبيالة وكان المصرف أعطاه ورقة مالية في أول الأمر فإنه يخصم القيمة الحالية لمبلغ الكمبيالة من ( ورقة البنك ) . أما إذا كان المصرف فتح له اعتماداً فيه فإنه يضيف مبلغ الكمبيالة على أصوله وإذا أراد أخذ قيمتها الحالية أرسل تحويلاً إلى البنك . وسواء أصدر المصرف أوراقاً مالية أو فتح اعتمادات فيه يجب على القائمين بإدارته أن لا يقرضوا أكثر مما يكفيهم وأن يستعدوا للطوارئ بأن يحفظوا في خزائن المصرف مبلغاً كافياً لدفع الطلبات التي تقدم إليه من مودعي أموالهم فيه . ويعلموا أن عجز المصرف عن ذلك يؤدي إلى إفلاسه وإلى حلول عسر شديد ربما أعقبته أزمة مالية فيجدر إذن ملاحظة الأمور الآتية

( الأمر الأول ) مقدار المبالغ المودعة في خزائن المصارف تحت طلب أصحابها .

( الأمر الثاني ) الزمن الذي تسحب فيه تلك الودائع وهذا يمكن مدير المصرف معرفته على وجه التقريب بملاحظة الأسباب التي تؤثر على المودعين وتدعوهم إلى سحب أموالهم كأن يستنتج مثلاً من ارتفاع أثمان أراضي البناء أن كثيرين من التجار وملاك الاطيان المودعين عنده أموالهم سيأخذونها قريباً لشراء أراض بقصد بيعها بثمن أعلى

( الأمر الثالث ) أن يبقى في المصرف مبلغ يحتاط به للطوارئ يسمى احتياطياً ويكبر كلما كثرت ديون البنك وزادت المبالغ المودعة فيه

## ❦ اصدار أوراق مالية ❦

وكثيراً ما يكون رأس المال المؤسس به المصرف مضافة اليه المبالغ المودعة فيه غير كاف لنهو الأعمال المهمة المطلوبة منه في هذه الحالة يعتمد الى طريقة أخرى وهي اصدار أوراق مالية يعطيها لمن يريد منه قرصاً فيقضي هذا بها حاجته كأنها نقود وأول من اخترع هذه الأوراق ( بالمستروش ) مؤسس بنك ستوكهولم حاضرة السويد سنة ١٦٥٦ . وقد كانت الصيارفة في القرون الوسطى يصدرون أوراقاً وكذلك فعل بنك أمستردام سنة ١٦٠٩ ولكن تلك الأوراق كانت تمثل فقط كمية النقود المودعة عند الصيارفة أو في المصارف ولم تكن مثل ( البانكنوت ) في التعامل .

ولم تر المصارف عند اتساع نطاق التجارة بدءاً من اصدار أوراق تساعد النقود في تسهيل المعاملة وتكون قابلة للصرف متى قدمها حاملها للمصرف ونين الفرق بين تلك الأوراق (١) وبين النقود الورقية التي سبق الكلام عليها في مبحث آخر (٢) بينها وبين الكمبيالات التي تكلمنا عليها أيضاً في موضع آخر

أما الفرق بين أوراق البنوك والنقود الورقية فهو (أولاً) ان الاولى قابلة للصرف فاذا كانت مع شخص ورقة منها مكتوب عليها عشرة جنيهات مثلاً أمكنه الذهاب للبنك واستلام المبلغ المكتوب فيها نقوداً أما النقود الورقية فليست قابلة للصرف (ثانياً) أوراق البنوك تصدرها المصارف<sup>(١)</sup>

وأما النقود الورقية فتضعها الحكومات في التعامل ( ثالثاً ) ولا تتجاوز المصارف حداً معلوماً في إصدار أوراق مالية . أما الحكومات فلها أن تصدر ما شاءت من النقود الورقية ولهذا السبب نشاهد أن قيمة أوراق البنوك لا تتغير إلا نادراً كأن تنزع الثقة في المصرف الذي أصدرها أما قيمة النقود الورقية فكثيراً ما تتناقص لأن الحكومات تصدر منها أحياناً كميات أكثر من المطلوبة في التعامل .

وقد رأيت بعض الحكومات أن تعهد للمصارف إصدار نقود ورقية كما فعلت حكومة الولايات المتحدة ذات مرة . ووجد بالتجارب أن المصارف لا تصدر نقوداً ورقية أكثر من المطارب فهي من هذه الوجهة أقدر من الحكومات على هذا العمل ( رابعاً ) أوراق البنوك لا تأثر لها على معدل المصارفة أو نسبة المبادلة بين تسرد ملكة وأخرى أما النازد الورقية فانها اذا كثرت قلت قيمتها وزادت قيمة الذهب أو الفضة عنها فيختل التوازن في نسبة المبادلة بين الأمة مستعملة الورق والأمة مستعملة المعدن .

وأما الفرق بين الكمبيالات وأوراق البنك فهو كما تقدم ( أولاً ) أن أوراق البنك يصرف المبلغ الموضح فيها لحاملها أي كان . حتى ولو كان سارقها . أما في الكمبيالات فقد تقدمنا أنه لا بد من التحويل في أغلب الأحيان ( ثانياً ) وهناك فرق آخر وعراين رتبة البنات مستحقة الدفع في الحال أما الكمبيالة فقد تكون بعد زمن يتنوع على ( ثالثاً ) أوراق البنوك لا يضيع حق حاملها بالتقادم لأنها كالتقادم أما الكمبيالات فيضيع حق حاملها اذا لم يقدمها في مدة معينة ( رابعاً ) أن أوراق البنك

يصدرها محل معروف لا يشك أحد في قدرته على دفع المبلغ المبين فيها وليست الكمبيالة إلا أمراً من شخص ربما كان مجهولاً لمدينه بدفع المبلغ الموضح فيها لشخص آخر. وينبغي على هذا الفرق ان المتعاملين لا يترددون في قبول أوراق البنوك ولكنهم كثيراً ما يقدمون رجلاً ويؤخرون أخرى في التعامل بالكمبيالات لعدم الثقة أحياناً بساحبيها. (خامساً) لا تدفع على أوراق البنك فوائد وذلك بخلاف الكمبيالات. ولا ينكر أحد ما لأوراق المصارف من النفع العميم للتجارة فبدل ان يحمل تاجر الأقطان مثلاً كيساً فيه مال فتتوجه اليه أنظار الأثقياء ويعشون به وبالأمن العام يسهل عليه حمل الآلاف من أوراق البنوك. ولها فائدة أخرى أهم من هذه وهي أنها توفر كثيراً من النقود. فاذا فرضنا أن مقدار النقود في جهة من الجهات يبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ومقدار أوراق البنوك ٥٠٠٠ فان وسائط التعامل في هذه الجهة تبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه وكفى بهذا تسهلاً. بيد انه لا بد من الاحتراس الزائد في اصدار أوراق مالية. وللأقتصاديين في ذلك مذهبان

(الأول) يرى أصحاب هذا المذهب ان أصحاب المصارف لو تركوا وشأنهم وفوض اليهم الامر في اصدار الأوراق المالية بدون أن تضع الحكومات قيوداً لهم. فانهم لا يصدرون منها ما يزيد عن المطلوب. اذ أنهم يعامون تمام العلم أن كثيرين من حاملها يريدون صرفها ولذلك هم محتاطون لمثل تلك الطوارئ بوضع مبلغ من المال يسمى بالمبلغ الاحتياطي. فلا خوف اذاً على ارتفاع الأسعار من زيادة أوراق المصارف. وانتشارها في التعامل. ولا داع على رأيهم لتقييد أرباب المصارف

(الثنائى) ولا يشق أصحاب المذهب الثانى بأصحاب المصارف كما يفعل أصحاب الرأى الأول بل يقولون إن مثل ذلك الرأى وإن أمكن تطبيقه وقت هدوء الحركة التجارية لا يمكن العمل به وقت المضاربة اذ ترتفع الاسعار وهم يوافقون أصحاب الرأى الأول على ان المصرف لا يمكنه أن يجبر الناس على قبول أوراقه . ولكنهم يذهبونهم الى حقيقة ناصعة وهي ان الناس وقت اشتداد المضاربة يطلبون مالاً كثيراً فتصدر المصارف أوراقا كثيرة لاسعافهم بها وتنفيذ المشروعات الكبيرة التى يريدونها فترتفع الاسعار لهذا السبب ارتفاعا هائلا ويصير أقل سبب يززع الثقة فى المصارف داعياً الى سحب الثقة من أوراقها أيضاً . فتصير لاقيمة لها ويطلب أصحابها نقوداً بدلها . ولهذا الاسباب يرى أهل الرأى الثانى ضرورة سن قوانين تمنع المصارف من تجاوز حد معلوم فى اصدار الأوراق وقد صدق أصحاب الرأى الثانى وأحسنوا تصوير الخطر المحدق بالمصارف اذ هي أغراها اقبال الناس على أوراقها فأكثر من اصدارها وقد اتبعت الحكومة الانكليزية هذا للرأى سنة ١٨٤٤ حيث أصدرت « قانون پيل » خولت بواسطته لبنك انكلترا أن يصدر أوراقا لا يتجاوز مقدارها ١٦٠ مليوناً من الجنيهات بشرط تقديم الضمانة الكافية . وكذلك اتبعته ممالك كثيرة كالولايات المتحدة والمانيا . ولهن الحق فى ذلك لأن سبب الأزمات المالية كما قدمنا التغالى فى التسليف .

ولا بأس أن نختتم هذا المبحث بكلمة عن بنك انكلترا وفرانسا والمانيا والولايات المتحدة والبنك الأهلى والبنوك الوطنية

### ٥- (١) بنك 'إنكلترا' -

أسس هذا البنك سنة ١٦٩٤ في زمن ويليم وماري وكان الباعث على تأسيسه جمع قرض للحكومة قدره ١٢٠٠٠٠٠ من الجنيهات للقيام بنفقات الحرب مع فرنسا. وقد صرحت له الحكومة سنة ١٧٠٨ بإصدار بانكنوت دون غيره. وكانت يد الحكومة هي الحركة له ولذلك أصدر أوراقا كثيرة أفضت به الى الوقوع في عسر شديد والعجز عن صرفها واستمر هذا العسر لسنة ١٨٢١ وعقب تلك السنة صرحت الحكومة بصرف أوراق البنك بعد ان كانت منعت ذلك. وقد كثرت المشروعات واشتد طلب المال فبسط يده بالتسليف ولم يدر الا والاوراق التي أصدرها لا يكفي مبلغه الاحتياطي لصرفها. فعدل عن التسليف فأصاب البلاد عسر شديد سنة ١٨٣٩. فاقترعت الحكومة بان السبب المهم في الازمات المالية هو التغالي في اصدار الأوراق وعدم وجود المبلغ الاحتياطي الكافي لصرفها فأصدرت سنة ١٨٤٤ قانونا يسمى قانون « بيل » نسبة الى السير (روبرت بيل) قسمت فيه البنك الى دائرتين دائرة عهد اليها القيام بأعمال صرف الكمبيالات واستلام النقود المودعة وتسليفها وهذه لم تصرح لها الحكومة بإصدار أوراق ودائرة أخرى صرحت لها الحكومة بإصدار الاوراق فقط ولم ترخص لها بالتدخل في أعمال الدائرة الأخرى ثم نقلت اليها الرهونات البالغ قدرها ١٤٢٠٠٠٠٠٠ جنيه بما فيها دين الحكومة للبنك وصرحت لها بإصدار ١٤٢٠٠٠٠٠٠ من الاوراق وتسليمها للدائرة الأخرى وليس لها أن تصدر أوراقا مطلقا خلاف هذه الا اذا قابلها ذهب أو نقود

وهكذا صار عمل الدائرة الأولى مقصوراً على ادارة شؤون البنك من حيث استلام الودائع من أربابها وردها اليهم وقت الطلب ثم هي تستغل جزءاً من تلك الودائع كأن تشتري بهاعقارات أو سهوما وتحفظ جزءاً منها استعداداً للطوارئ ويكون هذا المبلغ الاحتياطي عادة من الورق الا مليوني جنيه فانها تكون ذهباً لانها اختارت أن تحتفظ النقود التي عندها عند الدائرة الاخرى وأخذ أوراق بدلها والمبلغ الاحتياطي هو اهم مايلتفت اليه لان أقل خلل فيه يوقع البلاد في عسر شديد ويوقف دولاب التجارة لان البنك آخر مايلتجى اليه الناس والواسطة الأخيرة التي اذا خابت خابت معها الآمال . وانسياب الذهب من البنك اما أن يكون للخارج وهذا يحدث حينما يكون مالانكثرا أقل مما عليها فتجبر على تصدير شيء من الذهب لدائنيها . وقد ذكرنا في موضع آخر ان أحسن طريقة هي رفع سعر الحطيطة لأنه اذا ارتفع هبطت الأسعار وأكثرت الجهات الأخرى من الشراء من انكثرا فترجع الحالة الى مجراها الطبيعي واما أن يكون في داخل البلاد بان يطلب كثيرون تقودهم التي أودعها في البنك أو يطلب كثيرون ممن معهم أوراق البنك صرفها بتقود واذا لم يكن المبلغ الاحتياطي كافياً ضعفت الثقة وحلت الازمة . ولتلافي كل الأسباب يلزم أن يدقق البنك في التسليف ويرفع سعر الحطيطة كما في الحالة الأولى

— ❧ (٢) بنك فرنسا ❧ —

أسس بنك فرنسا سنة ١٨٠٠ بواسطة شركة ورخص له في سنة ١٨٠٣



بإصدار أوراق على شرط أن تتداول في باريس وفي الجهات التي يكون له فيها فروع . ولكن خولت الحكومة سنة ١٨٤٨ الحق له وحده في إصدار أوراق تتعامل بها جميع فرانساً بعد أن كان يشاركه في تلك المزية مصارف أخرى كثيرة . وهذا الحق يحدد في كل ثلاثين سنة وآخر سنة تجدد فيها كانت سنة ١٨٩٧ حيث تجدد لغاية سنة ١٩٢٠<sup>(١)</sup> واشترطت الحكومة على البنك في مقابل منحه تلك المزية الشروط الآتية —

(أولاً) ليس له الحق في صرف أية كمبيالة مالم تكن موقعاً عليها بثلاث امضاءات . وكانت مستحقة الدفع بعد مدة لا تتجاوز تسعين يوماً (ثانياً) ليس له الحق في دفع فائدة على المبالغ المودعة فيه . (ثالثاً) يجوز له دفع قروض برهونات مخصوصة أو تقود ولكن لا يجوز له أن يعطي لأي شخص أكثر مما يسمح به اعتماده الحكومة فانها لها الحق في ذلك

(رابعاً) ليس له أن يصدر أوراقاً قيمتها أكثر من ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات

(خامساً) يجب عليه أن يقتسم الربح مع الحكومة بطريقة مخصوصة وقد نص القانون على أن تعين الحكومة مدير البنك ووكيله وأن لا يعزل مديره

### — (٣) بنك ألمانيا —

أسس بنك ألمانيا على أثر القانون الذي سنته الحكومة الألمانية

سنة ١٨٧٥ جعلت فيه بنك بروسيا بنكاً للحكومة . وهو يشبه بنك  
فرنسا من حيث العلاقات التي بينه وبين الحكومة وتدخلها في شؤونه  
يبد أنه يختلف عن بنك انكلترا وبنك فرنسا من جهة اصدار الاوراق  
المالية اذانه له الحق في أن يقوم في اصدارها مقام أي بنك آخر مخول  
له ذلك اذا عجز هذا عن الاصدار وهو من جهة أخرى لا حرج عليه اذا  
هو تجاوز المقدار القانوني المصرح له في اصدار الاوراق وذلك على شرط  
أن يدفع غرامة ٥ بالمائة على المبلغ الزائد . ويعين الامبراطور مدير البنك  
بموافقة مجلس النواب وتكون الوظيفة له مدة حياته . وللحكومة مراقبة  
البنك ولها الحق في أن تضع نهاية لوجوده ولها أيضاً كل عشر سنين الحق  
في أن تطلب منه دفع كل رأس ماله وذلك ابتداء من سنة ١٨٩١

#### ٥- (٤) الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة نوعان من البنوك <sup>(١)</sup> (١) أحدهما بنك الولايات  
المتحدة وقد أنشئ في سنة ١٧٩١ برأس مال قدره ١٠.٠٠٠.٠٠٠ من  
الريالات على شرط أن لا يصير ماعليه أكثر من رأس ماله وأن يكون  
ربع هذا الرأس المال ذهباً . وقد حدث انه في سنة ١٨١٢ ازدادت كمية  
الأوراق التي أصدرها حتى كادت قيمتها في سنة ١٨١٥ لا تساوي شيئاً .  
ولذا دعت الضرورة الى تأسيس بنك آخر على انقراض الأول برأس مال  
قدره ٣٥.٠٠٠.٠٠٠ ريال (٢) وأما النوع الآخر فهي بنوك الولايات وقد  
صرح بها في سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٦٤ ورخص لها أن تصدر أوراقاً مالية  
ولكن القانون حدد المقدار الذي تصدره وبهذه الطريقة أمكن الولايات

المختلفة أن يحصلن على الأوراق اللازمة للتداول وصار قلب الأسعار قليلاً عما كان عليه وأغلب تلك البنوك تشتغل بحفظ الودائع واستغلال المال وعقد القروض لتقوية الأعمال التجارية . وهي تزداد ازدياداً سريعاً

### ❖ (٥) البنك الأهلي ❖

أسس هذا البنك بواسطة شركة استصدرت الترخيص له بذكر يتو ٢٥ يونية سنة ١٨٩٨ والغرض من وجوده (أولاً) أن يصرف الكمبيالات سواء كانت لحاملها أو بمجرد الاطلاع عليها (ثانياً) أن يقرض الحكومة أو البلديات والمحلات العمومية على حسب الاتفاق (ثالثاً) أن يسلف المزارعين نقوداً سواء كان ذلك برهن أو بدون رهن (رابعاً) أن يفتح حساباً جارياً لمن يريد وأن يصرف الأوراق المالية (خامساً) أن يستلم الامانات التي ترد اليه سواء كانت تلك الامانات نقوداً أو أسهماً أو كمبيالات أو معادن (سادساً) المتاجرة بالذهب وقد قرر الذكر يتو المذكور (أولاً) أن تكون دائرة اصدار الورق منعزلة تماماً عن دائرة الضرف والحفظ (ثانياً) أن يكون بدل على الأقل نصف الأوراق التي يصدرها نقوداً وبديل الباقي عقارات مملوكة للبنك والا فيزيد المبلغ الاحتياطي (ثالثاً) أن ينشر في كل شهر في الوقائع الرسمية رأس ماله والمبلغ الاحتياطي ومقدار الأوراق المتداولة ومقدار الحساب الجاري ومقدار الودائع والرهونات ومقدار النقدية الموجودة فيه وتكون ادارة البنك بواسطة مجلس متكون من اعضاء لا يزيد عددهم عن عشرين ولا يقل عن اثني عشر من بينهم مدير البنك ويكون ثلاثة منهم في لندرة ويعين مجلس الادارة مدير البنك

ويعين كذلك وكيلين بناء على أمر المدير (م ٤ وهـ و ٨ و ٢٠) وقد صرح الدكرتو للبنك باصدار أوراق مالية (بانكنوت) كما قدمنا وهذه مزية كبرى تفيد الحالة التجارية لأن الأوراق تعضد النقود في تأدية وظيفتها وتقلل التقلب في الأسعار. على ان كثيرين لا يقبلون على التعامل بها وخصوصاً صغار المزارعين الذين لا يفقهون مزيتهما ويوجد في مصر بنوك كثيرة غير البنك الاهلي منها البنك الزراعي والبنك العقاري والبنك العثماني والبنك الشرقي الالماني وكل هذه البنوك تابعة لشركات من الاجانب

### ﴿٦﴾ مزية البنوك الوطنية

وجدير بكل أمة تسعى حقيقة في اعلاء شأن بلادها أن تجعل المصارف وهي أهم المرافق الحيوية تابعة لشركات وطنية وتكون رؤوس الأموال فيها من ضمن ثروة الشعب لانه مادامت المصارف تستمد أكثر أموالها من الخارج فان أقل اشاعة يخلقها أعداء الامة بقصد تسوئة سمعتها تجعل المالىين الاجانب يمتنعون عن ارسال أموالهم خوفا من ضياعها وسبب الأزمة المالية امتناع المصارف عن التسليف بعد التغالى فيه وما مصر كنانة الله في أرضه بالبلد المعدم فقد أسبغ الله عليها من الخيرات الطبيعية والثروة العقارية ما هو كاف لانشاء مصارف كثيرة برؤوس أموال مصرية لو اجتمعت كلمة المصريين على ما يفيدهم وتوجهت همهم الى نفع بلدهم « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »

## الكتاب الثالث

في

### توزيع الثروة

موضوع الكلام في هذا الباب هو بيان كيفية تقسيم ثروة جهة من الجهات على القاطنين فيها والاسباب الداعية الى زيادة نصيب واحد عن الآخرين . وقد كانت المدينة التي اختلفت وسائلها وتباينت مظاهرها أهم داع لاختلال التوازن بين انصباء العالم وزيادة البون الشاسع بين نصيب طبقة من ثروة الامة وقسم طبقة أخرى وصعوبة التوزيع حتي انه ليحار من دخل معملا مثلا كيف تتوزع أعماله بين المشتغلين فيه ويحار أكثر كيف تتوزع أرباحه وكيف يختص الصانع وهو أقوى عامل فيه بشيء قليل وينال مديره مالا كثيرا وينال صاحبه ربحاً طائلاً . يحار لأنه لا يجد مايسوغ القسمة ومن يعلم مقدار حيرة هذا الرجل بعينه اذا نظر الى الامة من وراء الحجب وأشرف على ثروتها ورأى كيفية التوزيع ورأى كيف لا يجد البائس الفقير مايسد به رمقه وكيف يكتال الغني المال ويعثره بغير حساب ورأى كيف يجد العامل صباح مساء ولا ينال الا بعض المال في آخر الشهر وكيف يكبد الصانع في المعمل ببعض قروش وقت انتهاء العمل وكيف يشتغل صاحب الأراضي والعقارات وينال منها القناطر المقنطرة من الذهب والفضة استغلالا بلا كبير اشتغال . حقا ان عجبه يكون شديدا . لم تنتج حالة الانسان الأولى هذا الاضطراب والتباين

في الانصباء والاختلاف في التوزيع — أولا — لأن أسباب المعيشة كانت بسيطة كالصيد مثلا - وثانياً - لأن كل واحد كان يعتمد على نفسه في الحصول على عيشه . ولم يرتبط الصانع بصاحب العمل ولا هذا بصاحب مناجم الحديد ولا ذلك بصاحب الملايين . فلم ينتج اختلاف في التقسيم لأنه كان من السهل جداً أن يعرف الجميع ان صاحب الظبي مثلاً هو صائده دون غيره وان خادمه له جزء صغير منه - وثالثاً - لان كل فرد كان في درجة الآخر فلم يوجد ثمة داع للتفريق بين نصيب واحد ونصيب أخيه على انه لما كان الانسان يميل بالطبع الى حب الاثرة سعى القوي في أخذ كل شيء وصارت القوة هي الحق فاختلف التوازن وأصبحت الثروة منحصرة في طبقة من الناس من أرباب السلطان والجاه وبقي من سرام طوع أمرهم يقنع بالقليل وينظر اليهم كما ينظر العابد لمعبوده ثم بدأ العامة يشعرون بظلم أولئك الذين استحوذوا على كل شيء وطفقت الطبقات المستعبدة ترفع رؤوسها أمام من نعتوا أنفسهم بالمسيطرين وذلك بسبب استئارة الازدهان وانتشار العرفان وهكذا انتصر الدستور على الاستبداد في حلبة الميدان

يبدأ أن قوة الدستور وان زعزعت قدم الاستبداد وقلبت نظام الحكومات ومحت الاستعباد الا أنها لا تقدر على نحو النظام الاقتصادي للعالم أو جعل العمل الذي يقوم به كل الافراد واحداً في احداث الثروة وترقية المجتمع وتوزيع الثروة عليهم جميعاً بنسبة واحدة بل لا بد لها أن تسلم بان الاعمال التي يقوم بها أمير يحكم قطراً ووزير يسوس نظارة وزارع في حقل وصانع في معمل هي أعمال متباينة في الصعوبة مختلفة في الأهمية وان

توزيع الثروة بينهم لا يكون على نسبة واحدة . على أن نصيب كل واحد من الثروة ليس دائماً بنسبة منفعة للمجتمع الانساني أو سعيه في احداث الثروة وترقية الحالة التجارية وتسهيل سبل الترقى لبني نوعه لانا نشاهد في كل انحاء العالم فارقا عظيما بين الانصباء فإين الخادم الفقير من المثرى الشهير وأين صغار الفلاحين من كبار أرباب الاطيان . وأين مكسب الصانع الذى يطرق الحديد طول يومه من مكسب المغني الذى يقول غنوة في المساء فتكسبه غنية في الصباح . هل ينال كل على قدر خدماته ؟ كلا وان هذا التباين في الثروة في طبقات الامم قد ازداد في المدة الاخيرة زيادة لم تكن تخطر على بال واختل بسببه التوازن . وقد أمكن المشرع أن يقرر المساواة ويجعل الغني والفقير سواءا أمام القضاء ويلغي الرق في كثير من البلاد ويفسح للحرية الشخصية مجالا واسعا على شرط أن لا تضر بالغير ولكن عجز عن جعل الناس متساوين في الثروة ! ذلك لأن النظام الحالي نتيجة نظمات قرون وأجيال فهدمه مرة واحدة ضرب من المحال

### ❦ (١) مذهب الفوضوية ❦

ولقد استفحل الخطر الحالي خطر عدم المساواة في الثروة خصوصا في الجهات التي بلغت فيها المدنية نهايتها فتزمر الفقير وحسد الغني على ما أوتي من قوة المال ومنعة الجاه واشتد غيظه وسخطه على النظام الاجتماعي الحالي ونادى بأعلى صوته « ليهدم ذلك النظام الذي يفضل قوما على آخرين ويتلذذ تحت كنفه قوم لم يتعبوا في جمع شيء ومع ذلك أتاهم الغني من حيث لا يشعرون » فقام جماعة الفوضوية في العهد الاخير يقولون ان

سبب النظام الحالى الذي يشكونه الجميع هو وجود الحكومات ووضع السلطة في يد قوم دون آخرين وان أحسن طريق لارجاع ذلك العهد القديم الذي كان فيه الناس كلهم يرحون في الارض ذات الطول والعرض وكان كل فرد حرا يفعل مايشاء ويتمتع بما يشاء ويملك مايشاء بغير حساب حكومة ولاعقاب وازع هي هدم أساس الحكومات وتقويض دعائم سلطة الحاكم على المحكوم واقامة الفوضى مكانها وهؤلاء هم الفوضويون الذين ظهر خطرهم في العهد الاخير وصاروا موتا أحمر على رؤساء الحكومات وكبار الاغنياء وهم بفعلهم هذا يريدون أن يرجعوا بالعالم القهقرى ويضعوا الحرية المطلقة للأشخاص بدل الحرية المقيدة بالحكومة وماعلموا ان الحرية المطلقة التي يشدونها بعد محو الحكومات هي أشد خطرا على العالم من الحرية المقيدة وهذا القول يشهد به التاريخ نفسه لان الفوضى وجدت في العالم قبل الحكومات المنظمة وكانت تتيحها ان تغلبت القوة على الضعف ووضع الاقوياء سيوفهم في رقاب الضعفاء حتى خضعت ومن هؤلاء الاقوياء نشأ أرباب السلطان وكانت الحكومات في أول الامر مستبدة كما يشهد التاريخ أيضا فكيف يرضى الفوضويون أن يمحوا تلك الحكومات التي أدخل الإصلاح في أكثرها وصار الامر فيها شورى بين الناس بعد أن كان الفرد هو الحاكم المطلق ؟

فمذهب الفوضويين مذهب طيش وجنون واغراق في حب الحرية الشخصية التي هي أصل الظلم الطبيعي في الانسان والظلم من شيم النفوس فان تجد ذا عفة فلعله لا يظلم ولا يوافق هذا المذهب بحال من الاحوال الوقت الحاضر الذي فيه يريد



كل واحد التقدم للمجتمع ومنع الاستبداد وتقليل المظالم ويسمى في وضع  
النظمات الكافلة لاستتباب الامن وليس هناك من يقوم بكل ذلك الا  
الحكومة الصالحة التي توقف كل فرد عند حده وتحدد دائرة حريته  
الشخصية بحيث ينتفع بها ولا يضر غيره

### ❦ (٢) 'المذهب الاشتراكي' الحكومي ❦

ذكرنا كيف كانت عاقبة الحكومات الاستبدادية التي يحكم فيها  
الفرد بما يوحيه اليه ضميره ان خيرا خيرا وان شرا فشرا وكيف تضاءلت أمام  
قوة الدستور وكيف صارت أصوات الشعوب أعلى من أصوات الملوك في  
جميع أنحاء العالم وأصبحت أغلب الحكومات الموجودة الآن دستورية  
تمثل الهيئة الحاكمة فيها المسؤولة عن أعمالها جميع طبقات الهيئة المحكومة  
وأخذت تسعى للصالح العام

وقد كانت نتيجة هذا التحسن في القرن الماضي ان قام الاجتماعيون  
ببشور مذهبهم في الحكومات المتمدينة التي تمثل حقيقة الامم التي  
تحكمها مثل فرنسا والولايات المتحدة بأمريكا .

ويرمي الاشتراكيون الحكوميين الى أشرف المقاصد حيث يريدون  
أن يتقدم بنو الانسان في الحضارة والعمران وأن تنال كل طبقة من طبقات  
الأمة نصيبها من النفع فلا يظلم الضعيف ويحرم من الثروة وذلك بان لا تتبع  
في احداث الثروة وتوزيعها نتائج المزاخمة والتنافس وأن تنصب الحكومات  
نفسها للدفاع عن مصالح الضعفاء الذين لا يقدرّون على مقاومة غيرهم في  
ميدان الكسب وانما يختار أصحاب هذا المذهب الحكومة لانهم يعتقدون

انها القادرة دون غيرها على ازالة هذا التباين الموجود بين انصباء الأفراد  
من ثروة المجتمع

يرى أهل هذا المذهب ان الحكومات اذا صلحت فعلت كل شئ  
يعود على المجتمع بالنفع العميم ولذلك يوجهون عنايتهم - (أولاً) - الى  
توطيد سلطة الحكومات وبذل كل مرتخص وغال في هذا الصدد والسير  
على كل خطة توصل الى ذلك

(ثانياً) الى احلال الحكومة محل الافراد في عمل كل مايفيد  
المجتمع فبدل أن يقوم هؤلاء بالمشروعات تقوم الحكومة مقامهم (ثالثاً)  
الى الاهتمام الزائد بكل ما فيه فائدة عامة . فهم يسعون ضد الفوضويين  
على خط مستقيم لانه ينما ينادي هؤلاء بمحو الحكومات يسعى هم في  
تمجيدها وتقوية مركزها ولا أظن الاجتماعيين يقصدون تمجيد كل  
حكومة حتى ما كانت منها استبدادية بل يقصدون الحكومات النيابية  
التي تسمى في المصلحة العامة للشعوب . والدليل على ذلك انهم لم يظهروا  
الامع ظهور الحكومات النيابية والجمهوريات التي قامت على أنقاض  
السلطة الاستبدادية القديمة بل أذهب الى القول بانهم لابد أن يعنوا  
بالحكومات التي يلهجون بالثناء عليها تلك التي تحكمها الامة والا كيف  
ينتظر من حكومة الفرد المستبد أن تسعى في المنفعة العامة ؟ ان كل من  
ضرب في التاريخ بسهم يعلم ما كان يفعله الملوك المستبدون مثل نيرون  
الروماني ولويس الرابع عشر ملك فرنسا القائل « أنا الحكومة » وما كان  
يأتيه ملوك مصر القدماء وما يفعله للآن ملوك كثيرون . كل هؤلاء  
لم ينتظروا من رعاياهم سوى امدادهم بالمال وتسهيل سبل الاسترسال في

شهواتهم والعكوف على ملاذهم . كان هؤلاء الملوك يسهلون على من يدفع لهم الضرائب طريق الحصول على نقود ولكنهم يبتزونهم منه كانوا لا يسعون في تعليم شعوبهم حتي لا يعرفوا حقوقهم ويقفوا في وجوههم مطالبين بها وما أظن الاجتماعيين يمدحون مثل هؤلاء أو يرون فيهم أقل فائدة للمجتمع يعتبر أصحاب هذا الرأي ان كل ما يقوم به الاشخاص من المشروعات لا يفيد المجتمع وأن الحكومة هي المرشد الوحيد الذي يلزم أن يعهد اليه عمل كل شيء وذلك لثقتهم التامة في الحكومات ويعطون لانفسهم الحق في ذلك أولا لان أعمال الاشخاص لا بد أن يشوبها شيء من الاثرة وحب الذات بخلاف أعمال الحكومات النظامية فانها تابعة للمصلحة العامة .

ثانياً لان ثروة الافراد مهما عظمت قليلة بجانب ثروة المجتمع التي تقدر الحكومة على التصرف بها فهم يريدون أن يجمعوا الشعب تحت راية الحكومة ويجعلوها مشرفة على تجارتهم وتربيتهم فتبني المدارس وتدير دفعة التجارة وتشغل كل فرد من الافراد فيما هو مستعد له بفطرته وتأخذ الضرائب من الاغنياء لتساعد بها جميع الطبقات وتقسم الثروة بين كل الناس بحسب استعدادهم وتعرف استعدادهم بحسب العمل الذي يؤدونه

وقد كان سان سيمون الفرنسي المتوفي سنة ١٨٢٥ أكبر أصحاب المذهب المتقدم وكان يرى أن تقسم الثروة على حسب الاستحقاق وأن يجعل الشغل ميزان الاستحقاق وأن يحى التوريث وأن تتولى الحكومة جميع المرافق ويمكن أن يرد على هذا المذهب الذي صار الآن في زوايا النسيان من جملة وجوه منها ان الغاء التوريث يدعو الى تبذير الثروة تبذيرا يضر بالامة فالرجل النبیه الذي يخدم المجتمع خدمة كبرى وينال من

ثروة الامة مالا وافرا اذا وجد أن ثمرة تعبها لن تنتقل الى عقبه فان رغبته تتجه الى صرف ماله بأية طريقة كانت حتى لا يضيع عليه . ومنها أن مثل تلك الطريقة تثبط الهم وتجعل كل انسان يقنع بالشيء القليل وهذا مضر بالعالم الاقتصادي الذي لا يستقيم حاله الا بحب الاكثار من الثروة . ومنها أن تولي الحكومات جميع المرافق يسد سبل المزاومة بين الافراد ويحرم العالم من النتائج الباهرة التي أحدثتها

### \*( ٣ ) مذهب المساواة \*

كان من نتائج الثورة الفرنسية التي كان الغرض منها نشر الحرية والاخاء والمساواة أن رأى بعض الاشتراكيين ومنهم بابوف الفرنسي أن يقسم مال كل مملكة على جميع أهلها بالتساوي فيزول الاغنياء وتصبح ثروة كل الناس على مستو واحد وهذه طريقة تقهر مثل طريقة الفوضويين لانها تريد أن ترجع بالنظام الاجتماعي الحالي الى مئات قرون مضت وتهدم ما بنى بنو الانسان في جميع تلك القرون ومن العجيب أن يقول أصحاب هذا المذهب بأنه أفيد للمجتمع مع أنه أضر من النظام الحالي . لانه اذا كانت ثروة احدى الجهات مائة ألف من الجنيهات مثلا وقسمت على أهلها البالغ عددهم خمسين ألفا فماذا يخص كل فرد غير مبلغ هو على العموم قليل لكل واحد وقليل للقيام بأى عمل يفيد البلاد . لذا كان مثل هذا الرأي معطلا للحركة الاقتصادية تعطى تاما وفضلا عن ذلك كله فان العمل به غير ممكن (أولا) لانه يريد نزع الملكية من كل فرد أولا ثم تقسيم الثروة بعد ذلك ومثل هذا العمل لا يصح أن يصدر من جمعية سادت فيها الفوضى فضلا عن حكومة صالحة . فعلا ما يبنون نزع الملكية

وكيف ينزعون الثروة من أشخاص تعبوا كثيراً في تحصيلها؟  
 ثانياً لانه من الظلم البين أن يسوى بين من كان أبوه وجده لا يعرفان  
 الملل في تحصيل الثروة وترقية التجارة حتى جمعا مالاً وعقاراً ورثه أعقابهما  
 وبين الفقير الذي لا يخلو حاله من أحد أمرين اما أن يكون غنياً في  
 الأول فافتقر بسوء تصرفه وتبذيره لماله وأما أن يكون فقيراً لأن أباه  
 فقير . ان أمام الفقير باب العمل فما منعه أن يلج به متى كان قادراً على ذلك  
 وان الثروة ان بقيت اليوم في أيدي الكسالى فانها تفارقهم غداً ل يتمتع بها  
 قوم وقفوا على سر العمل وعرفوا أن لا فائدة للحياة بدونه

ثالثاً يريد من يعمل بهذا المذهب أن يسوى بين كل الناس في الثروة كما  
 سوى بينهم القانون في أشياء كثيرة وما علم ان الثروة نتيجة العمل عادة  
 وأن لا يصح بحال من الأحوال أن يسوى بين أعمال كل الناس وفائدها  
 للمجتمع

رابعاً لو فرضنا ان الثروة وزعت بين الناس بالتساوي فلا بد أن يحصل  
 اختلاف في أقرب وقت بين نصيب فئة وفئة أخرى لوجود التباين بين  
 الأميال وطرق انفاق الثروة ووجود التوريث والبيع والهبة وغيرها من  
 مقتضيات التصرف في الملكية فتتجلى الحالة عن وجود أغنياء وفقراء  
 ومدنيين وغرماء وسعداء وتعماء وهو ما أراد أصحاب هذا المذهب تلافيه  
 خامساً من ذا الذي يقسم الثروة عملاً بهذا المذهب أهى الحكومة وهو  
 أشد خطراً عليها من الفوضى أم هم الناس والطمع متأصل في نفوسهم  
 وحب الاثرة لا يفارق طباعهم؟

﴿ (٤) الاستراكيون ﴾

يقول غير أصحاب الرأي المتقدم مالنا وتملك الثروة وهو داع الى اختلاف توزيعها في النهاية ولم لاتكون ثروة المجتمع ملكاً مشاعاً يأخذ كل فرد منه بقدر كفايته ولا يزيد على ذلك شيئاً وقد أشاع هذا المذهب «أوين» الانجليزى المتوفى سنة ١٨٥٧ «وفوريه» الفرنسى و«كايه» مؤلف رواية «ايكاريا» سنة ١٨٤٨. كان يرى الأول أن يقسم الشعب الى جماعات لا يقل عدد احدها عن ٥٠٠ نسمة ولا يزيد عن ٢٠٠٠ وأن تأخذ كل جمعية كفايتها من الثروة الموجودة ويشغل كل فرد منها بالاعمال التى تكلفه بها الجمعية ولا يكون حفظ النظام فى تلك الجماعات بيد أحد بل يراعى كل فرد النظام من نفسه ويجعل منفعة المجتمع نصب عينيه وقد ذهب «أوين» بالفعل الى الولايات المتحدة وأسس مجتمعاً فى انديانا سنة ١٨٢٦ وأراد أن ينظم جمعيات على هذا النسق فى كل جهة ولكنه لم يفلح. وأسس كايه فى الولايات المتحدة مجتمعاً أيضاً سماه مجتمع الايكاريين سنة ١٨٥٦ ووضع له قوانين تحتم على كل عضو من أعضائه أن يسقى فى صالح الكل وأن يتحمل كل الصعوبات فى ترقية شؤونهم وأن لا يكره اخوانه على ان هذا لم ينجح أيضاً تماماً لأن «كايه» نفسه كان يحب الاستئثار وكان يريد أن تكون كلمته النافذة فكيف بباقي الأعضاء<sup>(١)</sup> ؟

ويرى أصحاب هذا المذهب أن يكون عدد أعضاء تلك المجتمعات

(١) أنظر جيد ص ٤٥٩ وما بعدها

قليلا وأن يراعى النظام بالدقة بحيث يكون كل الاعضاء سواءاً حتى لا يأتي أى فرد منهم بما ينافي الصالح العام وكلما كانت تلك العشائر قليلة أمكن أن ينال كل فرد من أفرادها كفايته من ثروتها وكلما كان النظام فيها شديداً حافظ أفرادها على الثروة فلا ينفقونها فيما لا يفيد

ويستند بعض الفوضويين الذين يريدون محو الحكومات على هذا الرأي ويقولون ان الناس بعد تقويض دعائم الحكومات يعيشون مثل هذه المعيشة فلا يظلم القوي الضعيف ولا تختلف طرق توزيع الثروة في المجتمع لأن كل فرد يأخذ كفايته فلم يظلم احداً وما علموا بأن هذا الرأي واهن البناء لا يستند عليه الا من هو اوهى منه لاسباب كثيرة أهمها (أولاً) ان احتياجات كل منا لاحد لها فكيف تجعل مقياساً تقاس عليه الانصباة؟ قال « غوستاف شمولار » « من الخطأ البين أن تجعل احتياجاتنا مقياساً توزع على مقتضاه الثروة بيننا لاستيلاء الانانية على نفوسنا » وهو قول حق لو فطن أصحاب هذا المبدأ لصدقه لما تفالوا هكذا في حسن الظن بالانسان ونسوا أن حب الاثرة طبيعي لا يقدر أحد على اقتلعه من نفوس البشر.

(ثانياً) لأن أصحاب هذا الرأي لم يعينوا من يوزع الثروة على كل فرد بحسب احتياجه؟ ولم يعينوا من يسن القوانين ويعاقب الجناة والمذنبين بعد محو الحكومة؟ هل يعاقبهم كل الناس الموجودين في المجتمع أو ينتخب افراد المجتمع من يقوم بذلك واذا كانوا منتخبين فما هي الكيفية التي ينتخبون بها؟

(ثالثاً) لأن التاريخ برهن على خيبة مثل تلك المسعى بمحوظ عمل

«أوين» و «كايه»

(رابعاً) لأن مثل تلك المجتمعات لابد لها من الانقسام الى هيئة حاكمة وهيئة محكومة حتى تستقيم أعمالها ويمتنع التعدي منها (خامساً) لأن أصحاب هذا الرأي يريدون أن يعيدوا الحالة الاجتماعية الى أول ظهورها اذ ان تلك الممالك الهائلة الموجودة الآن كانت في أول أمرها جماعات مثل تلك التي يتكلمون عنها ثم اتسع نطاق العمران فيها حتى صارت كما نراها الآن

(سادساً) لنفرض أنه أتبع هذا المذهب في مصر مثلاً وانقسمت ثروتها بين تلك العشائر الاشتراكية فمن يضمن لنا أن تلك المجتمعات لا يصير بعضها أغنى من بعض بما أن درجات السعي ليست واحدة فيحدث عدم التساوي الذي يريدون أن يحوه وهذا المذهب الاشتراكي الفوضوي ينافي روح الحرية والعدل معاً فمن ذا الذي يجعل ثروته ملكاً مشاعاً بعد أن تعب في تحصيلها السنين الطوال؟ وبأي وجه يتساوى اللصوص الأدياء بالعاملين الشرفاء؟ بل بأي وجه يحرم فرد من ثمرة كده وتعب أبيه وجده ويجعل ماله مباحاً للجميع؟

ان حق الملكية هو الذي جعل العالم يترقى الى هذا الحد جعل الفلاح يعمل في الأرض ويحييها بعد ان كانت مواتاً. جعل التاجر يبحث عن كل ما يروج تجارته. حمل الكسول على العمل. دعا المتقاعد الى الكسب فمحوه تندثر معالم المدنية ويرجع العالم القهقري



## ❦ ( ٥ ) الاشتراك في الأرض ورأس المال ❦

وجد بعض الاشتراكيين ان المذهب المتقدم غير مقبول فقامت فئة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر تنادي بوجوب الاشتراك في الأرض ورأس المال ون يترك كل فرد يشتغل لنفسه ويوفر لنفسه لا يشاركه غيره في ثمرة كده ولا يشاطره ربحه وأول من دعا الى ذلك عالم بلجيكي يدعى « كولن » سنة ١٨٥٠ ثم ظهر في سنة ١٨٦٧ كتاب ألفه « كارل ماركس » وآخر ألفه « فرديناند لاسال » أبانا فيهما مبدأ الاشتراك في الأرض ورأس المال. والفرق بين هذا المذهب والمذهب السابق ان أصحاب المذهب المتقدم ذكره يدعون الى الاشتراك في كل شيء أما هؤلاء فيقولون بالاشتراك في الأرض ورأس المال اذا كانت الأرض لا يزرعها صاحبها ورأس المال لا يستعمله صاحبه ولكن مادامت الأرض يزرعها مالكيها ومادام رأس المال تحت ادارة صاحبه سواء كان ثابتاً أو متداولاً فلا يتعرض له الجمهور .

يرى أصحاب هذا المذهب ان أحسن طريقة لفض الخلاف الحالي وتخفيف وطأة التباين في الثروة هي نزع ملكية الأرض ورأس المال على الشرط المتقدم وجعل الأرضى ورؤوس الأموال مشتركة بين الشعب يشتغل كل فيها ويأخذ فائدة على قدر شغله « وتقدر كمية الشغل كما يقول ماركس بحسب مدته ويعتبر جميع شغل البشر واحداً من جهة القيمة متى كان الاجهاد في هذا الشغل واحداً » فن لا يتعب لا يأخذ شياً ومن اشتغل كثيراً نال مالاً كثيراً وانما جعلوا الشغل مقياساً لأنهم يرون

انه هو المقدر الحقيقي للقيمة . ولا يخالف هذا المذهب توريث الثروة كما يفعل مذهب « سيمون » فهو من هذه الوجهة يثبت في كل فرد حب العمل لتحصيل الثروة أولاً ومتى جمع مالا ومات وتركه لعقبه فلا داع لاشتغال هذا اذا اراد انفاق ما تركه له والده والاقتصار عليه .

ويمكن الاعتراض على هذا المذهب من وجوه ( الأولى ) - أنه يجعل الاعمال البشرية ايا كان نوعها متساوية وهذا يخالف الحقيقة لانه يعمط الناس حقوقهم ويساوي الغني بالنيه والنجار بالرسام والكاتب بالصانع ولا يرى فرقاً بين أحقر الصانع وبين أميرهم فلا يطمع الصانع الجاهل في تحصيل ما يجعله مساوياً للماهر مادام يكسب مثله وربما اكتسب أكثر بزيادة ساعات عمله ولا يوجد داع أكثر من هذا الى عدم الاتقان ولعمري لو اتبع هذا المذهب لما ظهر اختراع واحد لصانع مع ان أكثر الاختراعات من مبتدعات الصانع الذين بلغوا في صنعتهم حد الاتقان ولاشتغل كل فرد بأسهل الاعمال مادام يتساوى مكسبه منها بمكسب من يتعب نفسه في أصعبها . من ذا يقول بان تعب الفلاح في زرع أرض رملية مثل تعب آخر في أرض سوداء التربة مع ان عملهما واحد وهو الفلاحة ؟ ينظر ماركس وأتباعه الى قيمة الشيء من حيث صانعه لا من حيث هو وهذا خطأ بين لأن القيمة التبادلية لاي صنف تتوقف على منفعة الشيء في حد ذاته وليس على منفعته لشخص معين وقد قال الاستاذ « بول ليروي بوليو » « ان ما اقترحه ماركس من جعل مقدار ساعات العمل مقياساً لقيمة الشيء المصنوع واطلاق ذلك على كل شغل هو اقتراح لا يوجد الا في مخيلته ومن الخطأ المحض أن يجعل الشغل

مقياس القيمة لانه عادة يكون سببها اذ ان قيمة الصنف لا تتوقف على شئ آخر سوى نسبة المعروض والمطلوب منه وربما كان لنفقات صنع الصنف دخل في ثمنه ولكن تلك النفقات لا تشمل الوقت فقط كما يتصور ماركس بل يدخل فيها أشياء أخرى وتختلف أهمية أعمال الانسان العقلية والمادية اختلافا عظيما سواء في الصناعة أو في غيرها وهذا الاختلاف يجعل من المستحيل وضع مقياس مظررد لجميعها»

(الثاني) أنه يأمر بنزع ملكية رؤوس الاموال وجعلها مباحة للجميع وفات أصحاب هذا المذهب انه من المحتمل أن تكون هذه الاموال جمعت بواسطة العمل وانه من الصعب جدا تمييز ما حصل عليها أربابها بالعمل وما حصلوا عليها بالتهب

(الثالث) أنه يأمر بنزع ملكية الاراضي وجعلها مشتركة بين الجميع وهذا يحول دونه عقبات

### \*( ١ ) جعل الأرض مباحة \*

قبل البحث في هذا الموضوع يحسن أن نرجع البصر كرة على كيفية نشوء حق الملكية في الارض وكيف صارت خاصة بمن يريد الاشتراك كون أن يسلبهم اياها بدعوى انها ملك للجميع بلا تمييز وقد ذكرنا غير مرة ان الانسان نشأ صيادا يعيش من سنان رنحه ثم سَنَحَتْ له فكرة تدجين بعض الحيوانات والانتقال بها من مكان الى مكان كما يفعل كثير من القبائل الرحالة الى وقتنا هذا ولم تتوجه عنايته الى فلاح الارض والانتفاع بكنوزها الدفينة الا بعد ذلك وقد تعاقبت على الارض أدوار

الدور الاول - كانت الارض في هذا الدور مملوكة للمجتمع مباحا الانتفاع بها لجميع افراده على السواء فكانت العشيرة تزرع قطعة من الارض عاما مثلثا ثم تنتقل لغيرها في العام التالي بدون أن يعترضها أحد ولم تفكر العشائر في ذلك الوقت في امتلاك الارض (أولا) لقلة عدد السكان وعدم وجود متزاحمين (ثانياً) لاتساع الارض على السكان (ثالثاً) لجهلهم الطرق العلمية لفلاح الارض فكانوا لا يتقيدون بجهة من الجهات خوفاً من استنزاف خصبها .

الدور الثاني - ثم ازداد عدد السكان بعد ذلك وابتدأ التزاحم على الارض فأخذت كل عشيرة من تلك العشائر تضع يدها على جهة معلومة من أرض المجتمع فتعمل فيها وتنتفع بها مدة ثم تتبادلها مع جارتها ولا تزال أثار هذا الدور موجودة في سويسرا باسم « المان » وفي الروسيا باسم « مير »

الدور الثالث - ثم وجدت القبائل أو العشائر ان الارض التي تتعب فيها يستفيد منها غيرها لانها لا تبني ثمرة دائمة من عملها فعمدت الى امتلاك الارض بدل وضع اليد عليها أو استغلالها مدة فاخترت كل عشيرة بجزء من أراضي المجتمع لا يشاركها فيه غيرها وأصبح من ذلك اليوم حق الملكية مقدسا لا يمسسه أحد بسوء بل تضيع الرقاب دون ضياعه وتستمر الحروب عند أقل تعد عليه

على انه في هذا الدور لم يكن هذا الحق خاصاً بأي فرد من أفراد العشيرة بل كان للعشيرة كلها والدليل على ذلك ان كبيرها وهو أقوى فرد فيها لم يكن له حق التصرف في الارض المملوكة سواء بالبيع أو

بالهبة أو بالوصية بل كانت الأرض تشبه أملاك الشركة لا يجوز لأحد الشركاء التصرف فيها ويوجد أثر لهذا النظام عند قبائل (الادروغاس) في بلغاريا وعند الكروات في النمسا

الدور الرابع - المنظمات القطاعية - لم تترك الأمم بعضها آمنة مطمئنة في بلادها بل كانت الأمة القوية تمد سلطتها على كل من قدرت عليهن من الأمم الأخرى . وكان تأثير الفتوحات شديداً على حق الملكية لانتقاله الى الأمة الفاتحة أو للقبيلة الغالبة على حسب الاحوال وكان يصعب على أولئك الغزاة أن يضعوا أيديهم على كل أراضي الأمة ولذا كانوا يكتفون بملكيته فقط ثم يقطعونها أتباعهم على شرط أن يحملوا السلاح معهم وقت الحاجة وكان هؤلاء يقطعونها غيرهم على شروط مختلفة وهكذا وقد استفحل خطر هذا النظام في القرون الوسطى وخصوصاً في انكلترا وفرنسا وألمانيا وصار الفلاحون الذين كان لهم كل شيء قبل الفتح عبيداً تباع وتشترى مع الأرض كأنهم جزء منها ونشأ عن هذا النظام مفسدات كثيرة واجحاف بحقوق الفلاحين الذين لاذن بهم الاضعفهم ولا يزال في انكلترا شيء من هذا القبيل حيث توجد مقاطعات لبعض الأعيان يكونون فيها الامرين الناهين .

الدور الخامس - ثم ابتدأ العالم الاوربي بعد فتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣ ينهض نهضة جديدة على أثر انتشار العلوم والمعارف التي كانت كنوزها مخبوءة في تلك المدينة وظهرت الدعة الى المدنية في كل الارحاء فلبتها أعظم الشعوب وابتدأ نور العرفان ينير أذهان جميع الطبقات وارتقى الفلاحون وزحزحوا عن كواهلهم نير المستبدين فيهم وهكذا تلاشت

النظامات الاقطاعية . وابتدأت الحرية الشخصية تسير جنباً لجنب مع العرفان ونالت الشعوب حقها كله أو جله من حاكميها وخول الحق للأفراد في امتلاك الارض على شرط دفع الضرائب التي عليها للحكومة وصار لهم حق التصرف فيها بكل الطرق القانونية كالبيع والاجارة والهبة والوصية على ان أكثر القوانين فرقت بين التصرف في العقار والتصرف في المنقول مثال ذلك القانون المصري فانه فرق بينهما من وجوه كثيرة منها ( الاول ) أنه لا يمكن هبة الارض الا بعقد رسمي أي عقد امام موظف عمومي مختص أما المنقولات فتكون هبتها بأية طريقة ( الثاني ) انه شرعاً لا يمكن وقف المنقول الا في أحوال استثنائية بخلاف العقار ( الثالث ) انه لا يتم التسليم في العقار الا باعطاء الحجة أو المفاتيح للمشتري أما في المنقول فيتم بتسليم ذات الشيء ( الرابع ) ان العقار لا يثبت الحق فيه بوضع اليد الا بعد خمس سنين عند وجود السبب الصحيح وخمس عشرة سنة في غير ذلك وهذا بخلاف المنقول ( الخامس ) الشفعة لا تكون الا في العقار الدور السادس - ولم تأل كثير من الدول جهداً في استنباط طريقة تجعل التصرف في الاراضي مثل التصرف في المنقولات كي تتوزع زيادتها ولا تختص بها فئة معلومة حتى وفق عالم في أستراليا يدعى ( تورنس ) الى طريقة تسهل ذلك

### ❦ ( ب ) طريقة تورنس ❦

وتشتمل هذه الطريقة على أمرين ( الاول ) إيجاد سجل في الحكومة توصف في صفحاته قطع الارض المملوكة فيذكر تاريخ امتلاكها واسم

مالها الحالي وأسماء الأشخاص الذين ملكوها وحدودها وغير ذلك (الثاني) ان يحصل صاحب الارض على صورة تطابق الورقة الموجودة في السجل تمام المطابقة بان يرسمها بواسطة التصوير الشمسى فيمكنه أن يتصرف في هذه الصورة كما يتصرف في أى متاع منقول وقد جربت هذه الطريقة في أستراليا وفي تونس ونجحت نجاحاً تاماً

### ﴿ (ج) أراضى مصر ﴾

بعد أن تملك العرب مصر في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب اعتاد أمراؤهم أن يوزعوا الاراضى على القواد بشرط أخذ العشر منهم كما كانت الحال في بلاد العرب ثم صار كل من يعتنق الديانة الاسلامية يكسب المزايا التى للمسلمين وتصير أرضه عشورية أى يدفع العشر من غلتها للحكومة ولكن الامراء منعوا ذلك وقرروا أن تكون خراجية أى يدفع أربابها الخراج عليها . ولما استولى السلطان سليم على مصر وزع الاراضى على قواده الذين تركهم فيها وبعض المماليك الذين كانوا من حزبه لينتفعوا بها وكانت تسمى رزقة <sup>(١)</sup> . على انه حينما ضعفت شوكة السلطنة استبد المماليك في مصر وصار كل فرد منهم مستقلاً في بلده وشاع في القرن السابع عشر نظام الالتزامات وكيفية ذلك أن يتعهد الشخص بأن يدفع للحكومة الضرائب المربوطة على أراضى جهة من الجهات وذلك لمدة سنة أو أكثر يدفع سنة منها مقدماً ثم يسعى بعد ذلك جهده في أن يحصل على المبلغ الذى تعهد بدفعه للحكومة أو زيادة عليه ولم يكن من رقيب على

(١) أنظر ملكية الثروة العقارية في مصر ص ٤٧ و ٤٨ و ٥٠ و ٥١

أولئك الملتزمين فكانوا يسومون الفلاح سوء العذاب ولم ير هذا بدامن الاستسلام لتقيده بالارض وكانت الحكومة تعطي الملتزم بعض الاراضي بلا مقابل جزاء قيامه بهذا العمل ومن ذلك نعلم ان هذا النظام كان يشبه كثيرا المنظمات الاقطاعية في القرون الوسطى وقد تغيرت هذه الحلة حينما استأصل محمد علي باشا شأفة المالك في أول القرن الماضي وصادر أملاكهم وصارت كل الأراضى بعد ذلك للحكومة كما كانت قبلاً ثم بدأ بتقسيم البلاد الى مديريات ومرا كز وبلاد وأعطى لسكان كل جهة أطيانا يزرعونها وهكذا كانت لكل فلاح قطعة من الارض خالصة له يزرعها كيف شاء على شرط أن يدفع ضريبتها وقد صرح القانون الصادر في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٨٤٦ (١) ان الذي توزع عليه الارض يجوز له أن يرهن أرضه أو يتنازل عن الانتفاع بها لغيره على شرط أن يكون ذلك على يد شهود أو بواسطة حجة (٢) وانه اذا تغيب عن أرضه ورجع فوجد غيره يزرعها فله حق استردادها منه (٣) وانه اذا لم يدفع الخراج يجوز حرمانه من الانتفاع بالارض الا اذا أمكنه دفع الخراج وحينئذ ترد اليه ثم صدر قانون في ٨ جمادى الأولى سنة ١٨٥٤ نص (أولاً) على ان للورثة المذكور حق وضع أيديهم على الاطيان التي تركها مورثهم . أما الاناث فليس لهن هذا الحق الا اذا أثبتن انهن محتاجات للتعيش منها وتعهدن بدفع الضرائب وتعطى لهن الارض لكن على شرط أن تنزع منهن اذا وجدن لهن وسيلة أخرى للارتزاق (ثانياً) أن يكون التصرف في تلك الاراضي بواسطة حجة تكتب في المديرية (ثالثاً) أن تكون المدة القانونية للقضايا المختصة بالحقوق العقارية ١٥ سنة . وهكذا ازدادت حقوق المنتفع عما كانت



عليه الى أن صدر دكريتو في ٢٢ شعبان سنة ١٨٦٦ أباح للمنتفعين بالأرض أن يوصوا بها لغيرهم وأن يهبوها لهم. وأتما حفظ للخديو الحق في التصديق على وقف تلك الاراضي . وقد أصدر الباب العالي في ٧ صفر سنة ١٨٦٧ قانونا صرح فيه للجانب بامتلاك الأراضي في السلطنة التي من ضمنها مصر . وفي ١٣ جمادى الآخر سنة ١٨٧١ صدر قانون المقابلة الذي نص على ان من يدفع خراج أرض لمدة ست سنوات يصير مالكا لها ملكا تاما بعد هذا الزمن وكانت نتيجته ان أجهد كثيرون أنفسهم في أن يدفعوا الضرائب ليملكوا الارض ملكا تاما وألني هذا القانون في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ وجدد في هذه السنة أيضا ولكنه ألني أخيرا بدكريتو ٦ يناير سنة ١٨٨٠ الذي صادق عليه قانون التصفية في ١٧ يولييه . ولم تمض مدة قصيرة حتى صدر في ١٥ ابريل سنة ١٨٩٠ قانون أزال العقبات من طريق الملكية التامة وخول امتلاك الاطيان ليس فقط لمن دفعوا الضرائب بل لغيرهم أيضا حيث ورد فيه انه « اعتبارا من تاريخ أمرنا هذا يكون لأرباب الاطيان الخراجية التي لم تدفع عليها مقابلة حقوق الملكية التامة في أطيانهم أسوة أرباب الاطيان التي دفعت عنها المقابلة بتمامها أو جزء منها »

هذه هي الادوار التي تقلبت فيها ملكية الارض ويريد الاشتراكيون أن لا يختص بها قوم دون آخرين بل تصير للجميع وقد كانت الارض في المدة الاخيرة سببا مهما في اختلال التوازن بين الطبقات واغتنى قوم كثيرون بغير حساب ، ولا يد لهم في ايجاد ذلك الغنى فما الذي فعله صاحب قطعة أرض ازدادت قيمتها اضعافا لان الترام مثلا وصل اليها بعد أن كانت

بعيدة عن السكن؟ ألم تكن شركة الترام هي السبب في ارتفاع قيمتها؟ وأي فضل لصاحب قطعه أرض ارتفعت أجرتها لتكاثر عدد السكان وغير ذلك من الاسباب التي لادخل للفرد فيها؟ وقد رأى بعضهم ان استعمال طريقة «تورنس» تخفف هذه الوطأه لانها تسهل نقل ملكية الارض من فرد الى فرد كما تتداول المنقولات فتتوزع تلك الزيادة التي زادت بها الارض بلا تعب أصحابها على أفراد كثيرين من المجتمع فاذا فرضنا ان ثمن قطعة من الارض مائة جنيه وباعها صاحبها لآخر فباعها هذا بمائة وخمسين ثم باعها الثالث بمائة وثمانين وهكذا فان الربح يتوزع على أفراد كثيرين على ان هذا لم يرو غلة الاشتراكيين الذين لا يرون أي مسوغ لجعل الارض للأفراد بل يريدون جعلها مشتركة فقاموا يقترحون اقتراحات عديدة للوصول الى هذا الغرض وأهم تلك الاقتراحات اثنان (الاول) أن تشتري الحكومات جميع الاراضي المملوكة للأفراد ثم تؤجرها للأهالي لمدد تتراوح بين خمسين وسبعين وتسع وتسعين سنة ثم هم يستدلون على نجاح هذا الاقتراح بما كان أخيراً من استيلاء الحكومة الفرنسية بهذه الطريقة على كثير من السكك الحديدية الموجودة في بلادها بعد أن كانت مملوكة للأفراد. على ان هذا الاقتراح لا يمكن العمل به (١) لان العدل يقتضي أن تدفع الحكومة ثمناً مناسباً لأصحاب الارض وهذا بالطبع يودي بخزینتها الى الخراب لان أثمان الارض الموجودة ليست بالشئ الذي يستهان به (٢) لان بعض الناس ربما امتنع عن بيع ملكهم وكل فرد حر التصرف في ملكه فما الذي الحكومة وقتئذ؟ هل تجبره على ذلك أم تدفع له ثمناً عالياً؟ (الثاني)

قام المستر « هنري جورج » والمستر ( ميل ) وغيرهما ينادون بان أحسن وسيلة لجباية تلك الزيادة التي تزيد في قيمة الارض بلا تعب أصحابها هي وضع ضريبة على أجرة الاراضى تأخذها الحكومة وتصرفها في مرافق اخري تفيد المجتمع بدل أن تختص بها فئة قليلة من السكان وقد قال (ريكاردو) بهذا الخصوص ( ان الضريبة التي تربط على الارض بنسبة الاجرة التي يتقاضاها أصحابها منها فتختلف باختلاف تلك الاجرة لمي في الحقيقة ضريبة على تلك الاجرة وبما ان مثل تلك الضريبة لا تربط على الارض التي لا أجرة لها ولا على حاصلات رأس مال ينفق على أرض لغرض الربح ليس الا ولا يدفع في الاجرة . فهي لا تؤثر بحال من الاحوال على ثمن المواد الاولية بل تقع بحذافيرها على ملاك الاطيان ) ويرى أصحاب هذا الاقتراح ان أتباعه يأتي للحكومات بمال يكفيها مؤونة ربط الضرائب والتعب في جبايتها من جميع الطبقات ويعترض على هذا الرأي من الوجوه الآتية ( أولاً ) ان كثيرين من أصحاب الاطيان لم يرثوها عن آبائهم بل اشتروها باموالهم التي هي ثمرة كدهم ودفعوا فيها قيمتها الحالية أو أقل بقليل فمن الظلم البين والعار المشين على أية حكومة أن تنهب طبقة من رعاياها بهذه الطريقة التي تترى بكل حكومة صالحة تخاف على سمعتها ( ثانياً ) كيف تقدر الحكومة أن تميز بين الزيادة التي زادت بها الاراضي بالصدفة كزيادة عدد السكان وتنظيم الطرقات ونحو ذلك وبين الزيادة التي زادت بها بجد أصحابها وتعهدهم الارض بالطرق الزراعية المفيدة وكيف يصح أن يؤخذ المجد بجرم الكسول ؟ ( ثالثاً ) لماذا تغنم الحكومة من أرباب الاطيان هذه المبالغ الطائلة اذا زادت قيمة أطيانهم وارتفع

إيجارها ولا تغرم لهم شيئاً إذا هبطت قيمتها ألم يكن أجدر بالحكومة أن تكون معاملاتها واحدة لرعاياها وأن يكون الغرم بقدر الغنم (رابعاً) إن رؤوس الاموال وغيرها من انواع الثروة تزيد بالصدفة كما تزيد الارض فلماذا تضغط الحكومة على ملاك الاراضي وتأخذ منهم تلك الزيادة وتترك غيرهم بدون أن تتدخل في شؤونهم ؟

### ❦ الاشتراكية والاسلام ❦

جاء الدين الحنيف داعياً الى مواساة الفقراء آمراً بالزكاة لقوله تعالى في كتابه العزيز ( وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه وما للظالمين من أنصار . ان تبدوا الصدقات فنعماء هي وأن تحفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم سيئاتكم والله بما تعملون خبير ) ( ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون )

وبما ان أساس الاشتراكية هو حقد الفقراء على الاغنياء للتفاوت بينهم في الانصباء وما تلك المذاهب المختلفة التي تقدم ذكرها الا حرب أثار الفقير غبارها وذكى نارها لتصبح تلك الثروة التي عقد الاغنياء عليها الخناصر ملكاً مشاعاً لا يستأثر بها البعض دون البعض فلا جرم اذا اعتبرنا ان ذلك الدين الذي يفرض الزكاة أكبر داع الى دوام اللفة بين كل الطبقات وان أتباعه أحسن دواء للاشتراكية

### ❦ أصوب البراء ❦

أما وقد عرفنا الآن رأي الاشتراكيين في توزيع الثروة والطرق

التي يرونها على اختلاف منازلهم موصلة الى ذلك سواء كانت بمحو الحكومة كما يقترح الفوضويون أو الاعتماد عليها كما يرى الاشتراكيون الحكوميون أو جعل الثروة مشاعة كما يفعل أصحاب ثلاثة المذاهب الاخرى . فلا مانع الآن من بيان الكيفية التي توزع بها الثروة في الوقت الحاضر . ولو بحثنا عن الاشخاص الذين لهم دخل من ثروة المجتمع نجدهم (أولاً) صاحب الارض الذي يأخذ أجرتها (ثانياً) صاحب رأس المال الذي يأخذ منه ربحاً أو فائدة بحسب ما اذا تجربته أو أقرضه لغيره (ثالثاً) العامل الذي يأخذ أجرة على شغله (رابعاً) الحكومة التي تأخذ الضرائب لتساعد على النظر في شؤون المجتمع . ولنتكلم على كل واحد من هؤلاء فنقول

« (١) صاحب الارض »

الملكية العقارية هي أحسن أنواع الملكية بلا مرء وذلك (أولاً) لأن قيمة الأراضي قليلة التقلب بخلاف غيرها من أنواع الثروة فانها لا تثبت على حال فالمال يزول لاقل تغير في الثقة وأقل ترزع في الامن العام والعامل لا يجد دائماً من يقبل عمله ويعطيه عليه أجراً . ولكن الأرض راسية تتعاقب عليها الدهور وتبدل الحكومات وتتقلب النظمات وهي باقية (ثانياً) لأن الحاصلات الزراعية لا يقل طلبها كثيراً فلا خوف على صاحب الارض ولا هو يحزن مادام قطنه وقحه يطلبهما الغني والفقير على السواء (ثالثاً) لان عدد السكان في ازدياد والتزام على الارض في اشتداد وهذا مشاهد في الجهات الآهلة بالمدينة منذ عهد قريب فبعد أن

كانت الأراضى بخسة الثمن أصبحت عالية القيمة وأضحت أجرتها مرتفعة أيضاً

وصاحب الأرض اما أن يزرعها بنفسه أو يعطيها لغيره يزرعها وفي حالة اعطائها لغيره اما أن يعطيها له إيجاراً وأما أن يعطيها له مزارعة . فاذا تعهد صاحب الأرض زرعها بنفسه سواء عمل فيها بيده أو أجر لها فلاحين يزرعونها وراقبهم مراقبة شديدة ازدادت حاصلاتها وصارت خصبة التربة والسبب في ذلك هو ان الملكية تبث فيه حب المثابرة على العمل وبذل الجهد في استثمارها للانتفاع بكنوزها واستدراخ خيراتها فان مجرد اعتقاد الشخص بانه وحده هو الذي تعود عليه ثمرة الأرض وانه هو المنتفع بنتيجة عمله لما يضاعف قواه في فلحها . اعط الفرد الكسول جبلاً وقل له ان هذا ملكك ثم راقبه كيف يحوله بعد ذلك الى واد ذى زرع تعلم مقدار تأثير الملكية على العمل . لولا ثقة الفلاح ان تلك الأرض التى يتعب فيها هي خالصة له ولعقبه من بعده ما انكب عليها من الصباح الى المساء وبذل في فلحها كل قواه حتى يتحول جديها خصبا وتكثر حاصلاتها وان من يقارن بين غلة الفدان الذى يزرعه صاحبه والذى يزرعه الاجير أو المستأجر أو المزارع لا يبقى عنده شك في هذه الحقيقة . على ان هذه الطريقة غير ممكنة الا عند صغار الملاك . لانه يستحيل على أي فرد من كبار أصحاب الاطيان أن يزرعها بنفسه ولذا كان من الضروري أن يستخدم غيره ليفلحها ويعطيه أجراً في مقابل عمله كما يفعل كثير من الملاك انما يستحسن في هذه الحالة أن يشجع صاحب الأرض الفلاحين برفع أجور المجتهدين منهم لكي يتنافسوا في إتقان العمل وأن يراقبهم

مراقبة شديدة يكشف بها الغطاء عن حقيقة كل فرد منهم فيكافي المجتهد الأمين ويحرم المتواني الخائن .

ويستحسن كثيرون أن يعطوا أطيانهم مزارعة وهي عقد يعقده المالك مع من له دراية بفلح الأرض يتفق فيه على أداء حصة معلومة من حاصلاتها<sup>(١)</sup> . وفي هذه الحالة اما أن يتفق المؤجر والمزارع على الآلات التي يحضرها كل واحد منهما أولاً يتفقان فان اتفقا فيها واتبع مآعاقدا عليه وان لم يتفقا تدخل في التأجير الآلات الزراعية والمواشي الموجودة في الارض في وقت العقد اذا كانت تلك الآلات والمواشي مملوكة للمؤجر ويجب على المستأجر أن يصرف النفقات اللازمة لحفظ ما يوجد بالأرض من المباني وغيرها من المآوي وأن يبذل جهده في خدمة الارض<sup>(٢)</sup> وعليه أيضاً أن يستعوض الآلات التي بليت بكثرة الاستعمال الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك ولكن لا يكون ملزماً بأن يستعوض الحيوانات التي نفقت الا من النتائج فقط اذا كان هلاكها بدون تقصير منه<sup>(٣)</sup> والمزارعة مفيدة من الوجهة الاقتصادية (أولاً) لأنها تجعل للمزارع صالحاً في تقوية الأرض وتحسينها وتبث في نفسه النشاط في العمل وراء اكثار الغلة لانه يعلم علم اليقين ان النفع عائد بعضه عليه ولا يختص به المالك وحده (ثانياً) وهي من جهة أخرى تجعل لصاحب الارض صالحاً في مراقبة المزارع

(١) وتختلف هذه الحصص باختلاف خصب الارض وعدد المزارعين وغيرها

من الاسباب والمزارعة منتشرة في مديرية الشرقية

(٢) أنظر مادة ٣٩٨ من القانون المدني الاهلي

(٣) أنظر مادة ٣٩٩ من القانون المدني

لان ربحه من أرضه يتوقف على مقدار حاصلاتها كثرة وقلة فان جادت بغلة كثيرة ربح وان جاءت بقدر قليل كان جزء كبير من الخسارة واقعاً عليه ( ثالثاً ) وهي داعية الى دوام العلاقة بين المزارع والمالك لان هذا لا يتجه فكره الى استبدال مزارعه بغيره الا في القليل النادر بخلاف المؤجر الذي يبحث دائماً عن مستأجر جديد يدفع له أجرة أعلى ( رابعاً ) وهي تدعو أيضاً الى دوام الائتلاف بينهما فهي بمثابة شركة توحدت فيها مصلحة صاحب الارض ومصلحة المزارع وليس بعد توحد المصلحة داع أشد الى الكدح والكسب في تحسين حالة الارض .

وللوصول الى نتيجة حسنة يجب تأجير الارض لمدة طويلة اذ ان كثيرين من المستأجرين لا يشفقون على الارض ولا يهتمهم استنزاف خصبها أو بقي لانها ليست دائماً لهم ولانهم يريدون أن يحصلوا منها على غلة كثيرة وكفى . ولكن اذا أجرة الملاك أراضيهم لمدد طويلة فان المستأجرين يكثرون من الاعتناء بها لعلهم ان غلتها طول تلك المدة عائدة عليهم

### \*( ١ ) أجرة الارض \*

أجرة الارض هي المال الذي يأخذه صاحبها في مقابل ارتفاع الغير بها سواء بزرعها أو بالرعي أو بالصيد فيها أو باستخراج كنوزها

### ❦ ( ب ) كيف نشأت تلك الأجرة ❦

لنفرض أنه يوجد ثلاث قطع من الارض الزراعية أولاها على ضفة



نهر أو غدير وترتبتها خصبة ينتج الفدان منها اثني عشر أردبا وبجانها قطعة أخرى أقل منها خصبا ينتج الفدان منها عشرة أرداب وبجانها قطعة ثالثة بعيدة عن ذلك النهر ينتج الفدان فيها ستة أرداب . ولنفرض ان ثلاث القطع هذه منعزلة في احدى من الجهات ولنفرض أيضا ان سكان تلك الجهة قليلو العدد تكفيهم القطعة المجاورة للنهر ويفضلونها على غيرها (أولاً) لأنها لا تحتاج لكبير عناء (ثانياً) لأنها تأتي بحاصلات كافية لهم على قلة عملهم فيها

وبعد عدة من السنين ضاقت تلك القطعة بالسكان لكثرة أولادهم وأحفادهم وصارت حاصلاتها التي كانت تزيد عن حاجتهم لا تكفيهم الآن وذلك لوصولها الى حد تناقص الغلة الذي تكلمنا عنه في موضع آخر فاذا يصنعون هل يموت أكثرهم جوعاً ما أظنهم فاعلين ذلك وأمامهم القطعة الأخرى التي ينتج الفدان منها عشرة أرداب وتنقسم الناس حينئذ الى قسمين فقسم يذهب الى القطعة الأخرى ويعمل فيها بمجرائه ومعوله وقسم آخر يفضل أن يشتغل في الأرض الأولى ويدفع لأصحابها الفرق بين ما تنتجه الأولى وما تنتجه الثانية بدلاً من أن يتعب نفسه في زرع القطعة الأخرى يقول صاحب الفدان من القطعة الأولى لمن يريد أن يزرع أرضه « انك لو صرفت على فدائي مقدار ما تصرفه على الفدان من القطعة الأخرى لأنك أنتج لك اثني عشر أردبا مع انك لو أنفقت في الفدان من القطعة الأخرى نفس الشغل ورأس المال لما أنتج لك الا عشرة فقط فاختر لنفسك واحداً من اثنين اما أن تعطيني أردبين وهما الفرق بين مقدار الغلتين أو تخرج من ملكي وغيرك كثيرين يقبلون بهذا الشرط » فيختار الفلاح

الفدان من القطعة الاولى طبعاً ويصدع بأمر المالك أولاً لان خصب  
القطعة الأولى يسهل عليه العمل ثانياً لانه لافائدة له من الانتقال لجهة  
أخرى مادام لا يفيد ذلك بل بالعكس يتعبه . ثالثاً . لأنه يرى نفسه  
أهنا حالا وأهدأ بالا من أخيه الذي ذهب الى القطعة الاخرى وأخذ  
يكدح فيها لكي يحييها فيمكننا اذاً أن نستنتج مما تقدم أمرين مهمين  
(أولهما) ان القطعة الاولى صارت لها أجرة فقط لان الضرورة  
حتمت على الناس الالتجاء الى القطعة الثانية الاقل منها خصبا ( ثانيهما )  
ان مقدار تلك الاجرة هو الفرق بين ما تنتجه الاولى من الارادب أو  
أية وحدة أخرى وما تنتجه الثانية منها

بقي أولئك الناس مدة من الزمان وأصحاب الاطيان في القطعة الاولى  
يأخذ كل منهم أردبين عن كل فدان والفلاحون يزرعونها بسهولة ويخصهم  
عشرة أرادب بينما يكدح أولئك الذين ذهبوا الى القطعة الثانية ولا ينالون  
الا قدر كفايتهم . وهم كذلك اذ تقاطر عليهم خلق كثير جذبهم حسن  
مناخ تلك الجهة وجودة تربتها فأرادوا أن ينالوا حظا منها . وجد أولئك  
المهاجرون ان القطعتين الاولى والثانية لا تكفيان لسد عوزهم هم والسكان  
الاصليون فتهافتوا على القطعة الثالثة أقل ثلاث القطع خصبا وأثروا في  
الحالة الاقتصادية من وجهتين ( الاولى ) ان القطعة الثانية صارت لها أجرة  
لان الناس تفضل أن تزرعها وتأخذ من الفدان عشرة أرادب بدل أن  
يتعبوا في القطعة الثالثة التي لا أجرة لها ويأخذوا من الفدان ستة أرادب  
فقط . يفضل أحدهم أن يبقى صاحب الارض ويدفع هو في مقابل ذلك  
أجرة في الفدان تعادل الفرق بين ما ينتجه الفدان من القطعة الثانية وما

ينتجه الفدان من القطعة الثالثة بدلا من أن يتعب في زراعتها وبهذه الطريقة يحصل ملاك الأطيان في القطعة الثالثة على ميزة خاصة ويصير لهم الحق في طلب أربعة أراذب من كل من ينتفع بفدان من أطيانهم ويتمتع بمزيتة وتساعدهم على ذلك المزاخمة القائمة بين المستأجرين ولكن مابال ملاك الأطيان في القطعة الأولى؟ انهم يصيرون أغنى من ذي قبل ليس لأن أراضيهم صارت أخصب ولا لأنهم أجهدوا أنفسهم بل لأن بعض الناس تزاحموا على الأرض الرديئة ليربحوا أنفسهم من عناء زراعة الأرض الاردا نربة وهي القطعة الثالثة وأصحاب القطعة الاولى لا يكتفون الآن باردئين عن كل فدان بل يجبرون من يريد أن ينتفع بأرضهم وهي أخصب الجميع على دفع زيادة خصبها عن الارض الاقل خصباً وهذه الزيادة هي الفرق بين غلة الفدان في الأولى وغلته في الثانية (١٢ - ٦) أو ستة أراذب فان أطاعوا استمروا منتفعين بالأرض والاحل محلهم مئات غيرهم من المتراحمين على المنفعة

فاذا زاد عدد السكان في تلك الجهة عن قبل لاي سبب من الاسباب واتخذ الناس أرضا لا ينتج الفدان منها أكثر من أربعة أراذب بنفس الشغل الذي ينتج به الفدان من القطعة الثالثة ستة ومن الثانية عشرة ومن الاولى اثني عشر فان اجارة القطعة الاولى تصير (١٢ - ٤) أى ثمانية وأجرة الثالثة (٦ - ٤) أى اثنين

فرضنا في المثال المتقدم أن هذه الجهة منعزلة وان السوق التي تباع فيها حاصلات تلك الاطيان واحدة لا يزاحمها فيها غيرها وبقي علينا فرض آخر وهو وجود جهة على الضفة الاخرى من النهر مثلاً رأى أهلها ان

زراعة القمح مفيدة لهم فأخذوا ينافسون غيرهم في زراعته ويزاحمونهم في  
سوقه خصوصاً لأنهم قد وجدوا أن أقل أراضيهم خصباً ينتج القدان فيها  
خمسة أرادب

فماذا تكون نتيجة ذلك على أجرة الأراضي التي تنتج اثني عشر  
أردباً؟ هل تبقى ثمانية أرادب أم تقل؟  
إن أجرة أحسن أراضي الجهة الأولى تصير أقل لأن الناس لا يقبلون  
على زرع الأراضي التي تنتج أربعة أرادب في الجهة الأولى مادامت هناك  
أراضٍ في جهة أخرى تتلف عليها سوقها. فتصير أجرة أحسن أرض في  
القطعة الأولى (١٢ - ٦) أي ستة والثانية أربعة بدلسة ولا يأخذ أصحاب  
القطعة الثالثة أجرة عليها

### ❦ (ج) قانون الأجرة ❦

من كل هذا الإيضاح نستنتج هاتين القاعدتين<sup>(١)</sup>  
(الأولى) أن أجرة الأرض تنشأ من وجود أراضٍ مختلفة في درجة  
الخصب تزرع جميعها في وقت واحد بقصد عرض حاصلاتها في سوق واحدة  
(الثانية) أن تلك الأجرة تقدر بالفروق بين درجات الخصب المختلفة  
فتعرف أجرة الأرض بالفارق بين حاصلاتها السنوية وبين حاصلات أقل  
الأراضي المنزرعة خصباً. على شرط أن تكون سوقها واحدة وأن يكون  
مقدار الشغل الذي يصرف عليهما واحداً

### ❦ (د) أجرة أراضي البناء ❦

لا يمكننا أن نسوي أراضي البناء بالأرض الزراعية ونجعل أجرتهما على معدل واحد لاختلافهما اختلافاً بينا وهذا التباين مبني على أمور كثيرة منها أن أراضي البناء في كل جهة محدودة عادة إما عملاً بنظام البلديات أو حباً في الاجتماع وهذا ما يجعل التزاحم عليها شديداً ويقلل وجود الأراضي التي لا أجرة لها بل يكاد يجعلها معدومة وهذا بخلاف الأراضي الزراعية في أكثر الجهات ومنها أن منافع أراضي البناء تختلف باختلاف الغرض الذي يراد استعمالها له . وهذا يختلف باختلاف المهنة فمثلاً الأراضي القريبة من الأسواق العمومية يرغب فيها التجار لأن صقعها يفيدهم في ترويج تجارتهم والأراضي القريبة من المحاكم يرغب فيها المحامون ويدفعون فيها أجوراً عالية . لأن الصقع الموجودة فيه يلفت الأنظار إليهم والأراضي البعيدة عن السكن يتزاحم عليها أصحاب المعامل ويشيدون فيها مصانعهم . والأراضي المعتدلة الهواء يتزاحم عليها الأطباء ويبنون فيها المستشفيات وقد وصلت أجور أراضي البناء في بعض المدن إلى درجة باهظة

### ❦ (هـ) أجرة المناجم ❦

تختلف المناجم عن الأرض الزراعية لانه بينما يستعمل مستأجر الأرض الزراعية خصبها الطبيعي بدون تنقيص شيء كثير منها لا يقدر مستأجر المنجم على الانتفاع به الا اذا احتفروه واستخرج المعدن الموجود فيه وهذا بالطبع يؤول الى استنزاف كل ما فيه على توالي الايام ثم يردّه بعدئذ المستأجر

الى صاحبه حفرة لا ينتفع بها ولذا كان القانون المتبع في أجور الأراضي الزراعية لا ينطبق مطلقا على الاراضي الموجودة فيها المناجم . بل توقف أجور المناجم (أولاً) على جنس المعدن (ثانياً) على الكمية الموجودة منه (ثالثاً) على قربته أو بعده عن سطح الأرض (رابعاً) على بعده أو قربته من السوق

ويثبتني على ذلك ان منجم الذهب أجرته أضعاف أجره منجم الفحم أو الحديد لأن قيمة ما يستخرج منه أضعاف قيمة الفحم وان المنجم المحتوي على كمية عظيمة أعلى أجره مما فيه قدر قليل لأن المستأجر يمكنه أن يستخرج منه المعدن بسهولة وفي وقت قصير وان المنجم الذي بعد خمسة وعشرين متراً عن وجه الأرض مثلاً أجرته أعلى مما بعد خمسين متراً لأن الأول يسهل استخراج المعدن منه بدون كبير نفقات بخلاف الثاني وان المنجم البعيد عن السوق أقل أجره من القريب منها لأن أجره النقل تقلل مكسب المستأجر

### ❦ (و) أمرة المراعي ❦

لا تختلف أجره المراعي عن أجره الأرض الزراعية . لأن قانون أجره هذه ينطبق عليها تماماً . فن المراعي المتسعة كثيرة الكلاً ومنها الضيقة قليلة الحشائش ومنها التي لا تؤجر لعدم صلاحيتها لذلك . وأجره الأولى هي الفرق بين قيمة ما تنتجه وما تنتجه الثانية

وكثيراً ما تجعل المراعي كثيرة الكلاً أرضاً زراعية لأن ذلك أكسب لأصحابها أو تجعل الأرض الزراعية مراعي حتى يتجدد خصبها

الذي استنزف من كثرة الاجهاد بالزراعة .

### ❦ ( ٢ ) ربح صاحب العمل ❦

تقدم لنا الكلام عند البحث في أدوار الصناعة كيف صار الصانع أجيراً عند صاحب العمل بعد أن كان حراً وعضواً في شركة العملة . وكيف رضي بذلك في مقابل ما يتناوله من الأجرة بحسب كفاءته . وفضل معيشتة هذه على حالته الأولى المحفوفة بمصاعب المسؤولية لأنه يأخذ من صاحب العمل أجرة عمله على كل حال سواء ربح هذا أو خسر . ولم يبتدي عمل أصحاب المصانع الا منذ زمن حديث في تاريخ الصناعة وهم الآن يمثلون الدور المهم في العالم التجاري ويصنعون كميات وافرة من البضائع ويبيعونها للتجار .

وصاحب العمل اما أن يكون هو نفسه صاحب رأس المال الذي يدير به حركة العمل واما أن يكون مقترضه من أحد أصحاب الاموال في مقابل فائدة يدفعها له . وقد كان رأس المال وحده في الزمان الغابر مرشحاً صاحبه للقبض على زمام العمل وادارة شؤونه والتصرف في أجور الصانع وقت ان كانت المصانع في بدئها والاصناف المصنوعة لا تحتاج الى مهارة فائقة وصاحب العمل لا يحتاج الى نظر بعيد ليجهز البضائع للمستقبل وكانت السوق هادئة والاصناف المطلوبة قليلة الانواع وربما راج الصنف منها طول العام وكانت تكفي في هذا الوقت معرفة الصانع الفنية وان جهل صاحب العمل صناعة الصنف فكفى بماله معينا له على ادارة العمل .

بيد أنه لم يعد ذلك منطبقا على الوقت الحاضر الذي ازدحمت فيه

السوق بأصحاب المعامل وكل ينافس الآخر في صناعة أحسن الاصناف واعداد ملابس لفصل الشتاء وأخرى لفصل الصيف وآلات للزراعة وأخرى للصناعة وارسال كثير من الاولى الى البلد الزراعي وتصدير الثانية الى القطر الصناعي فلم يبق المال وحده كافيا لترشيح صاحبه للفوز فاذا لم يكن صاحب المعمل صاحب فكر ثاقب ونظر في العواقب واذا لم يكن أكثر دراية من الصانع فان حظه من الفوز في معترك الحياة يكون ضئيلا ويظهر عليه من هم أحسن منه لانه كما يلزم أن يكون ربان السفينة ملأحا وصاحب الارض فلاحا والا غرقت السفينة أو كادت وقل محصول الارض كذلك يجب أن يكون صاحب المعمل عالما بدقائق الصناعة واقفا على أسرارها قبل أن يقدر على الربح ويتفوق على غيره والدليل على ذلك ان أكثر أرباب المصانع في إنجلترا مثلاً ارتقوا من صف الصانع كما يفهم من قول « مارشال » « ان كثيراً من أرباب الاعمال وأصحاب المعامل الذين يربون على النصف في بعض جهات إنجلترا قد نبغوا من صفوف العملة فالصانع الذي خصه الله بنباهة غريزية أكثر مما خص غيره مستعد بطبيعته لان يرفع نفسه الى مصاف مدير المعمل » وكثيراً ما كان جهل بعض أصحاب المعامل ومديرى الاعمال سبباً في تقويض دعائهما

(أولاً) لان العملة الذين تحت ادارة الجاهل منهم لا يوجهون عنايتهم الى إتقان العمل العلمهم بان الرئيس لا يميز بين الغث والسمين ولا يفرق بين بينهم وبينهم فيتكاسل النبيه ويزداد الغبي غباوة والمهمل اهمالاً

(ثانياً) لان صاحب المصنع الجاهل بالصناعة أو مدير العمل غير الحاذق لا يقدر على استنباط الطرق التي تضمن له الربح فتكون خسارته



أكثر من ربحه ويؤول حاله الى الخيبة والافلاس .

### \* (١) قانونه السريع \*

عند الكلام على الثمن والقيمة قلنا ان سعر السوق لاي صنف يكون في العادة قريباً من ثمنه الطبيعي وهذا موافق لأعلى نفقات يمكن بذلها في صنع الصنف فصاحب المعمل الذى عاكسته الايام حتى كلفه صنع الصنف أعلى النفقات يكاد يكون ربحه من ذلك الصنف معدوماً وبما ان المشتري في السوق يهيمه الحصول على البضاعة بدون نظر الى حالة صانعها أو اشفاق عليه اذا علم انها كلفته أعلى نفقات . وبما انه لا يمكن أن يكون للصنف في وقت واحد وفي سوق واحدة أكثر من سعر واحد فمن البديهي ان صاحب المصنع الذى يبيع البضاعة التي كلفته نفقات قليلة يكون رابحاً في بيعها . ومقدار ربحه فيها هو الفرق بين أعلى نفقات صناعتها على صاحب المعمل الذى عاكسه الوقت وبين نفقاتها على بائعها ولنضرب لذلك مثلاً رجلين صنع كل منهما ألف متر من القماش في معمله . اما أحدهما فانه اشترى القطن بمبلغ عشرين جنيهاً أيام رخصه وأجر عملة بخمسة جنيهاً ودفع جنيهاً في نفقات أخرى فكان مجموع النفقات سبعة وعشرين جنيهاً وأما الآخر فلم يحصل على القطن الا بخمسة وعشرين جنيهاً لثلاثة وكان من سوء حظه ان هجره كثير من صناعه فراراً من قلة أجورهم ولم يكن ليحصل على غيرهم الا بشق الانفس ودفع سبعة جنيهاً أجرة على العمل ثم دفع نفقات أخرى بلغت ثلاثة جنيهاً فكانت جملة نفقات الصنف على هذا التعس ستة وثلاثين جنيهاً نفرض انها أعلى نفقات لذلك

الصنف المعروض في ذلك اليوم فإذا فرضنا ان سعر هذا الصنف في السوق كان ستة وثلاثين جنيتها . فلا شك في أن التاجر الذي كلفته صناعته سبعة وعشرين يربح تسعة والبائع الذي أنفق على صنعه ثلاثين يكسب ستة ومن كلفه ستة وثلاثين يرجع بصفقة المغبون ولا ينال من الربح شيئاً ويمكننا بعد هذا المثل أن نسر القاعدة الآتية وهي ان ربح صاحب المعمل في السلعة يقاس دائماً بالفرق بين نفقات صنعها عنده وبين نفقات صنع مثلها على صاحب معمل آخر باع مثلها بدون ربح ولا تخلو السوق من وجود قوم لا يربحون اما لسوء ادارتهم أو لسوء طالعهم . وهؤلاء هم الذين صنعوا الصنف في أسوأ الأحوال وتكبدوا أكثر ما يمكن من النفقات في اعداده

### \* ( ب ) مساهمة الأجرة الأرضي \*

كما أن الأراضي تختلف بعضها عن بعض في الخصب كذلك أصحاب المعامل وأرباب الاعمال متباينون في الكفاءة مختلفون في القدرة على القيام بالأعمال التي عهدت اليهم وكما انه يوجد في الاراضي ما لا يقبل الناس على استئجارها لقلة خصبها أو لبعدها عن السوق كذلك يوجد من بين أصحاب المعامل من يصنعون الصنف ويبيعونه بلا ربح كما قدمنا . وهذا أول شبه بين الربح والأجرة

ويشبهها أيضاً في انه يقاس بمن لا يربح له كما ان الاجرة تقاس بمحصول أرض أخرى لا أجرة لها

## \* ( « ج » مقارنة بالفائدة ) \*

إذا كان صاحب المعمل أو مدير العمل مالك رأس المال الذي يدار به المعمل أو العمل فإن الربح والفائدة يكونان واحدا لا يمكن افتراقهما . أو التمييز بينهما ولكن إذا كان رأس المال مقترضاً فإن فائدته تضم عادة الى نفقات صنع الصنف<sup>(١)</sup> وليست الحال كذلك في الربح فهو لا يدخل في السعر الذي يتوقف على قانون العرض والطلب فلا يمكن معرفة سعر الصنف قبل عرضه للبيع

## \* ( « د » أجرة العمرة والربح ) \*

بما أنه لا فرق مطلقاً بين صانعين اشتغل أحدهما في معمل رجح عقل صاحبه أو مديره حتى ربح واشتغل الآخر في معمل صنع بضاعة لم يربح فيها لسوء إدارة صاحبه لأن معرفتهما الفنية واحدة ولأنه لا داعي أن يؤخذ أحدهما بسوء إدارة صاحب المعمل الذي كان من سوء طالع الاشتغال فيه ولذا كان من العدل أن لا ينقص صاحب المعمل الذي خسر في الصنف أو لم يربح فيه شيئاً من أجرة الصانع الذي لا ذنب له غير وجوده تحت إدارة مثله بل يجب أن يتحمل الخسارة وحده أو يحرم من الربح وحده ويعطي الصانع أجرته

(١) وقد تقدم لنا عند الكلام على نفقات صنع الصنف ذكر العناصر المكونة

لربح صاحب المعمل فليراجع الجزء الاول من ص ١٦٩ الى ١٨١

### — (٣) أجرة العامل —

العامل له أعظم فضل في أحداث الصنف وتحويله من حال لا ينتفع به الى شكل يكون ذا قيمة . فلولا لما أمكن تحويل المواد الأولية (الخام) الى مصنوعات مفيدة ولا تحويل الذهب الى نقود كما انه لا يمكن بيع الأصناف والربح فيها حتى يجعلها الصانع قابلة للبيع

#### \* (١) تاريخ الأجرة \*

في دور الأسرة الذي سبق لنا الكلام عليه كان الذي يصنع ما يكفيها اما أحد عبيدها أو فردا من أفرادها وفي كلتا الحالتين لم يأخذ أجرة على عمله لأن الرقيق ملك للأسرة تستخدمه كيف شاءت ولأن الفرد متضامن في المعيشة مع باقي الأعضاء فيذل جهده لنفعهم أما في شركات العملة فلم يكن الأجر بالشئ المهم وكان يكفي المبتدئ أن يتعلم ممن هم أحذق منه ويحتمد في أن يكون رئيساً ولم يكن العامل قادراً على مخالفة أمر أعضاء الجمعية ولا حراً في أن يشتغل بالأجرة التي يريدها . فكانت أجرة الصانع بالمعنى المتعارف الآن معدومة ثم ابتداءً كثير من أعضاء النقابات بالخروج منها ليكونوا أحراراً يشتغلون لمن يريدون بما يريدون . وكانوا يختلفون عن العملة في الوقت الحاضر من وجهين (الأول) انهم لم يكونوا مجتمعين في محل واحد بل كان كل فرد منهم يشتغل في بيته (الثاني) ان كل شخص منهم كان يشتغل بآلات من عنده وكان يشتري المواد الأولية التي يصنعها واجتمع

الصناع بعد ذلك في مكان واحد وصار المخدم أو صاحب المعمل يشغلهم جميعاً بالأجرة وأصبح كل واحد منهم أجيراً أسيراً بعد أن كان حراً .  
 ويتقدم المدنية والاستبحار في العمران صار الاحتياج الى رؤوس الأموال أكثر من الاحتياج الى الصناع لا لنقص في قيمة أعمالهم ولكن لكثرتهم وقلة المال . فاستبد أصحاب الأموال مع أرباب الصناعات وصار أصحاب المعامل في الغالب يسعون وراء نفعهم الخاص ويعطون العملة أجوراً قليلة ويشغلونهم ساعات كثيرة وحسبهم كسبهم ولو كان من لحم العامل ودمه

ثم بدت للحكومات بمظالم بعض أصحاب المعامل للعملة وخصوصاً في القرن التاسع عشر فأخذت تسن القوانين المتعلقة بالصناع ومخديمهم (أولاً) من جهة ساعات العمل (ثانياً) من جهة أقل أجرة يأخذها العامل في بعض الصناعات (ثالثاً) من جهة اتخاذ الاحتياطات الصحية في المعامل وملاحظة عدم تشغيل الاحداث فيما يضعف صحتهم أو يعوق نموهم فتحسننت حالة العملة عن ذي قبل وأخذوا يدركون مزية التضامن وقويت الروابط بينهم مهما اختلفت صناعاتهم وابتدأ كثيرون منهم في الممالك الكبرى بتأليف جمعيات الاتحاد لتبحث في كل ما يرقى شؤون الصناع ويمنع عنهم ظلم مخديمهم وتعاضد من يعجز منهم عن الاستمرار في العمل كمن يصيبه عى أو داء يقعده عن العمل ومن يكبر سنه وغير ذلك من المساعي المشكورة

❦ (ب) الدبرة الحقيقية والاسمية ❦

أجرة الصانع الحقيقية هي ما يلزم له من الحاجيات وقت القيام بالعمل  
 (٢٢)

كاملة كل والملبس والمسكن وبعض الكماليات كالتبغ وغيره أما أجرته الاسمية فهي النقود التي يأخذها جزاء عمله كأن يأخذ عشرة قروش أو عشرين قرشاً في اليوم وقد تكون الأجرة يومية أو أسبوعية أو شهرية وذلك يختلف باختلاف المهن التي يستدعى بعضها أن يأخذ العامل أجرته يومياً لشدة احتياجه وينبغي على ذلك أن أجرة الصانع الحقيقية تختلف في أزمنة مختلفة ولو اتحدت أجرته الاسمية فيها فالصانع الذي كان يأخذ في سنة ١٩٠٤ عشرة جنيهات في الشهر مثلاً كان يشتري بها حاجيات أقل مما يشتري الآن بثمانية وذلك لأن النقود أغلى اليوم مما كانت أمس ويترتب عليه أيضاً أن الأجرة الحقيقية للصانع تختلف كثيراً وإن اتحدت الأجرة الاسمية أو الظاهرية لأن حاجيات الصانع تتوقف على الصناعة التي يشتغل فيها وعلى مزاجه وميله وتربيته وغير ذلك مما يختلف باختلاف الصانع

— (م) تقدير أجره العامل —

قد تشعبت الآراء في بيان الأصول التي تتبع في تقدير أجور الصانع وذهب الاقتصاديون في ذلك ثلاثة مذاهب

### \* المذهب الأول \*

يرى أصحاب هذا المذهب أن معدل أجرة العملة في إحدى الجهات يقدر بنسبة كمية رأس المال المراد تشغيله في تلك الجهة إلى عدد الصانع فان كان رأس المال كثيراً والعملة قليلاً العدد كانت أجورهم عالية وان كان رأس المال المراد تشغيله قليلاً وكان عدد العملة كثيراً نقصت أجورهم

فاذا فرضنا أن رأس المال المراد تشغيله في إحدى الجهات بلغ اثني عشر مليوناً وكان عدد الصانع اثني عشر ألفاً كان معدل أجرتهم ألف جنيه وكلما زاد عددهم نقص معدل أجورهم فاصحاب هذا الرأي قد شبهوا العملة بالبضائع المعروضة أمام الملائ لتأجير شغلهم وشبهوا رأس المال بالمطلوب وطبقوا على هذه النظرية قانون العرض والطلب وقد بين « جون ستوارت ميل » ذلك بقوله ( تتوقف الأجور على النسبة بين عدد الصانع من السكان وبين رأس المال أو موارد الثروة الأخرى المخصصة لاستخدام الشغل فاذا كانت الأجور أعلى في زمان أو مكان منها في مكان أو زمان آخر أو صار العملة أرغد عيشاً وأهنأ بالاً فليس هناك سبب سوى زيادة نسبة رأس المال لعدد السكان ) وهذا المبدأ منتقد من جملة وجوه ( أولاً ) لأنه لا يوجد عند كل فرد مبلغ مخصص لتشغيل العملة حتى يكون مجموع تلك المبالغ هو المقسوم عليهم ويكون خارج القسمة هو معدل الأجرة وغاية ما يمكن أي فرد أن يقوله هو ( يلزمني عملة لتتيم كذا ) وليس ( يلزمني شغل بمبلغ كذا ) لأنه لا يعرف المبلغ الذي يتفق مع العملة عليه قبل أن يستخدمهم ( ثانياً ) لأنه ولو أن صاحب المعمل يدفع للعملة من رأس المال الموجود معه ولكنه في الحقيقة يدفع لهم من نتيجة الشغل الذي يشتغلونه ونتيجة الشغل لا تظهر إلا بعد تشغيلهم وليس من شأن صاحب المعمل الحاذق أن يقول ( اني أعطيتهم من رأس مالي الموجود بدون نظر الى الربح ) . ومن المشاهد أن صاحب المعمل يحاسب نفسه قبل الشروع في استخدام الصانع في عمل السلعة فيخصم من المبلغ الذي يأمل أن يبيع به ثمن المواد الأولية ثم أجرة الأرض الموجود فيها

المعمل ثم ربحه الذي ينتظره وبعدئذ يتصرف في المبلغ الباقي في الحساب ويجعله مقياساً ومرشداً في تقدير أجرة الصانع فترى من ذلك ان أجرة الصانع ليست منسوبة الى رأس المال الموجود كما يقول أصحاب هذا الرأي بل الى رأس المال الذي سيوجد من الشغل ( ثالثاً ) لانه يوجد كثير من العملة يأخذون أجورهم بعد بيع الصنف فهل يقال ان أجرة هؤلاء دفعت من المبلغ المخصص للشغل . ألم يأخذوا نصيبهم من نتيجة الشغل ؟ ( رابعاً ) ويرى أصحاب هذا الرأي ان المبلغ المخصص لدفع أجور العملة لا يتوقف كثيراً على قوتهم في العمل ولا حذقهم فيه فاذا كان المبلغ المخصص على رأيهم في احدى الجهات ستة ملايين من الجنيهات وكان عدد العملة عشرة آلاف ومتوسط شغل كل فرد منهم تسع ساعات فلا يزيد هذا المبلغ اذا قام مقامهم عشرة آلاف متوسط شغل الواحد عشر ساعات وكانوا أكثر منهم معرفة ونشاطا . ينظر أصحاب هذا الرأي الى عدد العملة ولا يهمهم اذا كان هؤلاء من الانكليز أو الفرنسيين أو الصينيين وهو خطأ كبير ( خامساً ) وهم ينكرون على الصانع أن يعارضوا من يهضم حقوقهم ويعطيهم أجورا قليلة على عملهم كأن العملة عبيد ليس لهم الحق في طلب زيادة عما خصص لهم وهذا يكذبه الواقع لان العملة يقدرّون على زيادة تلك الاجور ولو كان رأس المال المخصص لهم قليلا على زعم أصحاب هذا المبدأ

### ﴿ المذهب الثاني ﴾

ويرى أصحاب الرأي الثاني و « لاسال » في مقدمتهم أن العمل



كالسليم وان العملة بائعوها وأصحاب المعامل أو الاعمال مشتروها . وبما أنه في أية سوق اذا اشتدت المزاومة تقدر القيمة التبادلية لأي صنف بنفقات صنعه فكذلك اذا اشتدت المزاومة بين العملة تقدر قيمة الشغل أو أجرته بالنفقات الضرورية التي يصرفها العامل وقت صنع الصنف وهذا المذهب أكثر اجحافاً بالعملة من المبدأ السابق لأنه يرى أن أجورهم لا تزيد ولا تنقص كثيراً عن نفقات المعيشة الضرورية مع أن تلك النفقات التي يسمونها ضرورية تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وباختلاف الأشخاص أيضاً فمن الظلم البين أن لا يعطى عامل مقيم في القاهرة مثلاً الا النفقات الضرورية أي النفقات اللازمة لما كله ومشربه وتجعل أجرته مساوية لأجرة آخر في إحدى جهات الأرياف . من الاجحاف أن لا يأخذ العمال أكثر من حاجاتهم المعاشية الا قليلاً ولا يفتح أمامهم باب الأمل في الكسب حتى يزدادوا نشاطاً . على أن هذا المذهب قد عدلوا عنه الآن <sup>(١)</sup>

### ( المذهب الثالث )

ويقسم أصحاب هذا الرأي حاصلات الجهة على المستحقين فيعطون ملاك الأتليان نصيبهم من أجرة أراضيهم وأرباب الأموال فوائد مبالغهم وأصحاب المعامل والأعمال أرباحهم وما بقي للعملة . وحينئذ يكون نصيب كل عامل الباقي بعد خصم أجرة الارض وفائدة رأس المال وربح الخدم ويؤيد هذا الرأي ما ذكره الأستاذ « ستانلي جيفونس » من « أن أجرة

العامل هي نتيجة شغله بعد خصم أجرة الأرض والضرائب وفائدة رأس المال وأن الحق في جانب أصحاب هذا الرأي وكلما أسرعنا في اعتقاده كان أحسن لجميع العالم إلا بعض علماء أبوا إلا التماذي في الخطأ باعتقادهم المذهب الأول .

وهذا الرأي مشجع للعامل باث فيه روح الجد والاجتهاد لأنه يجعل له صالحاً في صنع كمية عظيمة بغاية الاعتناء لعمله أن النفع عائد بعمده عليه فإذا زادت الحاصلات كان حظه من الزيادة وافراً وإذا نقص كان جزء من الخسارة واقعا عليه

ولا ينبغي أن نأخذ بهذا الرأي على إطلاقه لأننا نشاهد في بعض الممالك كالولايات المتحدة مثلاً نقصاً في أجور العملة مع أن رؤوس الأموال كبيرة بل يجدر بنا أن نلاحظ في تقدير أجرة العملة قوتهم وكثرتهم لأنه كما أن لكثرة المعروض من السلع تأثيراً على ثمنها كذلك لكثرة أو قلة العملة دخل في تقدير أجورهم . فإذا تهافتت العملة على عمل أمكن صاحبه أن يستخدم كفايته منهم بأجور قليلة .

وقد طبق بعض الاقتصاديين نظرية المنفعة التي سبق الكلام عليها في الجزء الأول على أجرة العامل فكما أن قيمة الصنف تقدر بآخر جزء منه يسد الحاجة كذلك تقاس أجرة العمل بأجرة ذلك العامل الذي يجد صاحب العمل أقل فائدة في استخدامه ويعطيه أقل جزاء في مقابل عمله . ومن بين أولئك الاقتصاديين « جيد وتونين وود وكلاارك »

✽ (د) امحاف المخدم ✽

على أن حظ العمال ليس على نسبة اجتهادهم مع أصحاب المعامل وأرباب

الأعمال فصاحب المعمل مثلاً لا يعارض صاحب الأرض في أخذ أجره أرضه ولا المالي في أخذ فائدة ماله ولكنه يبخس العامل ويميل دائماً الى ظلمه فلا ينقده من الاجرة بنسبة ما يحدثه من الثروة وهو مدفوع الى هذا الاجحاف بالرغبة في زيادة مكسبه . يريد صاحب المعمل أو العمل ان يكسب هو ولا تزيد حال العامل عما هي عليه . وعمله هذا ناتج عن الاسهانة بالعملة لضعفهم وشدة جاه أرباب الأموال ولا سيما في هذا العصر الذي صار فيه المال قوة لا يقف أحد في تيارها الجارف وصار أرباب الملايين أرباب الصولة والشوكة في الميدان التجاري وصارت كلمة تخرج من أفواههم تؤثر على العالم تأثيراً لا تحده قنابل المدافع ولا سفار السيوف . وجد العامل البسيط نفسه صغيراً بين أيديهم يقبلونه كيف يشاؤون ويتغلبون عليه ما أرادوا ويظلمونه في أجرته فدبت في قلبه عقارب الحقد عليهم وأوغر صدره من عملهم بعد ان تحمله قروناً طوالاً . وجد انه لا يرد كيدهم في نحورهم ويصرف عنه نيرهم الا اذا عاكسهم كما عاكسوه ووقف في وجههم كما وقفوا حجب عثرة في سبيل كسبه . وقد كانت حالة العملة هذه داعياً الى اتحادهم لترقية حالهم واطهار استيائهم من أرباب المعامل والأعمال بالاعتصاب عن العمل

### ❦ (هـ) اتحاد العمود ❦

لا يوجد عامل ادعى الى الاتحاد من الضغط ومثل العملة في ذلك مثل جسم اشتد الضغط عليه فتماسكت أجزاؤه . عرف الصانع مزية الاتحاد وماله من القوة التي لا يتغلب عليها أحد فالقوا جمعيات كثيرة تضم كل

منها عدداً من ذوى الحرف والصنائع وصار في أكثر البلاد المتمدية جمعيات للعمال يرأسها أعظم الرجال وتبحث وراء ما يرقى حال رجال حرقها ويضمن راحتهم في المستقبل فهي (أولاً) ترد عن العملة ظلم أرباب الأموال من قلة الاجر وكثرة ساعات العمل (ثانياً) تبحث لمن لا حرفة له منهم عن محل يتعيش منه (ثالثاً) تستنبط الوسائل التي تضمن راحة الصناع في المستقبل كأن تؤمن على حياتهم (رابعاً) تساعد من يعجز منهم عن العمل لمرض ونحوه

### ✽ الاجور ومدة العمل ✽

وكثيراً ما يحمل أصحاب المعامل الصناع مالا طاقة لهم به كأن يجعلوا أجورهم قليلة لا تكفي حاجياتهم وساعات عملهم طويلة تضني أجسامهم وتعرض حياتهم للخطر ولذا تهتم جمعيات الاتحاد في مثل تلك الاحوال أن تعلي الاجور وتنقص مدة العمل وهم يتوصلون الى ذلك اما بالمصالحة أو الاعتصاب

### ✽ المصالحة ✽

في بعض الاحيان يحدث بين أصحاب المعامل والعملة سوء تفاهم ولا يكون عمل أحد الفريقين مع الآخر مصحوباً بسوء نية وفي مثل تلك الحالة يحسن بالطرفين ان يختار كل منهما مندوبين عنه ليجتمعوا ويزيلوا الخلاف بطريقة ودية فان لم يقدروا عرضوا الامر على

( مجالس التحكيم )

والحكم هو فرد يتقاضى أمامه خصمان بصفة غير رسمية وكثيراً

مايتفق أصحاب المعامل والصناع على عرض مايشكو منه فريق منهما على مجلس تحكيم يكون قوله الفصل بينهما . فاذا فرضنا أن العمال الذين يشكون من قلة أجورهم مثلاً وأصحاب المعامل يدعون بانهم لا يقدرّون على دفع أجوراً أكثر فإن أحسن وسيلة هي عرض المسألة على مجلس تحكيم يختاره المندوبون من الطرفين ويتفقون على اتباع حكمه وتتالف هذه المجالس ممن لهم دراية تامة بإدارة المعامل والصناعة ومعرفة لمجري الأحوال وكلما كان بينهم أشخاص من ذوي النفوذ كان أنفع للطرفين وادعى الى حسم النزاع وفي بعض الجهات تكون مجالس التحكيم إجبارية بمعنى أن الحكومة هي التي تنتخب أعضاء هذه المجالس وتجبر المندوبين عن الطرفين على التقاضي امامها وهي في هذه الحالة أقرب الى المحاكم منها الى مجالس التحكيم

### \* (و) الاعتصاب \*

الاعتصاب أو الاضراب عن العمل هو آخر وسيلة تتخذها نقابات العمال اذا لم تفدها المصالحة ولا مجالس التحكيم وليس من الحكمة في شيء أن يجعل العمال الاضراب أول وسيلة يريدون بها حل الخلاف ولا من سداد الرأي أن يلجأوا الى الشدة قبل أن يجربوا اللين ويجادلوا أصحاب العمل بالتي هي أحسن فان ثبت لهم سوء قصدهم اعتصبوا حتى يعلم أصحاب المعامل وأرباب الاعمال أن الذهب الذي يملأ جيوبهم هو من كدح أولئك الفعلة الذين غمطهم رؤسائهم في حقوقهم وبخسوهم أشياءهم ولم يصغوا الى شكواهم

﴿ مفسار الثورة والاضراب ﴾

ان قيل ما سبب الثورات قلنا ظلم الحكومات واستبداد الحكم وعدم المساواة بين الطبقات وقلنا انها توقف حركة العمران ولكنها تجعل الحكومة تحترم حقوق الشعب

وان قيل ما هو الاعتصاب ؟ قلنا هو ثورة العمال على أرباب المال أو الاعمال فان كان الحق بيد الفريق الاول ولم يعتصبوا تعبتا كانت نتيجة أن يحترمهم الفريق الثاني ولا يتأخر عن اجابة مطالبهم

وبما انه يشبه الثورة فهو مضر من وجوه كثيرة وان كان فيه نفع قليل فهو يوقف دولاب الصناعة والتجارة ويعطل مصالح كثيرة ويلحق الخسارة بالبائع والمشتري ويودي باصحاب المعامل الى الخراب وتقصير السوق خاوية على عروشها وترتفع الاسعار هذا اذا كان الاضراب عاما وأما ان كان خاصاً بحرفة ارتفعت أسعار الصنف الذي يصنعه المعتصبون وارتفعت الاجور فاذا اعتصب صناع لفافات التبغ مثلاً ارتفعت أسعارها لان المعروض منها يصير أقل بكثير من المطلوب . ويختلف الضرر الذي يلحق بالسوق من الاعتصاب باختلاف أهمية الصنف الذي اعتصب صناعه فاذا اعتصب صناع الاحذية كان الضرر الناجم من اعتصابهم أقل من الخسارة اللاحقة من اعتصاب الخبازين والجزارين مثلاً لشدة الحاجة الى الخبز واللحم واطراد طلبهما

﴿ هل الاعتصاب حق ؟ ﴾

العامل حري أن يشتغل أو يضرب عن العمل اذا رأى ذلك في مصلحته

مادام صاحب المعمل أو مدير العمل لا يحترم حقه ولا يحافظ على منفعته ولا حق للحكومة في اجبار المعتصبين على الرجوع الى عملهم مادام تجمهرهم لا يعبت بالامن العام لانه مادامت الهيئة الحاكمة لا تتداخل مع أصحاب المعامل والمخدمين الذين كما قال آدم سميث « يوجد بينهم اتفاق دائم في كل زمان ومكان على أن لا يزيدوا في أجور العملة مع انهم الاقوياء الذين يرجح عدم اكترائهم بأوائك الصناعات الذين لا حول لهم ولا قوة فلا حق لها أن تقيد حرية الفريق الضعيف وتترك القوي لان الحكومة الصالحة يجب أن تكون معاملتها لجميع الطبقات سواءا »

يبدأ الاعتصاب وان كان حقا لكل عامل الا انه ليس من الحكمة أن يلجأ اليه بعض العمال كعمال الحكومة مثلا لانه لا يليق بمن وقفوا أنفسهم على خدمة بلادهم أن يعطوا حركتها باعتصابهم ويضحوا المصلحة العامة في سبيل مصالحتهم الخاصة

### ✽ فوز المعتصبين ✽

ينجح الاعتصاب ويفوز المعتصبون بمطالبهم في الغالب (أولاً) اذا كانت الحرفة التي يشتغلون فيها مهمة أو كان الصنف الذي يصنعونه مرغوباً فيه وينتظر صاحب المعمل أن يربح فيه كثيراً اذا هو صنع كمية كثيرة فاذا فرضنا ان سعر الملابس القطنية في ارتفاع وكان عند صاحب المصنع جملة من القطن يريد أن يصنعها ويوردها في ظرف شهرين واذا فعل ذلك فانه يربح خمسمائة جنيه واعتصب العمال طالبين زيادة أجرة كل واحد منهم جنيهين في الشهر وكان عددهم خمسين فمن المرجح انه يرضى

بمكسب ثلثائة جنيه ويعطيهم مائتين زيادة بدل أن يخسر كل الحسنة  
وهكذا يستفيد العملة من اعتصابهم

(ثانيا) اذا كان من يشتغلون عنده متعهداً بتوريد أحد الاصناف  
ويخشى من الخسارة اذا لم يف بتعهده ففي هذه الحالة يفضل ان يزيد في  
أجور العملة ويوجب مطالبهم على أن يوقع نفسه في الخسارة

(ثالثا) اذا كان العملة في الحرفة قليلين بحيث يصعب على صاحب الشغل  
أن يحضر غيرهم من جهة أخرى (رابعا) اذا كانت الحرفة التي اعتصب  
عمالها كثيرة الاخطار لا يقبل الا القليل على الاشتغال فيها كعمل المقذوفات  
(خامسا) اذا كان الصنف الذي يصنعه المعتصبون من ضروريات المعيشة  
كالخبز فان أرباب العمل يفضلون اجابة مطالبهم حتي لا تلحقهم خسارة  
(سادساً) ولقوة الرأي العام فضل عظيم في اجابة مطالب المعتصبين وكثيرا  
ماشاهد ان الجمهور أجمع على أحقية مطالب المعتصبين فارغم أصحاب  
المعامل أو الاعمال على وضع حد لاعتصاب الفعلة والموافقة على مطالبهم  
ارضاءاً للرأي العام الذي قوته فوق كل قوة

وقد يفيد نجاح عمال حرفة بالاعتصاب عمال حرفة أخرى لان  
الخوف من عدوى الاضراب يجعل أصحاب المعامل والاعمال يفضلون  
اجابة طلبات العمال

### ( خسارة المعتصبين )

ويحدث أحيانا أن يكون الاضراب مضرا بالعملة فشلا اذا طلب  
خمسون عاملا زيادة أجورهم جنيهين في كل شهر لكل واحد وكانت



أجرة العامل أربعة جنيهات في الشهر والحرفة التي يشتغلون فيها كثير الاقبال عليها وأمكن صاحب العمل أن يستخدم غيرهم ومكثوا شهرين من غير شغل الى أن وجدت جمعية الاتحاد لهم محلاً آخر بالأجرة التي يطلبونها أو أعادهم صاحب العمل الذي كانوا يشتغلون عنده بستة جنيهات لكل واحد فلا شك في ان كل عامل منهم فقد ثمانية جنيهات

### ﴿ استعمال الشدة ﴾

وليس من اصالة الرأي أن توافق جمعيات اتحاد العمال على استعمال الشدة أثناء الاعتصاب ومصادرة البضائع ومطاردة العملة الذين لا يدخلون في الجمعية ولا يوافقون المعتصبين على رأيهم لان في هذا العمل عبثاً بالنظام العام ومصادرة حرية العمل وموجباً لتداخل الحكومة وإثارة الخواطر ونتيجته حرمان العملة المعتصبين من تعضيد الرأي العام لهم في مطالبهم

### ﴿ رداء الاعتصاب ﴾

عرفنا ان الاعتصاب ناتج عن سوء ادارة أصحاب المعامل وانه داء ينتاب الصناعة والتجارة فيوقف حركتها وكلما اتقى شره أصحاب المعامل وأرباب الأعمال كان أنفع لهم ولا يمكن أتقاؤه الا اذا عرفوا حقوق الصناع ولم يستأثروا بالمنفعة ولم يسعوا في خفض الأجور لتزيد أرباحهم ويجدر بالحكومات أن تشرف على المعامل وتنظر في صالح العملة حتى تقلل من تدمرهم وتشفي نفوسهم مما تجرد من ظلم رؤسائهم وذلك بوضع القوانين ويحسن أن توفد مجالس مستديمة للتحكيم كما في زيلاندا الجديدة لتفصل في

## المنازعات التي تحدث بين أرباب المال والأعمال وبين العمال

### ✱ نقاط العمال ✱

على ان إشراف الحكومة لمصلحة العملة أو الفوز في الاعتصاب لا تزيل الحزازات الموجودة بين الصناع وصاحب المعمل بل ربما تزيدها ولذا فكر العمال في أن يستغنوا عن أصحاب المعامل ويديروا حركة أنفسهم بأنفسهم بلا تدخل الغير معهم . فكروا في أن يزيلوا ذلك الوسيط بينهم وبين صاحب رأس المال فيقتسموا أرباحه ويكون كل فرد من أفراد الجمعيات التي يؤلفونها رئيس نفسه لا سلطة للغير عليه . وجدوا ان أحسن طريقة هي ازالة تلك العقبة التي تحول بينهم وبين المكسب وهي مدير العمل وليست هذه الفكرة جديدة بل هي قديمة ترجع الى شركات العملة في القرون الوسطى التي قام النظام الحالى على انقاضها وليس الغرض هنا البحث فيما اذا كانت هذه الفكرة يمكن تحقيقها في كل البلاد لان هذا يتوقف على معرفة الصناع وتربيتهم الفنية ودرايتهم باحوال السوق ولكن بيان الفوائد الجلية التي تترتب على ذلك لجمعيات اشتراك العملة مفيدة للصانع (أولاً) لانها تجعل له نصيباً من الربح الذي كان جله لمدير العمل (ثانياً) لانها تجعله حراً في العمل فيصنع الاصناف التي يريد بها بدون أن يسيطر عليه أحد (ثالثاً) لانها توجد عند كل عامل نشاطاً وتزيد رغبة في العمل وحباً في اتقانه وتفاانيا في خدمة نفعها عائد عليه (رابعاً) لانها تولد في نفوس كثيرين من العملة حب الاقتصاد ليلكوا رأس المال كما ملكوا الربح وبذلك يقل احتياجهم الى أرباب الأموال كما استغنوا عن

مديرى الاعمال (خامساً) لانها توجد عند كل عامل استقلالاً فى الرأى واعتماداً على النفس وكفى بهاتين الخلتين داعياً الى النجاح وهى مفيدة من الوجهة الاقتصادية (أولاً) لانها تزيل الاعتصاب وتريح الهيئة الاجتماعية من ضرره فعلى من يعتصب العملة وقد صار كل منهم رئيساً ؛ (ثانياً) متى كان كل العملة متضامنين حافظ كل فرد منهم على المواد التى يصنعونها وأجهد نفسه فى الانتفاع بكل جزء منها وهذا مالم يكن يفعلهُ وقت ان كان المصنع مملوكاً لغيره (ثالثاً) باعتماد كل صانع على نباهته ودربته تتربى فيه ملكة العمل والتفكير فى مصلحته فينبغ فى الصناعة قوم لهم القدح المعلى فى ترقية شؤونها

#### ٤) الفائدة

الفائدة هي ما يأخذه صاحب رأس المال فى مقابل أقراض ماله أو هي مكسب رأس المال ويعبر عنها الشرعيون بالربا وقد نصت أغلب الشرائع السماوية على تحريم الربا لانه يضعف العلائق بين الانسان وأخيه قال عز وجل فى كتابه العزيز (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأمره الى الله ومن عاد فاولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم ) وفى آية أخرى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم

فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تُظلمون). وحرمت الديانتان الموسوية والمسيحية على متبعيها التعامل بالربا فيما بينهم. وكان الفلاسفة المتقدمون يكرهون الربا فارسطوطليس كان يرى أن قطعة النقود لا تلد نقوداً أخرى وإن النقود التي تؤخذ من الربا لا ضرورة لها وكان لقوله تأثير عظيم على أوروبا حيناً من الدهر

على أن أحكام الشرائع وأراء الحكماء لم تمنع أرباب الأموال من الانتفاع برؤوس أموالهم بواسطة أقراضها فقد انتشر الربا في زمن الرومان وكان كثيرون يقرضون بربا باهظ وإذا عجز المدين عن دفع الدين أخذته الدائن أسيراً (قانون الألواح الاثني عشر) وكان القانون الروماني يبيح الربا في أول الأمر بلا قيد ولكن قلة رؤوس الأموال وكثرة المحتاجين للاقتراض واستعمال المبالغ المقرضة في الاستهلاك لا في الاحداث واستبداد المرايين كانت كلها سبباً في وضع قوانين كثيرة حددت أقصى معدل الفائدة وكان المراي يعاقب بعقوبة اللص وهي دفع الضعف اذا تجاوز هذا المعدل <sup>(١)</sup>

وكانت انكلترا في أول الأمر تحرم الربا كغيرها من الممالك ولما انتشرت الديانة المسيحية في الاقطار الاوروبية كان «لوثير» المصلح المسيحي يحرم الربا ومنع «نورثامبرلاند» الربا في انكلترا سنة ١٥٥٢ ويدل علي مبلغ كراهة القوم للمرايين وقتئذ قول الدكتور ويلسن «أني

(١) كان في سنة ٤٥١ جزءاً من اثني عشر من المبالغ المقرض كما ذكر «تاسيتوس» وبعدئذ حرم واستحل وكان المعدل ثمانية في المائة للتاجر المقرض وستة لغيره وأربعة للفلاح في غير القرض البحري

أريد أن يضع القانون عقوبة الاعدام للمرايين كما يضعها للصمص والقتلة  
لأنهم يستحقون الموت أكثر من هؤلاء فهم لا يقتصرون على تخريب  
البيوتات بل يخربون الممالك ويودون بكل من يقع تحت أيديهم الى هوة  
الفقر والتسول »

ولكن المقرضين بالربا لم يعدوا بعدئذ أنصارا يدافعون عنهم فقد  
اعترض « كالفين » على رأى ارسطوطليس قائلا ان النقود لا تثمر ولكن  
يشتري بها شيء يثمر وهو قول لا ينطبق الا على المقرض المحدث للثروة  
وما كل مقرض كذلك ثم أتى آدم سميث وريكاردو وغيرهما من  
الاقتصاديين وصرحوا بالربا

وقد اختلفت آراء الاقتصاديين فى الاسباب التى ينبني عليها أن  
يأخذ صاحب رأس المال فائدة عليه وذهبوا فى ذلك ستة مذاهب

( الأول ) فبعضهم مثل « ساي » « وملتوس » يرون ان المقرض  
يدفع الفائدة ثمنا لاستخدام رأس المال فى الاحداث وقد أخطأ أصحاب  
هذا الرأى فى اعتقادهم ان كل مال مقرض يستخدم فى الاحداث لأن  
من المقرضين من يبعثر المال المقرض بغير حساب وان منهم من ينفقه  
فى حاجيات المعيشة من مأكل وملبس ونحوها فهل يشك مقرض البذر  
أو المحتاج ان أحدهما ينفق ماله على شهواته بطريقة لاتحدث ثروة وأن  
الآخر يرد به غائلة الجوع فكيف اذاً يستحل لنفسه الفائدة

( الثانى ) ويرى كثيرون من النمساويين والالمان مثل « مانجر »  
« وهرمان » ان الفائدة تدفع للمقرض بدل المنفعة التى كانت تعود عليه  
من بقاء رأس المال تحت تصرفه

(الثالث) ومن رأي البعض مثل «سينيور» و«كيرنيس» ان الفائدة تدفع للمقرض لحرمانه نفسه من ماله

(الرابع) ويقول غيرهم مثل «جيمس ميل» ان الفائدة هي أجرة يأخذها صاحب رأس المال في مقابل كدحه في الحصول عليه ويمكن أن يرد على هذا الرأي بأن كثيرين من أصحاب الاموال لم يكدحوا في الحصول عليها أو لم يتعبوا في تحصيلها بدرجة توازي الفائدة التي يأخذونها (الخامس) وكثيرون مثل «كارل ماركس» و«ريكاردو» و«روشير» و«جيفونس» و«ستوارت ميل» يعتبرون ان صاحب رأس المال كان يستخدم فعلة حتى حصل عليه وأعطاهم أجوراً فالفائدة التي يأخذها من المقرض تعتبر في مقابل تلك الاجور التي أعطاها لان الربح والفائدة وأجرة الارض كلها على رأيهم نتيجة شغل العامل

(السادس) ومن رأي «بوهم بويرك» ان المقرض انما يأخذ فائدة لان التمتع في الحال مفضل على التمتع في الاستقبال أو بعبارة أخرى «لان السلع الحالية أعلى عادة من مثيلاتها المستقبلية» فاذا أقرض شخص آخر مائتي جنيه بفائدة عشرة في المائة كان معنى ذلك على رأيه ان المائتين الآن تساوي مائتين وعشرة بعد سنة ويمكن أن يرد على هذا الرأي بأنه ليس من الضروري أن يكون المبلغ المقرض أعلى من مثله في الاستقبال وكثيراً ما حدث العكس وانه لا يصح أن تقاس النقود بباقي السلع من هذه الوجهة

ولما رأت الحكومات ان كثيرين من أرباب الأموال قد تغالوا في أخذ فوائد على أموالهم وضعت القوانين وحددت بها أقصى معدل الفائدة

وقد نص القانون المدني المصري على انه في حالة عدم الاتفاق تكون الفوائد خمسة في المائة في المواد المدنية وسبعة في المواد التجارية وانه لا يصح الاتفاق على دفع فوائد أكثر من تسعة في المائة (م ١٢٤ و ١٢٥ أهلى و م ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٥ مختلط )

وكثيرا ما يستعمل المقرضون بالفوائد الباهظة طرقا عديدة يخرجون بها عن المعدل المحدد فى القانون كأن يكتبوا مثلا الدين الاصيل بالمبلغ الذى يقرضونه للمدين مضافة اليه تلك الفوائد الباهظة فى كل المدة

### — (١) سعر الفائدة —

يتوقف سعر الفائدة (أولا) على كمية رأس المال الذى يمكن تسليفه (ثانياً) على مقدار احتياج البلاد له . وينبني على ذلك انه اذا كان ما يمكن تسليفه من رؤوس الاموال قليلا تراحم الناس عليه وارتفع سعر الفائدة واذا كانت احتياج الجهة لرأس المال شديداً بان كانت آخذة في أسباب المدنية وكان أهلها يسمعون فى القيام بالمشروعات المفيدة كمد السكك الحديدية وبناء المرافق وتأليف الشركات العديدة وغيرها من المرافق كان سعر الفائدة مرتفعاً لكثرة المنافسة بين المقترضين واذا زادت المبالغ المعدة للتسليف زيادة ليست بنسبة زيادة المطلوب منها بقي سعر الفائدة مرتفعاً أيضاً ولكن اذا زادت رؤوس الأموال بنسبة هي أكثر من زيادة المطلوب منها هبط معدل الفائدة وهكذا فكلما كثرت رؤوس الأموال وزادت ثروة البلاد وتقدمت فى العمران قل سعر الفائدة وذلك لسهولة الحصول على السلفة ومما يجدر ملاحظته هنا الفرق

بين أجره الأراضى وسعر الفائدة فينما ترتفع أجره الأرض لزيادة العمران وكثرة السكان وترقى الحالة الاقتصادية وتوفر الرفاهية اذ ينقص معدل الفائدة للسبب عينه ومن جهة أخرى ان الاراضى يوجد فيها دائما مالا أجره لها فتتخذ مقياساً تنسب اليه الأرض الاكثر خصباً ولكن لا يوجد في رؤوس الاموال مالا يمكن اقتراضه او بعبارة أخرى لا يوجد منها مالا يأتي بفائدة وارتفاع سعر الفائدة في احدى الجهات دليل على قوة الحركة التجارية فيها وتقدمها وهو فال حسن يؤذن بمستقبل أحسن لانه يشجع الناس على الاقتصاد في معيشتهم واجهاد أنفسهم في كسب الاموال وتوفيرها حتى ينتفعوا بفائدتها ومتى وجهوا عنايتهم لذلك زادت الثروة العمومية فتكون النتيجة نقصا في سعر الفائدة وقد قال مارشال « لامشاحة في أن سعر الفائدة اذا كان مرتفعاً صار احسن مكافأة لمن يكتفون بالقليل في سبيل اقتصاد جزء من أموالهم وأكبر مشجع على التوفير لمن تطمح نفسه الى الاثراء والظهور وفضلا عن ذلك فان الرجل الذي يقدم رجلا ويؤخر أخرى في سبيل ادخار شئ لنفسه وأهله يكون أميل الى الاقتصاد اذا كان سعر الفائدة مرتفعاً اذ انه كلما ارتفع زاد تمتعه في الاستقبال اذا هو ضحى شيئا منه في الحال » على ان سعر الفائدة آخذ في النقصان وخصوصا في البلاد الآهلة بالمدينة التي تزيد ثروتها يوما فيوما وهذا نانج أولا عن زيادة رؤوس الاموال التي يرغب أصحابها تسليفها ومنافسة المالىين بعضهم بعضا في هذا السبيل ببناء المصارف ثانيا لقلة المحتاجين لمال الغير عن ذى قبل لان كل شخص في الغالب يسعى جهده في التوفير ولو بالتقتير على نفسه في الحال حتى لا يحتاج الى غيره في المستقبل



### ❦ ( ب ) السلفة الخطرة ❦

ليس كل الناس سواءاً في الثروة أو في المعاملة وثقة المقرض تختلف باختلاف ذلك فإذا أراد غني موثوق به أن يقرض مبلغاً فإن مقرضه يكون آمناً على ماله مطمئناً على الفائدة التي يتفق معه عليها وتكون شروطه معه خفيفة وإذا احتاج فقير إلى مال شدد المقرض عليه الشروط لعلمه أنه ربما لا يقدر على رد ما اقترضه فضلاً عن الفوائد فيخاف على ضياع أمواله ويضيف على الفائدة مبلغاً آخر في مقابل مخاطرته بأمواله وتسليفها لمن يغلب عليه عدم ردها . يفضل مثلاً أن يسلف الغني مالا بفائدة خمسة بالمائة على أن يقرض فقيراً بسعر ثمانية بالمائة وكذلك يطلب المقرض فائدة عالية إذا خاطر بماله في مشروع يبعد نجاحه لأن عجز القائمين بالمشروع وخيبتهم أخيراً تؤدي بهم إلى الإفلاس فلا ينال صاحب المال إلا المبلغ الأصلي ولا الفائدة

### ❦ ( هـ ) إيرادات الحكومة ❦

كل حكومة في حاجة شديدة إلى المال لتدفع منه رواتب العمال وتقوم بجليب الاعمال . وتحصل الحكومات عليه ( أولاً ) بوضع الضرائب أو ما يماثلها ( ثانياً ) باستغلال أملاكها الخصوصية والقيام ببعض أعمال تجارية

#### ❦ ( ١ ) الضرائب ❦

الضريبة مال تأخذه الحكومة من الشعب لتسد به النفقات اللازمة لإدارة شؤونه . ولقد كان رعايا بعض الحكومات الأولية مثل حكومة

البابا في القرون الوسطى وحكومة همبرغ وجنوا يدفعون الضرائب من تلقاء أنفسهم كعائات للحكومة ثم صارت الحكومات بعد ذلك تربط الضرائب على رعاياها وتجبها طوعا أو كرها

### ✽ (١) شروطها ✽

وقد وضع « آدم سميث » القواعد الأربع الآتية بشأن الضريبة.  
( الأولى ) ان رعايا كل حكومة ينبغي عليهم أن يدفعوا لها مالا يعضدونها به بنسبة مقدرتهم أى بنسبة الدخل الذى يتمتع به كل فرد منهم تحت حماية الحكومة

( الثانية ) انه يلزم أن تكون الضريبة التي يدفعها الفرد محددة من قبل بمعنى ان الحكومة توضح وقت الدفع ومحلّه وكيفيته لدافع الضريبة ولكل انسان آخر

واتباع هذا الشرط لا يمكن الجاني من الحصول على رشوة أو تحصيل مبلغ أكثر من المطلوب

( الثالثة ) انه يجب على الحكومة أن تجبى الضريبة في الوقت وبالطريقة التي يسهل بها على الدافع أدائها

والسير على هذه الطريقة يريح الرعية ويمنع تدميرها من دفع الضرائب  
( الرابعة ) انه ينبغي على الحكومة أن تتبع طريقة الاقتصاد في جباية الضرائب بحيث أن ما يدفعه الافراد للجباة لا يزيد الا قليلا جدا عما يدخل فعلا في خزينة الحكومة

وعلى ذلك ليس من الرأي السديد أن تضع الحكومة ضرائب تحتاج الى نفقات عظيمة لجبايتها

### ﴿ ( ب ) ربط الضرائب ﴾

كان الطبيعيون الفرنسيون يرون ان الضرائب يجب أن تربط على الارض فقط وكانوا يقترحون ضرب ضريبة على حاصلاتها تختلف عن ضريبة الاجرة التي تكلمنا عليها في مبحث آخر لان الاخيرة لا تربط الا على الارض ذات الاجرة . وهذا الرأي مجحف بملك الاراضي أما غير الطبيعيين من الاقتصاديين فمن رأيهم أن يشترك كل الافراد في دفع الضرائب وأن يدفع كل فرد كما قال « سميث » على حسب قدرته . ولكن كيف تقدر المقدرة ؟

### ﴿ ( م ) أساس الضريبة ﴾

وللاقتصاديين آراء كثيرة في الاجابة على السؤال المتقدم .  
 ( الأول ) فبعضهم يجعلون رأس المال أساسا للضريبة .  
 وبما ان رأس المال ليس الا نتيجة التوفير فليس من الحكمة الاقتصادية أن تربط الحكومة ضريبة عليه لان ذلك يدعو الناس الى التبذير أو قلة التوفير  
 ( الثاني ) وكان من رأي بعضهم منذ قرنين أن تربط الضريبة على كل فرد بحسب ما يصرف  
 وتطبيق هذا المذهب نتيجته عدم تحصيل شيء كثير من البخلاء مع ان أكثرهم من الاغنياء  
 ( الثالث ) وكان يرى بعض الاقتصاديين أن يساعد كل فرد حكومته بحسب مهارته

وهذا الاقتراح لا يمكن تنفيذه اذ من المستحيل أن تسع دوائر الحكومة كل الناس المختلفي المهن والمهارة

(الرابع) ويرى غيرهم ربط الضريبة على الايراد بمعنى ان الضرائب لا تؤخذ الا من يحصل على دخل

وخطر لبعض الاقتصاديين أن تكون ضريبة الايراد المتقدمة بعد خصم ما يلزم منه لحاجيات المعيشة وللعمل كآلات الصانع . ونتيجة ذلك انه كلما زاد الايراد زادت الضريبة تدريجيا فاذا كان دخل العامل عشرة جنيهات مثلا يصرف ثمانية منها في لوازمه الضرورية أخذت الضريبة على جنيهين واذا اجتهد حتي صار دخله خمسة عشر أخذت الضريبة على سبعة وهذا مذهب خطر يؤول الى مصادرة الصانع في مكسبه فضلا عن ان تطبيقه غير سهل لان حاجيات المعيشة تختلف باختلاف الافراد

واقترح بعضهم أن يزيد سعر الضريبة على الايراد بزيادته بعد اعفاء مبلغ منه . فاذا فرضنا ان الحكومة تعفي ألف جنيه من دخل كل فرد بلا أخذ ضريبة عليها ثم تأخذ عشرة في المائة ضريبة على الباقي فتكون النتيجة هكذا

١٠٠٠ جنيه لا يدفع عليها شيء

١٥٠٠ » يدفع منها على ٥٠٠ جنيه والنسبة ٣٣ و ٣ في المائة

٢٠٠٠ » » » ١٠٠٠ » ١٠٠ » ٥ »

٢٥٠٠ » » » ١٥٠٠ » ١٥٠ » ٦ »

فترى من ذلك ان نسبة الضريبة للايزاد المدفوعة عليه تزيد بنسبة هي أكثر من زيادة الايراد وهذا مشبط لهم الافراد

ويظهر ان رأي الحكومة المصرية أقرب ما يكون لرأي الطبيعيين لانها أصبحت في الغالب لا تحصل ضرائب إلا من ذوي الثروة العقارية وتركت كبار التجار وغيرهم من أصحاب الايراد وهذا ناتج على مانظن من صعوبة تقدير الايراد الغير الثابت فضلا عن ان أغلب الافراد من ذوي الثروة العقارية

ومما يشبه الضرائب المبالغ التي تحصلها الحكومة من الرسوم بجميع أنواعها والغرامات التي يدفعها الافراد للخرينة وغيرها مما يدخل ضمن الاموال الغير المقررة أي غير التي يتحمل اعباءها بصفة نهائية من يدفعها

### \*( ب ) الاستغلال والمنفعة \*

تملك كثير من الحكومات الأراضي الواسعة وتستغلها وتسدد بايرادها العجز في ميزانيتها . فالحكومة الروسية والامانية تملكان احراشا واسعة وتملك الحكومة الانكليزية والاميركية كثيراً من الاراضي وكذلك الحكومة المصرية .

وكثيرا ما تعطي الحكومات أراضيها الخصوصية للافراد بدل أن تستغلها بنفسها وقد ذهب الاقتصاديون فريقين في ذلك فبعضهم مثل « آدم سميث » وغيره من المتقدمين كانوا يرون ان في بقاء تلك الاراضي تحت يد الحكومة خسارة عظيمة على الأمة لان في اعتقاد سميث « أن على خدمة أكثر الناس اهما لامراقبة أشد مما على موظفي أكثر الملوك التفاتا » ولذا كان الاصوب بيع تلك الأراضي والانتفاع بثمنها . أما الفريق الآخر من الاقتصاديين فينتقدون هذا الرأي . (أولا) لان

اتباعه يحرم الحكومة من الزيادة في قيمة تلك الاملاك بسبب زيادة السكان والاستبحار في العمران . فمثلا لو أن الحكومة المصرية لم تبع أراضيها الخصوصية مثل أراضي (الدائرة السنينة) لاستفادت الزيادة الكبيرة التي زادت بها تلك الاراضي في مدة قصيرة (ثانيا) لان الحكومة أقدر من الافراد على ادخال أراضيها الخصوصية بطرق فنية وعندها من الرجال والمال ما يسر هل عليها جميع الاعمال (ثالثا) لان مكسب الحكومة من أملاكها الحرة يزيد ايراداتها فلا تضطر لأثقال كواهل رعاياها بالضرائب الفادحة (رابعا) لان الحكومة اذا عرضت أملاكها للبيع فقلما تجد من يشترونها بثمن مناسب لكثرة تلك الاملاك في الغالب وقلة عدد المشترين (خامسا) لان حكومات الزمن الحاضر هن على العموم أحسن ادارة وأدق نظاما من الحكومات اللاتي كن في زمن (آدم سميث) بفضل انتشار الدستور وتقدم المدنية (سادسا) لانه اذا كانت الحكومة تدير دفعة البلاد وتنظم الري والصرف وتبث العدل والامن في الارضاء برجالها الاكفاء فكيف يصعب عليها أن تستغل أملاكها وتحيي موتها؟<sup>(١)</sup>

### ﴿ (١) مناجرة الحكومة ﴾

تقدم لنا في الكلام على مذهب الاشتراكيين ان (سان سيمون)

(١) في سنة ١٩١٠ كانت قيمة محصول قطن ٩٥٨٢ فداناً من اراضي الدومين التي تملكها الحكومة المصرية ١٥٨٠٠٠ جنيه . وسندات الدومين مضمونة ب ١٤٤٧٤٧ فداناً قيمتها أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات

وأصحابه كانوا يرون أن تدير الحكومات جميع الاعمال المفيدة بدل أن يقوم الافراد بذلك . وعرفنا فائدة هذا الاقتراح اذا كانت الحكومات نياية وفضلا عن ذلك الرأى فانه توجد أعمال يجب على الحكومة القيام بها وذلك لاسباب منها ما هي حرية كأن تصنع بعض الحكومات السلاح والذخائر الحربية على نفقاتها مع علمها انها تخسر كثيرا ويمكنها أن تكلف الشركات بصناعتها بنفقات أقل . ومنها ما هي عمرانية كأن تصرف الحكومة مبالغ عظيمة على استثمار جزء من الصحراء أو تجفيف البحيرات أو مد سكك الحديد في جهات غير أهلة بالسكان وبناء المرافق ونحو ذلك مما يوسع نطاق الزراعة ويرقي التجارة ويزيد في العمران

أما السكك الحديدية والخدمة البرقية والبريدية فانها فضلا عن الاسباب العمرانية التي تدعو الحكومة لادارتها خدمة للبلاد ومنعا لاحتكارها بواسطة الافراد تفيد الحكومة فائدة عظيمة لكثرة ايراداتها وفي حالة ما اذا أدارت الحكومة بعض المصالح التجارية يصعب تقدير كفاءتها المالية نظراً لعدم وجود شركات تزاحمها وعدم معرفة إن كانت تصرف على تلك المرافق من رأس المال أو الايراد وتحتكر الحكومة المصرية ثلاث مصالح ضرورية وهي الخدمة البريدية ( البوستة ) والتلغرافات والتليفونات والسكك الحديدية

### ﴿ ب ﴾ مصلحة البريد المصرية \*

كان الناس في العصور الغابرة يستخدمون الانعام والحمام في نقل الرسائل التي كانت تصل متاخرة أو لا تصل بالمرّة . وباختراع البخار والكهرباء

دخل البريد في دوره الجديد وصارت الرسائل تنقل بواسطتهما من مشارق الارض الى مغاربها في وقت قصير  
 وادارة البريد من المصالح التي يجب أن تكون غاية في الدقة  
 والانتظام لانها تحت رقابة الجمهور ولانها يومية

### \* (ج) التلغرافات والتليفونات \*

كذلك يجب الاعتناء بمصلحة التلغرافات لانها من المرافق المفيدة  
 للتجارة والعمران وتوجد خطوط منها في كل الخطوط الحديدية وتصل  
 التليفونات أغلب الجهات بعضها ببعض وتؤدي هذه المصلحة خدمة كبرى  
 وخصوصاً للتجارة التي من مقتضياتها السرعة  
 ويوجد تلغراف لاسلكي (اختراع مركوني) قد اشتركت فيه  
 بعض الحكومات

### \* (د) مصلحة السكك الحديدية \*

ليست سكك الحديد في كل الممالك مملوكة للحكومة كما في مصر وفي  
 انكلترا والولايات المتحدة تملكها الشركات وان كان للحكومة حق  
 تعديل الاجور مراعاة لصالح الجمهور . وترمي بعض الممالك مثل فرنسا الى  
 امتلاك جميع الخطوط الموجودة في بلادها . ولم تملك المانيا سكك الحديد  
 فيها الا بعد أن تكونت الامبراطورية سنة ١٨٧٠ أما سكك الحديد المصرية  
 فقد كانت موضوعاً هي وميناء الاسكندرية بدكريتو ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٧  
 تحت المراقبة المختلطة ولم تطلق يد الحكومة في ادارتها الا بصدور دكريتو  
 ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤



وتوجد سكك حديد ضيقة لشركة أجنبية وتصل القرى بعضها ببعض وقد سبق الكلام عن فائدها في تقريب القرى للبلاد الكبرى وخصوصا ما كانت منها أسواقا للحاصلات الزراعية . ولا تظهر جليا مزاحمة تلك الخطوط الضيقة لسكك حديد الحكومة بسبب ان أغلبها موصلة ببعض القرى ببعض وليست موازية لخطوط الحكومة

وغني عن البيان ان الحكومة لا تجد من مصلحتها التصريح لشركات تراحمها بعمل مرافق مشابهة لما تحتكرها لان ذلك يضيع عليها المزية التي تتمتع بها الآن من احتكار تلك المرافق ولو أن الجمهور يستفيد من تلك المزاومة . اما حلول الشركات محل الحكومة في احتكار السكك الحديدية أو غيرها من المصالح الضرورية فليس من مصلحة البلاد اذ لا يخفى ما قد ينجم عن ذلك الاحتكار من الاستبداد في وضع الاجور والتحكم في الجمهور وتفضيل مصلحة الشركات على المصلحة العامة التي تراعيها غالبا الحكومة فضلا عما تخسره هذه من الاموال الوافرة التي تدخل خزائنها الآن من تلك المصالح

ومن المرافق الكثيرة الايراد في هذه البلاد قناة السويس المألحة التي اكتسبت أهميتها التجارية والسياسية من كونها الطريق الاقرب بين الشرق والغرب وقد طلبت الشركة التي تديرها الآن مدأجل الامتياز من الحكومة التي فوضت الرأي للامة بأن قدمت المشروع للجمعية العمومية لتنظر فيه بصفة قطعية فرفضته في سنة ١٩١٠ بعد مناقشة طويلة اشترك فيها الرأي العام مظهرا غاية الاهتمام

وخلاصة الكلام في هذا الموضوع أن مسألة قيام الحكومة ببعض

أعمال تجارية هي من المسائل العظيمة الاهمية اذ أنه لا يكفي ان تقتنع الحكومة بانها لا تخسر فتقدم على أي مشروع بل لابد من ان ترجح الربح قبل الشروع .

### ❦ مصلحة الاوقاف العمومية ❦

في القطر المصري أعيان كثيرة وقفها أصحابها أي حبسوها على جهات معينة فلا تباع ولا توهب ولا ترهن بل تستغل ويصرف ريعها بحسب شروط الواقفين وهي تابعة في ادارتها للجناب العالي الخديو صاحب الولاية الشرعية . ولما كانت تلك الاعيان كثيرة وغير قابلة للبيع كان من السهل ومن الضروري أيضا استغلالها بجميع الطرق الاقتصادية وكثرة ايراداتها تسمح بذلك . وقد ذكرنا في موضع آخر ان زراعة الاراضي بواسطة ملاكها أفيد من تأجيرها وهذا القول منطبق أيضاً على الاراضي الموقوفة التي لكثرتها لا يتيسر تأجيرها بأسعار مناسبة ولذا كانت زراعتها بواسطة مصلحة الاوقاف ان أمكن من دواعي زيادة ريعها

والباحث في اصل الوقف لا يجده منافيا للمبادئ الاقتصادية اذ هو تخصيص بعض الاعيان لجهة معينة وادارتها بحيث يغزر ريعها ويكثر نفعها ومن الخطأ أن يتبادر الى الذهن ان عدم قابلية تلك الاعيان للبيع ونحوه عقبة في طريق مبادلة الثروة لان الشريعة الغراء أباحت استبدال الاعيان الموقوفة بغيرها مع مراعاة صالح الوقف والحقيقة التي لا ريب فيها ان عدم قابلية تلك الاعيان للبيع مفيدة من الوجهة الاقتصادية لانها تمنع السفهاء من بيعها وتجعلها مورد رزق دائم وبدون ذلك لا يتحقق الغرض الشريف الذي جعلت له الاوقاف

وللاوقاف مزايا من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن فائدتها الدينية . اما من الوجهة الاقتصادية فانها مفيدة في احداث الثروة لان كثرة تلك الاعيان ووفرة ايراداتها تجعل من السهل تنظيم ادارتها واجراء الاصلاح فيها بجميع الطرق الاقتصادية والزراعية حتي تصير جزيلة الربح جليلة النفع فتزيد الثروة العمومية وتساعد على الرفاهية وهي مفيدة كذلك من جهة التوزيع والاستهلاك للسبب المتقدم . وأما فوائدها من الوجهة الاجتماعية والعمرانية فجليلة لان من تلك الاعيان ما هي موقوفة لبناء المساجد والمستشفيات والملاجئ ومنها ما تصرف غلتها على الازهر أكبر جامعة اسلامية وغيره من المعاهد الدينية التي ينبثق منها نور الشريعة المحمدية فيسطع على العالم الاسلامي وكفى بهذا الدين القويم مهذبا لنفوس البشر ومقوما لاخلاق الامم وداعيا الى الاصلاح الحقيقي والتضامن الاجتماعي والنجاح العمراني

فايرادات هذه المصلحة الاسلامية وان كانت لا تدخل خزينة الحكومة المصرية ولكنها كما قدمنا تنفق في وجوه شرعية ذات منافع عمومية ومن ذلك تبين لنا فائدة ما يحدثه الجنب العالي الخديو في الاوقاف من أنواع التحسين من انتقاء رؤساء علماء وعمال أمناء والتدقيق في الاستبدال وعمارة المتخرب وغير ذلك من ضروب الاصلاح التي تسير بتلك المصلحة في طريق الفلاح

# الكتاب الرابع

## في

### استهلاك الثروة

الاستهلاك هو الغاية التي يسمى اليها منتجو الثروة أو كما عرفه آدم سميث « هو الغرض الذي يصبو اليه الاحداث » فهو مرتبط بالاحداث اذ لولا وجود من ينتفع بالسلع ماتعب أحد في تجهيزها ولولا انتاج سلع جديدة ما أمكن سد العجز الذي يحدث من استهلاكها والقيام بالمطالب التي تدعو اليها زيادة العمران . وهو مرتبط بالتوزيع أيضا لان شراء الاصناف يتوقف على مقدار دخل المستهلك

ولا يمكننا أن نضع قواعد الاستهلاك لان في ذلك حرجا على حرية المنتفعين بالثروة وانما نلاحظ قاعدة عامة وهي اننا عادة لانستحضر الا الاصناف التي تربو منفعتها لنا على ثمنها وان استهلاك الاصناف محدود بالمنفعة بمعنى ان مستهلكي الاصناف يتمتعون عن شرائها وقت أن يحصلوا على كفايتهم منها

واذا نظرنا الى حاجة الانسان فاننا نجدتها تختلف باختلاف الزمان والمكان ودرجته في العمران فقد كان وهو في دور الوحشية والهمجية يقتصر على الاشياء الضرورية ثم بتدرجه في مراقي المدنية صار لا يقتصر على الحاجيات بل تعداها الى كل ما يشقف عقله ويزيد في رفاهيته ويزيد

المدنية وعدد السكان تزداد حاجات الانسان ويشتد التزامهم على المرافق الحيوية . وقد ذهب ( ملتوس ) الانكليزي الى القول بان عدد سكان الارض يزيد على شكل تصاعديه هندسية مع ان كمية المواد الغذائية تزداد بشكل متوالية حسابية

أى ان عدد السكان يصير هكذا ١ ٢ ٤ ٨ ١٦ ٣٢ ٦٤ الخ  
ومقدار الطعام يصير ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ الخ

واستنتج من قوله هذا ( انه فى مدة قرنين تصير نسبة عدد السكان للطعام كنسبة ٢٥٦ الى ٩ وفى مدة ثلاثة قرون تصير كنسبة ٤٠٩٦ الى ١٣ وفى ألفى سنة تكاد تلك النسبة تكون معدومة ) ويرى انه يلزم الناس أن يقللوا من التناسل وخصوصاً الفقراء الذين لا يقدررون على الانفاق على أولادهم .

ولا ندري على أية قاعدة بنى ذلك الاقتصادي هذا القول وفاته انه توجد بقاع كثيرة فى أنحاء المعمورة لاتزال مجهولة الى الآن وأخرى غزيرة الخيرات قليلة السكان وانه بانتشار المدنية يتمكن الانسان من الاستعمار . وان المشاهد يخالف قاعدته لان المعروض من المواد الغذائية فى الغالب أكثر من المطلوب ..

والاستهلاك يكون اما بالانفاق وهو الانتفاع بالثروة فى الحال أو بالتوفير وهو الاحتفاظ بها للمستقبل

### — (١) الانفاق —

هو استعمال الثروة فى الحال لقضاء حاجة الانسان . وهذا الاستعمال

يختلف باختلاف السلع لان منها ما لا يمكن الانتفاع بها الا باستنفادها كالمواد الغذائية ونحوها ومنها ما يأخذ أشكالاً متعددة وينتفع به مراراً وتكراراً كالقطن يغزل وينسج ويصنع ملابس مختلفة الازياء وكالاخشاب تصنع الى سفن وصناديق وأبواب . ومنها ما يصرف للحصول على غيره كالنقود وتلك الحاجة التي يجب على الانسان أن ينفق فيها ثروته أيا كان نوعها هي ما تستفيد منها ثروة المجتمع بوجه عام وتزيد ثروة الشخص بوجه خاص والاتفاق الذي يرقى التجارة هو ما حول الفرد بواسطته الثروة من شكلها الحالي الى حيث تصير أكثر انتاجاً لغيرها وتزيد في رفاة الانسان . ويتوهم كثيرون ان تبديد الثروة يرقى التجارة ويفيد المجتمع مثل اتفاقها على الوجه المتقدم ويتخذون من هذا الوهم عذراً لهم في تبديدها وانك اذا ملت المبذر الذي يبعثر ثروته في المعاقرة والفسق والمقامرة اعتذر بان من اسرافه يعيش الخمار والمومس والمقامروهم من المجتمع وهو عذر سخي لان له وان ربح من المبذرين بعض أفراد المجتمع ولكن تبذيرهم ينقص الثروة العمومية لان تلك الاموال تذهب ادراج الرياح ولا تساعد على انتاج ثروة جديدة والا فأي فرق بين المسرف وبين من يشتري بجزء من ماله طعاماً يزيده قوة على العمل أو تجارة يعمل فيها فيفيد ويستفيد ؟

ويحدث أحياناً ان تبديد الثروة يفيد المجتمع كما اذا احترق جزء من البيوت المتهدمة التي تقلل من بهاء بعض المدن وانشئت مكانه طرقات منظمة ومحال تجارية وغيرها مما هو أغزر ريعاً وأكثر نفعا

## \* (١) الحاجيات \*

مطالب الانسان منها ما هو حاجي ومنها ما هو كمالي وحاجيات المعيشة أهمها (أولاً) القوت والشراب اللذين يحفظ بهما الانسان قوام حياته ويعوض ما يفقده جسمه من القوى . وهما أهم ما يجب أن يلتفت اليه الصانع ومما يوجب الاسف ان جماعات الفعلة في أكثر أنحاء العالم هم أكثر الناس اهمالاً وأغلبهم لا يصرفون أرباحهم الا فيما يضيئ أجسامهم ويفني أرواحهم كالمسكرات وغيرها من المخدرات (ثانياً) والملبس الذي يقي الانسان شر التأثيرات الجوية كالحر والبرد ويختلف باختلاف حالة الشخص ومقامه في الهيئة الاجتماعية فما زاد عما يليق به عد كاليا (ثالثاً) والسكن الذي يلجأ اليه الانسان فيجمع شتاته وبقيه من الاخطار وأحسنه ما كان في نقطة صحية بعيدة عن الضوضاء . وقد فكر بعضهم في إيجاد جمعيات اشترك في المعيشة يشترك أعضاؤها في المساكن وتجلب لهم حاجاتهم . وهذه الفكرة مبنية على مذهب الاشتراكية الذي سبق الكلام عليه ونرى ان نجاح مثل تلك الجمعيات لايسهل في كل الطبقات لاختلاف المشارب ولان كل فرد يحب بطبيعته أن لا يطلع أحد على داخلته . وقد رأى أصحاب المعامل في كثير من الممالك أن ينووا للصناع مساكن صحية فاحسنوا بذلك صنعا وأفادوا الصناعة كثيراً (رابعاً) ولا يعزب عن بالنا ان التعليم من الضروريات للانسان اذ بواسطته يعرف المهنة التي يعيش منها ويقف على دقائق الصناعة والتجارة والزراعة لذلك وجب أن يكون التعليم الابتدائي اجبارياً وان تتولى الحكومة تعليم الفقراء

### ﴿ ( ب ) الكماليات ﴾

أما الكماليات فهي تلك المطالب التي تزيد عن حاجيات الانسان ويدعوه اليها حب التنعم وتزداد بازدياد المدنية وتختلف باختلاف الاشخاص والازمنة والامكنة وقد يصير ما يسمى كماليا في زمن حاجيا في زمن آخر فمثلا ما كان يراه المصري كماليا منذ مائة عام كلبس الحذاء أصبح يراه أغلب المصريين من الحاجيات وما يراه الملك حاجيا هو كماليا في نظر بعض الرعية وركوب العربات حاجي لمن تستدعي مهنته ذلك كالطبيب والشرطي وكماليا لمن يركب لمجرد التنعم

والكماليات تكون مقبولة اذا كان ما صرف من الشغل في الحصول عليها بنسبة المنفعة الناتجة عنها . أما اذا زادت نسبة الشغل ورأس المال المنفقين للحصول عليها عن منفعتها صارت مرذولة وعد الانفاق فيها تبذيرا ( ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا ) . ومن التنعم المفقوت تعاطى المسكرات والمخدرات وان في الانفاق في تلك السموم لتبديدا لثروة الانسان واضعافا لقوته الجسمية والعقلية . فلو أن تلك الاموال الطائلة التي ينفقها العالم في تلك الجواهر القاتلة صرفت في بناء معامل أو مدارس أو وفرت لزادت الثروة العمومية وراجت الفضائل وكسدت الرذائل وأحسن دواء لمقاومتها ( أولا ) تأليف جمعيات من ذوي الاستقامة تظهر للناس مضارها عليهم يعرضون عنها ( ثانيا ) ان تضع الحكومات عوائد باهظة على من يصنعها أو يستوردها



ولا تتساهل في الترخيص للمتجرين بها<sup>(١)</sup>

ومن الانفاق المضر صرف المال في لعب الميسر لان فيه تبديدا لثروة الشخص فكأنما هو ألقاها في اليم أو أحرقها بالنار وكم من بيوتات كانت عامرة فخربتها المقامرة فلا يغرن العاقل قول بعضهم اننا من الميسر موسرون ومن المسكر مسرودون أولئك الذين ( ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة فهم لا يبصرون ) الا انهم في الآخرة هم الخاسرون ولكن لا يشعرون ( يا أيها الذين آمنوا انما الحمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون . انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون )

والتناهي في الترف نذير الخراب ألم تركيف سقط ملوك الاندلس ودالت دولة الرومان حينما بدل الترف شهامتهم ضعفا وانقلب اقتصادهم تبذيرا حتى صدق عليهم قوله تعالى ( واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا )

### ﴿ ( ج ) . جمعيات التمارن في الانفاق ﴾

هي جمعيات يشترك أعضاؤها في شراء لوازمهم بدلا من أن يشتري كل فرد منهم حاجاته ويكون عرضة لحيلة السمسار وغش بعض التجار

( ١ ) تمنع الحكومة المصرية الاتجار بالحشيش فقط او احرازه بمقتضى دكرتو ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ المعدل في سنة ١٨٩١ و سنة ١٨٩٤ اما المسكرات فترخص ببيعها

وارتفاع الاسعار ومن تلك الجمعيات شركات التعاون المنزلى " وكلها مؤسسة على مبدأ التعاون والاشتراك الذى سبق الكلام عليه وهي مفيدة من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية (١) اذ يمكن بواسطتها شراء السلع الجيدة بالجملة وبأثمان معتدلة بغاية السهولة ويتوفر على كل فرد من أعضائها الزمن الذى كان يصرفه في الحصول على حاجاته (٢) وتقلل من أرباح كبار التجار وتحدث شيئا من التوازن بين الطبقات وتزيد التضامن بين أعضائها وتقوي بينهم الروابط الاجتماعية

### — (٢) التوفير —

توفير الثروة هو الاحتفاظ بها للمستقبل . وهو في الحقيقة ناتج عن الرغبة في الانفاق في الاس . تقبل لانه ما الذى يدعو الانسان الى حرمان نفسه من التمتع في الحال ببعض ثروته سوى أمل الانتفاع بها في الايام التالية وهذا مشاهد حتى في البخلاء الذين يعقدون الخناصر على الثروة ويقتررون في الانفاق .

وقد حث الله عز وجل على التوفير بقوله ( ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا ) لان قوله تعالى ( ولا تبسطها كل البسط ) يدل على تقييد الصرف وادخار شئ للمستقبل وقال في آية أخرى ( والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما )

فينبغي على كل انسان أن يوفر جزءا من ايراده مهما كان قليلا (أولا)

(١) وقد تأسست هي والنقابات الزراعية في بعض البلاد المصرية

لأنه لا يضمن لنفسه السلامة ولا لبلده الرخاء وادخار شيء مما يكسبه في وقت الصحة يفيدته وقت المرض أو العجز عن الكسب أو حلول العسر في بلاده (ثانياً) لأنه إذا صرف كل فرد ثروته الحالية فكيف يتكون عند الأمة رأس مال تحقق به الآمال وتقوم بكبار الأعمال وتستدر خيرات بلادها وتنافس غيرها؟<sup>(١)</sup>

### \* (١) وسائل التوفير \*

وتوجد وسائل كثيرة للتوفير أهمها (١) بنوك التوفير والغرض منها حفظ النقود ولصاحبها أن يسحبها متى شاء ومن تلك البنوك ما تحفظ النقود بلا فائدة لمدة معينة وبعدئذ تعطي للمودع فائدة . ووجود البنوك يمنع عن صاحب المال اعتداء اللصوص ويساعده على التوفير لأن إبعاد نقوده عنه يقلل عنده الرغبة في صرفها .

وقد أنشأت الحكومة المصرية صناديق للتوفير في إدارات البريد في أكثر البلاد وفائدتها تعويد الناس على الاقتصاد<sup>(٢)</sup> (٢) جمعيات التوفير وهي جمعيات تحتم على كل عضو من أعضائها دفع مبلغ مقرر في كل شهر مثلاً وتستغل تلك الأموال مدة معلومة وفي نهايتها توزع الربح على الأعضاء

(١) وقد سبق الكلام على التوفير وشروطه في الجزء الأول من ص ٨٩ الى

(٢) بلغت جملة المال المودع في صناديق التوفير ٤٥٦.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٠

وعدد المودعين ١٠٤١٠٠ منهم ٨٧٠٠٠ مصرى

\*( ب ) فوائد الاقتصاد للشعوب \*

التوفير هو السبيل الوحيد لتكوين رأس المال وما أدراك ما رأس المال هو أساس النجاح في جميع الاعمال والدعامة المتينة التي يبنى عليها كل مشروع مفيد وتترقى بواسطتها الصناعة وتروج التجارة وتحسن الزراعة . لولاه ماوصلت الجمعية الانسانية الى درجتها الحالية من العمران والمدنية ولا أخذت الارض زخرفها وازينت وان الفقير الذي يوفر مازاد عن حاجاته مهما كان زهيدا والغني الذي يجعل الاقتصاد رائده فلا ينفق ماله الا فيما يعود عليه وعلى بلاده بالفائدة يقومون بخدمة كبرى للمجتمع الانساني

ولذا كان حقا علينا جميعا أن لانفق أموالنا الا فيما يرقى أحوالنا ويزيد في رفاهيتنا ورقينا وأن نجعل نصب أعيننا المحافظة على كيائنا وترقية بلادنا ونيل آمالنا وأن نسير في سبيل الاصلاح معتمدين على الله وعلى أنفسنا الى النهاية معتقدين ان الاقتصاد هو من أهم الوسائل الموصلة لهذه الغاية

فهرس الجزء الثانى

| صحيفة                | تابع الكتاب الثانى فى مبادلة الثروة | صحيفة   |
|----------------------|-------------------------------------|---------|
| ٢٧                   | التجار                              | ٢       |
| ٢٩                   | واجبات التاجر                       | ٤       |
| ٣٠ (أ)               | الدفاتر التجارية                    | ٥       |
| ٣٢ (ب)               | فائدها                              | ٦       |
| ٣٣ (ج)               | وسائل النقل                         | ٧ (ب)   |
| ٤٣ (د)               | وسائل النقل فى مصر                  | ٩       |
| ٣٩ (هـ)              | النقود                              | ١٠ (ج)  |
| ٤٠                   | المقايضة                            | ١٠ (أ)  |
| ٤٣                   | توسيط صنف ثا                        | ١١ (٢)  |
| ٤٤                   | المعادن                             | ١٢ (٣)  |
| ٤٥                   | النقود المسكوكة                     | ١٣ (٤)  |
| ٤٧                   | دور الضرب                           | ١٤ (٥)  |
| (أ) نبذة تاريخية     | شروط النقود                         | ١٥ (٦)  |
| (٢) الاصلاح          | منافعها                             | ١٦ (٧)  |
| ٥١                   | قيمتها                              | ١٧ (٨)  |
| (أ) النقود الرسمية   | كميتها والاسعار                     | ١٨ (٩)  |
| (٢) النقود الاجنبية  | قيمتها والاسعار                     | ٢٢ (١٠) |
| ٥٥                   | تقلب الاسعار                        | ٢٣ (١١) |
| (أ) الكيالات وفائدها | دواؤه بثلاث وسائل                   | ٢٤      |
| (أ) صورها            | فهرس الاسعار                        | ٢٥ (١)  |
| (٢) أنواعها          | اتخاذ معدنين مقياسا                 | ٢٧ (٢)  |
| (٤) سعرها            | التعامل بنقود الورق                 | (٣)     |

| صحيفة                             | صحيفة                            |
|-----------------------------------|----------------------------------|
| ٧٣ سعر الخطيطة                    | ١٠٩ (٨) معدل الخصم               |
| ٧٤ (ب) السندات وهي نوتان          | ١١٢ التسليف وفائده               |
| ٧٥ (١) التي تحت الاذن             | ١١٣ المصارف (البنوك)             |
| ٧٦ (٢) التي لحاملها               | ١١٤ وظائف المصارف                |
| ٧٧ (ج) حوالات المصارف (شيك)       | ١١٩ اصدار الاوراق المالية        |
| ٨٧ (١) شروطها                     | ١٢٣ (١) بنك انكلترا              |
| ٧٩ (٢) أقسامها                    | ١٢٤ (٢) بنك فرنسا                |
| المبادلات الدولية                 | ١٢٥ (٣) بنك المانيا              |
| ٨٠ تاريخها وأسباب انتشارها        | ١٢٦ (٤) بنك الولايات المتحدة     |
| ٨١ (١) مذهب المنع                 | ١٢٧ (٥) البنك الاهلي             |
| ٨٤ (١) أسبابه                     | ١٢٨ (٦) مزية البنوك الوطنية      |
| ٨٥ (٢) دفاع أصحابه                | الكتاب الثالث في توزيع الثروة    |
| ٩١ (٣) نتائجها                    | ١٢٩ موضوعه وتاريخه               |
| ٩٣ (ب) مذهب حرية التجارة          | ١٣١ مذهب الاشتراكية              |
| ٩٤ مزاياه                         | ١٣١ (١) مذهب الفوضوية            |
| ٩٧ المعاهدات التجارية             | ١٣٣ (٢) المذهب الاشتراكي الحكومي |
| ١٠٠ منافع التجارة الدولية         | ١٣٦ (٣) مذهب التساوي             |
| ١٠١ (١) فائدة الصادرات            | ١٣٨ (٤) الاشتراكيون              |
| ١٠١ (٢) فائدة الواردات            | ١٤١ (٥) الاشتراك في الأرض        |
| ١٠٢ (٣) ثروة الشعب                | ورأس المال                       |
| ١٠٢ (٤) القيمة في التجارة الدولية | ١٤٣ « ا » جعل الأرض مشاعة        |
| ١٠٥ (٥) النقود في التجارة الدولية | ١٤٤ أدوار الملكية في الأرض       |
| ١٠٧ (٦) سعر المبادلة              | ١٤٦ « ب » طريقة تورنس            |
| ١٠٨ (٧) المتاجرة بالكميالات       |                                  |

| صحيفة                               | صحيفة                             |
|-------------------------------------|-----------------------------------|
| ١٧٥ (٥) اتحاد العملة                | ١٤٧ «ج» أراضى مصر                 |
| ١٧٥ الاجور ومدة العمل               | ١٥٢ الاشتراكية والاسلام           |
| ١٧٥ تسوية الخلاف بالمصالحة والتحكيم | ١٥٢ أصحاب اليراد                  |
| ١٧٧ (و) الاعتصاب                    | ١٥٣ (١) صاحب الارض                |
| ١٧٨ مضار الثورة والاعتصاب           | ١٥٦ (١) أجرة الارض                |
| ١٧٩ فوز المعتصين                    | ١٥٦ (ب) كيف نشأت                  |
| ١٨٠ خسارتهم                         | ١٦٠ (ج) قانون الاجرة              |
| ١٨١ استعمال الشدة مضربهم            | ١٦١ (د) أجرة أراضى البناء         |
| ١٨١ دواء الاعتصاب                   | ١٦١ (٥) أجرة المناجم              |
| ١٨٢ تقابلات العمال                  | ١٦٢ (و) أجرة المراعى              |
| ١٨٣ فوائدها                         | ١٦٣ (٢) ربح صاحب المعمل           |
| ١٨٤ (٤) الفائدة                     | ١٥٦ (١) قانون الربح               |
| ١٨٤ تاريخ الربا وتحريم الشرائع له   | ١٥٦ (ب) مشابهته لأجرة الارض       |
| ١٦٨ مذاهب الاقتصاديين فيه           | ١٦٨ (ج) مقارنته بالفائدة          |
| ١٨٧ (١) سعر الفائدة                 | ١٧٧ (د) أجرة العملة والربح        |
| ١٨٩ (ب) السلفة الخطرة               | ١٦٨ (٣) أجرة العامل               |
| ١٨٩ (٥) إيرادات الحكومة             | ١٦٨ (١) تاريخ الاجرة              |
| ١٩٨ (١) الضرائب                     | ١٦٩ (ب) تقسيمها الى حقيقية واسمية |
| ١٩٠ (١) شروطها                      | ١٧٠ (ج) تقدير أجرة العامل         |
| ١٩١ (٢) ربط الضرائب                 | ١٧٠ المذهب الاول                  |
| ١٩٢ (٣) أساس الضريبة                | ١٧٢ المذهب الثانى                 |
| ١٩٣ (ب) الاستغلال والمتاجرة         | ١٧٣ المذهب الثالث                 |
| ١٩٤ (١) متاجرة الحكومة              | ١٧٤ (د) اجحاف الخدم               |

| صحيفة                               | صحيفة                             |
|-------------------------------------|-----------------------------------|
| ١٩٥ (١) الخدمة البريدية والبوستان   | ٢٠٣ (١) الحاجيات                  |
| ١٩٦ (٢) التلغرافات والتليفونات      | ٢٠٤ (ب) الكماليات                 |
| ١٩٦ (٣) مصلحة السكة الحديد          | ٢٠٤ ضرر المسكرات ونحوها           |
| ١٩٨ مصلحة الاوقاف العمومية          | ٢٠٥ ضرر الميسر                    |
| ٢٠٠ الكتاب الرابع في استهلاك الثروة | ٢٠٥ (ج) جمعيات التعاون في الانفاق |
| الاستهلاك بالانفاق والتوفير         | ٢٠٦ (٢) التوفير                   |
| ٢٠٢ (١) الانفاق                     | ٢٠٧ (١) وسائل التوفير             |
|                                     | ٢٠٨ (ب) فوائد الاقتصاد للشعوب     |

( وقعت بالطبع الغلطات الآتية )

| سطر | صحيفة | خطأ      | صواب     | سطر      | صحيفة | خطأ         | صواب          |
|-----|-------|----------|----------|----------|-------|-------------|---------------|
| ٩   | ٢     | لعلهم    | لعلهم    | ١٧       | ٣٩    | بعمل نقودا  | بعمل نقود     |
| ١٦  | ١١    | المعادلة | المبادلة | ١٤       | ٤٢    | الوزن       | الوزن         |
| ١٢  | ١٩    | يستدعيان | تستدعيان | ١٠       | ٥٨    | المسحوب     | المسحوب       |
| ١٥  | ٢١    | أولاً    | أولاً    | ١٤<br>٢٠ | ٧٠    | —           | +             |
| ٢   | ٢٦    | تتحقق    | تتحقق    | ١٣       | ٧١    | مضاف        | مضافة         |
| ٨   | ٢٦    | المدن    | المدة    | ٥        | ٧٢    | مبلغها اجرة | مبلغها + اجرة |
| ١٩  | ٢٧    | مكروب    | سكروب    | ٨        | ٩٣    | الزراع      | الذراع        |
| ٩   | ٦٧    | بمعنى    | بمعنى    | ٢        | ٧٩    | عليه        | اليه          |
| ١٤  | ٣٠    | رقد      | وقد      | ١٥       | ٩٨    | أو منها     | عابها         |
| ١٤  | ٣٢    | اخترع    | اقترح    | ١٢       | ١١٤   | نشئ         | أنشئ          |
| ١٣  | ٣٣    | المنقوش  | المنقوشة | ٢١       | ١٥٠   | الذى        | الذى تفعله    |
| ٨   | ٣٧    | تتخذها   | تتخذها   | ٢٠       | ١٥٠   | امتنع       | امتنعوا       |



فرہرس ہجائی المعزایہ

الاختصارات ج = جزء ر = راجع ص = صحیفہ

|             |                  |                                    |  |
|-------------|------------------|------------------------------------|--|
| ۱۴۵ ج ۲     | اقطاعية          | (۱)                                |  |
| ۲۰۱ ج ۲     | اتفاق            | آدم سميث يلقب بأبي الاقتصاد ۲۷ ج ۱ |  |
| ۱۹۵ ج ۲     | اوقاف            | آلات ص ۹۷ و ۹۹ و ۱۰۰ ج ۱           |  |
| ۱۳۸ ج ۲     | اوين             | اتحاد العملة ص ۱۷۵ ج ۲             |  |
| ۱۸۹ ج ۲     | ايرادات الحكومة  | اتخاذ معدنين ص ۲۷ ج ۲              |  |
|             | (ب)              | أجرة الارض ص ۱۵۶ والعملة ۱۶۸ ج ۲   |  |
| ۱۰۱ ج ۱     | باستيات          | احتكار ص ۱۴۲ ج ۱                   |  |
| ۱۱۹ ج ۲     | بانكوت           | احتياطي ص ۱۱۷ ج ۲                  |  |
| ۹۹ ج ۱      | بخار             | احداث الثروة ص ۵۱ ج ۱              |  |
| ۶۸ و ۶۰ ج ۲ | بروتستو          | ارض ۵۲ ج ۱ و ۱۴۷ ج ۲               |  |
| ۱۹۵ ج ۲     | بريد             | ارسطوطليس ۱۸۴ ج ۲                  |  |
| ۱۱۳ ج ۲     | بنوك             | ازمة ص ۱۰۴ - ۱۱۸ ج ۱               |  |
| ۱۲۱ ج ۱     | بورصة            | استخدام البخار ص ۷۰ ج ۱            |  |
| ۱۸۶ ج ۲     | بوهم بويرك       | استعمال معدنين ص ۳۴ ج ۲            |  |
| اقتصادى     | بيجهوت           | استغلالي ۶۵ ج ۱                    |  |
|             | (ت)              | استنفاد ۲۰۲ ج ۲                    |  |
| ۲ ج ۲       | تاجر             | استهلاك ۲۰۰ ج ۲                    |  |
| ۱۵۵ ج ۲     | تأجير الارض      | اشترك ۱۳۶ ج ۱                      |  |
| ۲۰۲ ج ۲     | تبيد الثروة ضرره | اشترائية ۱۳۳ ج ۲                   |  |
| ۲۰۳ ج ۲     | تبذير ضرره       | اصلاح ص ۵۴ ج ۱ و ۵۰ ج ۲            |  |
| ۲۸ ج ۲      | تبعية            | اعتصاب ۱۷۷ ج ۲                     |  |
| ۱۷۶ ج ۲     | تحكيم            | اقتصاد ۲۱ - ۳۵ ج ۱                 |  |

|               |                                |                                     |                                     |
|---------------|--------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------------|
| ص ١٠٠ ج ١     | جيمس وات                       | نزايد الغلة قانون خاص بالارض ٥٨ ج ١ | نزايد الغلة قانون خاص بالارض ٥٨ ج ١ |
| (ح)           |                                | ١٣٦ ج ٢                             | نساوى                               |
| ٢٠٣ ج ٢       | حاجيات                         | ١١٣ ج ١ و ١١١ ج ٢                   | نسليف                               |
| ٧٣ ج ٢        | حطيطه                          | فائده ص ١٦ ج ١                      | نسميد                               |
| ٩٧ ج ٢        | حماية المصنوعات الوطنية مزيتها | ٥٠ ج ١                              | نعاون                               |
| ١١٧ ج ٢       | حوالة                          | ٢٠٣ ج ٢                             | نعليم                               |
| (خ)           |                                | ١٧٩ ج ١                             | نقسيم الشغل                         |
| ١١٨ ج ٢       | خزينة البنك                    | ٢٣ ج ٢                              | نقلب الاسعار                        |
| ما على التاجر | خصوم                           | ١٩٥ ج ٢                             | نلغراف                              |
| ٢٠٤ ج ٢       | خمر                            | ٥٩ ج ١                              | نناقص الغلة                         |
| (د)           |                                | ٢٣ ج ١                              | تنظيم الاعمال                       |
| ٤٨ ج ٢        | درهم                           | ٢٦ ج ١                              | تورجوت                              |
| ١١٦ ج ٢       | دور الضرب ١٤ ج ٢               | ١٦٤ ج ٢                             | تورنس                               |
| ٤٨ ج ٢        | دينار                          | ١٢٩ ج ٢                             | توزيع الثروة                        |
| (ذ)           |                                | ٢٠٦ ج ٢                             | توفير                               |
| ١٢ ج ٢        | ذهب                            | (ث)                                 |                                     |
| (ر)           |                                | ٩٤ و ٤٦ ج ١                         | ثابت                                |
| ٩٤ - ٨٥ ج ١   | رأس المال                      | ٤٧ ج ١                              | ثروة                                |
| ١٨٤ ج ٢       | ربا                            | ١٧٣ ج ١                             | ثمن                                 |
| ١٦٣ ج ٢       | ربح صاحب المعمل                | (ج)                                 |                                     |
| اقتصادى       | روشير                          | ٢٩ ج ٢                              | جريشام                              |
| ٨٤ ج ١        | رياضة فائدها                   | ٩١ ج ٢                              | جنيه                                |
| ٢٦ ج ١        | ريكاردو                        | ٢٦ ج ١                              | جورناى                              |
| (ز)           |                                | اقتصادى فرنسى                       | جيد                                 |
| ٥٢ ج ١ الخ    | زراعة                          | ٣١ ج ١                              | جيمس ميل                            |

|                                  |                                   |
|----------------------------------|-----------------------------------|
| (ظ)                              | زكاة ر ١٥٢ ج ٢                    |
| ظهور المخدم ٩٨ ج ١               | زيف ٢٥ ج ٢                        |
| (ع)                              | (س)                               |
| عامل ر اجرتہ ص ١٦٨ ج ٢           | سان سيمون اشتراكي حكومي ص ١٣٥ ج ٢ |
| عرض قانون العرض والطلب ص ١٦٤ ج ١ | ستوارت ميل جون اقتصادي            |
| عشورية ر ص ١٤٧ ج ٢               | سعر السوق ١٧٦ ج ١                 |
| عمل ٦٤ ج ١                       | سفانج ر كميالة                    |
| (غ)                              | سكك الحديد ١٩٥ ج ٢                |
| غرامة ر شبه الضرائب              | سند ص ٧٥ و ٧٦ ج ٢                 |
| غلة ٥٨ ج ١                       | سوق ١٧٣ ج ١                       |
| (ف)                              | (ش)                               |
| فائدة ١٨٤ ج ٢                    | شبه الضرائب ١٩٣ ج ١               |
| اقتصادي فرانيس و كار             | شركة ١٣٩ ج ١ و ٩٧ ج ١             |
| فهرس الاسعار ٢٥ ج ٢              | شمولار اقتصادي ١٣٨ ج ٢            |
| اشتراكي ١٣٨ ج ٢                  | شيك ٧٧ ج ٢                        |
| فوضوية ١٣١ ج ٢                   | (ص)                               |
| (ق)                              | صاحب الارض ١٥٣ ج ٢                |
| قرش ٥٣ ج ٢                       | صادرات ١٠١ ج ٢                    |
| قبة ١٥٧ ج ١                      | صرافة ١١٥ ج ٢                     |
| (ك)                              | صناعة ٩٦ و ١٤٥ ج ١                |
| كايه اشتراكي ١٣٨ ج ٢             | (ض)                               |
| كارل ماركس اشتراكي ١٤١ ج ٢       | ضريبة ١٨٩ ج ٢                     |
| كسناي طبيعي فرنسي ٢٤ ج ١         | (ط)                               |
| كاليات ٢٠٤ ج ٢                   | طبيعيين ر ص ٢٣ ج ١                |
| كهرباء ٩٩ ج ١                    | طلب ر ص ١٧٦ ج ١                   |

|                                     |                                   |                        |                    |
|-------------------------------------|-----------------------------------|------------------------|--------------------|
| اقتصادی ۸۷ ج ۱                      | نايز                              | اشترا کی ۱۴۱ ج ۲       | کولن               |
| ر فائدها ۱۵۳ ج ۱                    | نظارات زراعية                     | اقتصادی ۱۷۴ ج ۲        | کورنوت             |
| ۱۵۱ ج ۱                             | نقابات زراعية                     | اقتصادی ۹۴ ج ۲         | کیرنيس             |
| ۱۰ ج ۲                              | نقود                              | (ل)                    |                    |
| اقتصادی                             | نیکولسون                          | ۱۸۴ ج ۲                | لوثير              |
| (هـ)                                |                                   | اقتصادی ۱۳۲ ج ۱        | لیست               |
| اقتصادی                             | هنری جورج                         | (م)                    |                    |
| مورخ                                | هنری مین                          | الفريد اقتصادى ۱۲۲ ج ۱ | مارشال             |
| مورخ ۱۳ ج ۱                         | هیرودوتس                          | ۱۵۴ ج ۱                | مبادلة الثروة      |
| (و)                                 |                                   | ۷۹ ج ۲                 | مبادلات دولية      |
|                                     | واردات                            | ۱۹۴ ج ۲                | متاجرة الحكومة     |
| ۱۰۱ ج ۱                             | والراس                            | ۱۶۳ ج ۲                | مدیر العمل ر صفاته |
| اقتصادی ۱۶۱ ج ۱                     | ورق                               | ۱۵۴ ج ۲                | مزارعة             |
| نقوده ۴۰ ج ۲                        | وسائل النقل ۷ ج ۲ والاحداث ۵۱ ج ۱ | ۱۷۶ ج ۲                | مصالحه             |
| ۱۱۶ ج ۲                             | ودائع                             | ۱۲۱ ج ۱                | مضاربة             |
| وظائف النقود ۱۶ ج ۲ والبنوك ۱۱۴ ج ۲ |                                   | ۱۷۷ ج ۲                | معدل الفائدة       |
| (لا)                                |                                   | ۱۸۳ ج ۱                | مفرق               |
| لاسال فردیناند اشتراکی ۱۴۱ ج ۲      | لاسکی                             | ۱۴۹ ج ۲                | مقابلة             |
| تلغراف مرکونی                       |                                   | ۱۰ ج ۲                 | مقایضة             |
| (ی)                                 |                                   | اقتصادی ۱۸۵ و ۲۰۱ ج ۲  | ملئوس              |
| أعمال ۷۲ ج ۱                        | یدویة                             | مذهب المنع ر ص ۸۱ ج ۲  | منع                |
| رأرض                                | ینبوع المواد                      | ضرره ۲۰۵ ج ۲           | میسر               |
|                                     |                                   | (ن)                    |                    |